المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
٣٢
عمادة البحث العلمي

رقم : (١٤٥)

سلسلة الكتب والبحوث المحكَّمة (١٧)

مكانة السُّنَّة النبوية

تأليف

الدكتور/ عمر بن مصلح الحسيني

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلاميَّة

الطبعة الثالثة

١٤٤١هـ ٢٠١٩م

ح الجامعة الإسلاميّة ١٤٤١هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنيّة أثناء النشر

الحسيني، عمر بن مصلح

مكانة السنة النبوية. / عمر بن مصلح الحسيني – ط٣. – المدينة المنورة، ١٤٤١هـ

٣٦٦ ص، ٢٤ سم

ردمك ٥ – ٢ – ٩١٢٨٦ – ٦٠٣ – ٩٧٨

١– السنة النبوية – دفع مطاعن أ. العنوان

ديوي ٩٠١، ٢٣١ ١٤٤١/٣٥٣٢

رقم الإيداع ١٤٤١/٣٥٣٢

ردمك ٥ – ٢ – ٩١٢٨٦ – ٦٠٣ – ٩٧٨

بحث علمي محكّم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة معالي مدير الجامعة الإسلاميَّة

الحمد لله وليّ كل نعمة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين. وبعد:

فتأصيلًا للدور العلميّ الذي تقوم به الجامعة الإسلاميّة، وتحقيقًا لرؤيتها بأن تكون منارة إسلاميّة عالميّة رائدة في المعرفة والتنمية؛ تتوالى هذه الإصدارات العلميّة من رسائل وبحوث، لتكون مبادرات معرفيّة متميِّزة، تُثري التميّز البحثيّ، وتُسهم في بناء مجتمع المعرفة المتجدد في كافّة الميادين.

ويبقى الدعاء لهذه الجهود بالتوفيق في الارتقاء بمستوى مخرجات البحث العلميّ بالجامعة كمًّا ونوعًا، وتوفير بيئة بحثيّة محفّزة؛ تكون رافدًا ومنهلًا لنشر العلم النافع، بما يتوافق مع شرف المكان والمكانة لهذه الجامعة الرائدة.

مدير الجامعة الإسلاميَّة

د/ حاتم بن حسن المرزوقي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألاّ إله إلاّ الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[٣][٤].

---

(١) سورة آل عمران: آية (١٠٢).

(٢) سورة النساء: آية (١).

(٣) سورة الأحزاب: آية (٧٠ – ٧١).

(٤) هذه خطبة الحاجة، وقد وردت من حديث ابن مسعود وغيره، أخرج حديث ابن مسعود أبو داود في النكاح، باب في خطبة النكاح (٢/٥٩١)، (٢١١٨).

أمّا بعد: فإنّ الله خَلَقَ الخَلْقَ لعبادته، وتعاهدهم بالأنبياء والرّسل كلما بعُد عهد نبوة ورسالة اتْبَعَها بأخرى، ثم ختم الله الشّرائع والملل بالشّريعة العامة الكاملة الحنيفية المحتوية على محاسن الشّرائع المتضمّنة لجميع مصالح العباد في المعاش والمعاد؛ فأكمل الله بها دينه الذي ارتضاه لنفسه، وختم بها العلم الذي أنزله من السّماء على رُسُله، وكما تضمّنت جميع محاسن الشّرائع المتقدمة زادت عليها أموراً عظيمة، وأشياء كثيرة من العلوم النافعة والأعمال الصّالحة التي خصّ الله بها هذه الأمّة، وفضّلهم بها على من قبلهم من الأمم.

وأوجب الله على جميع من بلغته هذه الدّعوة من جميع الأمم الانقياد إليها، ولم يقبل من أحد منهم ديناً سوى الإسلام.

ولـمّا كانت هذه الشّريعة خاتمة الشّرائع وعليها تقوم السّاعة ولم يكن بعدها شريعة ولا رسالة أخرى تبيّن ما تبدل منها وتُجدِّد ما درس من آثارها، كما كانت الشّرائع المتقدمة تجدّد بعضها آثار بعض، وتُبَيِّن بعض ما تبدّل من بعض، تكفَّل الله بحفظ هذه الشّريعة، ولم يجمع أهلها على ضلالة، وجعل منهم طائفة قائمة بالحقّ لا تزال ظاهرة على من خالفها حتى تقوم السّاعة، وأقام لها من يحملها ويذب عنها بالسّيف، واللّسان، والحجّة، والبيان[(١)].

(١) انظر: رسالة ابن رجب:"جميع الرسل كان دينهم الإسلام" (ص٢٠).

وقد تَلقَّى أصحابُ النبيّ ﷺ دينهم منه مباشرة بلا واسطة، فحازوا قصبات السبق، ولم يَدَعُوا لمن بعدهم مقالاً، فتحوا القلوب بالقرآن والإيمان، والقرى بالجهاد والسيف والسّنان، وألقوا إلى التابعين ما تلقوه من مشكاة النّبوة خالصاً صافياً، وكان سندهم فيه عن نبيّهم ﷺ عن جبريل، عن ربّ العالمين سنداً صحيحاً عالياً، وقالوا: هذا عَهْدُ نَبيِّنا إلينا، وقد عهدنا إليكم، وهذه وصية ربّنا وفرضه علينا، وهي وصيته وفرضه عليكم.

فجرى التابعون لهم بإحسان على مِنْهَاجهم القويم، واقتفوا على آثارهم صراطهم المستقيم، ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرّشيد.

ثم جاءت الأئمّة من القرن الرّابع فسلكوا على آثارهم اقتصاصاً، واقتبسوا هذا الأمر عن مشكاتهم اقتباساً، وكان دين الله أَجَلَّ في صدورهم وأعظم في نفوسهم أن يُقدِّموا عليه رأياً، أو معقولاً، أو تقليداً، أو قياساً، فصار لهم الثناء الحسن في العالمين، وجعل الله —سبحانه– لهم لسان صدق في الآخرين، ثم سار على آثارهم الرّعيل الأول من أتباعهم، ودرج على مناهجهم الموفَّقُون من أشياعهم، واقفين مع الحجة والاستدلال، يسيرون مع الحقّ أين سارت ركائبه، ويستقلون مع الصّواب حيث استقلت مضاربه، إذا بدا لهم الدليل بأَخْذَته طاروا إليه زُرَافَاتٍ ووحدانا، وإذا دعاهم الرّسول إلى أمر انتدبوا إليه ولا يسألونه عما قال برهاناً، ونصوصه أجلّ في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يُقَدِّموا عليها قول أحد من الناس أو يعارضوها برأي أو قياس(١).

---

(١) انظر: أعلام الموقعين (١/٣٢ – ٣٣).

وإنّما فعلوا ذلك، وكانوا كذلك لعلمهم بمكان سنته ﷺ من دينه وأنّها المبيّنة لكتاب الله، الدّالة على المراد منه، وقول مَنْ لا ينطق عن الهوى ﴿ **إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾[١]، وأنّها الحصن الحصين الذي من دخله كان من الآمنين، وبابه الأعظم الذي من دخله كان إليه من الواصلين، تقوم بأهلها وإن قعدت بهم أعمالهم، ويسعى نورها بين أيديهم إذا طفئت لأهل البدع والنفاق أنوارهم، وهي الحياة والنّور اللذان بهما سعادة العبد وهداه وفوزه[٢].

ثم خلف بعد الصّدر الأول، والقرون المفضّلة خلوف فرّقوا دينهم وكانوا شِيَعاً كلّ حزب بما لديهم فرحون، منهم من جعل التعصب للمذهب ديناً به يدين، ورأس مالٍ به يتَّجر، ومنهم من قنع بمحض التقليد ولم يشكر نعمة الله عليه بالحِجى والبراهين، ومنهم من لم يُعِزَّ دين الله، فجعل عقله حَكَماً بين النّصوص، ما أذن له به أخذه، وما ردّه تنمّر له وتنكّر.

وإنّ من آكد ما يجب على طالب العلم أن يعرف ما كان عليه الصّحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من إجلال لِسنّة النبيّ ﷺ وإعزاز لها جعلهم يبذلون النفس والنّفيس في سبيل حفظها وإقامتها والذّب عنها؛ ليقتدي بهم في ذلك ويسير على نهجهم ويسلك سبيلهم في العناية بها حفظاً وإقامة، ونشراً، وتبليغاً؛ ويحذر من سبيل من خالفهم وحاد عن الطّريق المستقيم، وضلّ عن السبيل القويم.

---

(١) سورة النجم، الآية (٤).

(٢) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٨).

ومن أجل هذا المقصد الجليل، والغاية العظيمة قُرِّر تدريس مادة **"مكانة السنة النبّويّة"** في كلية الحديث الشّريف بالجامعة الإسلامية في المدينة النبويَّة، ولما أُسْنِد إليّ تدريس هذه المادة نظرت فيما صُنِّف في موضوعها، فلم أجد ما يفي بالمنهج المقرر فيها، فاستعنتُ بالله في جمع هذا الكتاب على وفق مقرر المادة فجاءت فصول الكتاب ومباحثه على النحو الآتي:

تمهيد: يحوي معنى السنة في اللّغة، ومعناها في اللّسان الشّرعي؛ وفي إطلاق السّلف لها، وفي اصطلاح أهل العلم.

الفصل الأوّل: منزلة السنة النبوية.

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: إثبات عصمة النّبيّ ﷺ وبيان حقّه من المحبة، والطّاعة، والتعظيم.

المبحث الثاني: وجوب تعظيم السنة المشرّفة، والقبول، والتسليم، والرّضا بكلّ ما جاءت به.

المبحث الثالث: عدم التّقديم بين يدي الله ورسوله ﷺ.

المبحث الرابع: بيان شرف علم الحديث، ومكانة المحدّثين في الأمّة.

المبحث الخامس: منزلة السّنة في القرآن الكريم.

المبحث السادس: بيان منزلة السّنة في الحديث النبوي.

المبحث السّابع: بيان منزلة السّنة عند الصّحابة ﷺ والتّابعين ومن بعدهم.

المبحث الثامن: إجماع الأمّة على منزلة السّنة.

الفصل الثاني: جهود الصّحابة ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم في حفظ السنة النبوية.

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: تدوين السنة وجمعها في عهد النّبيّ ﷺ، وفي عهد أصحابه، وفي عهد التابعين ومن بعدهم.

المبحث الثاني: الرّحلة في طلب الحديث.

المبحث الثالث: العناية بحفظ السّنة، وتدارسها.

المبحث الرابع: التّثبت والاحتياط، والسّؤال عن الإسناد.

المبحث الخامس: نقد الرّواة، وكشف الكذّابين، وظهور علم المصطلح وبخاصة علم الجرح والتعديل.

الفصل الثالث: أهم مزايا السنة.

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأوّل: بيان أنّ السّنة وحْيٌ.

المبحث الثاني: بيان أنّ السّنة مفسرة للكتاب، وذكر منزلتها منه.

المبحث الثالث: بيان أنّ السّنة شاملة لأحكام الدّين.

المبحث الرّابع: بيان أنّ السّنة الثابتة مُحْكَمَة ليس فيها ما يعارض النّقل الصّحيح، ولا العقل الصّريح.

المبحث الخامس: بيان أنّ النبيّ ﷺ أُوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً.

الفصل الرّابع: الرد على منكري الاحتجاج بالسّنة النبوية، والطاعنين فيها.

وفيه تمهيد، ومبحثان.

التّمهيد: يحوي بيان منهج التلقِّي عند أهل السنة والجماعة، ومخالفته لمناهج التلقِّي عند غيرهم.

المبحث الأوّل: إنكار الاحتجاج بالسّنة مطلقاً.

وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بداية ظهوره، وأشهر القائلين به.

المطلب الثاني: ذكر أشهر شبههم، والرد عليها.

المطلب الثالث: أشهر المصنفات في الرد عليهم.

المبحث الثاني: إنكار الاحتجاج بأخبار الآحاد.

وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في بيان ما يفيده خبر الآحاد .

المطلب الثاني: القائلون برد خبر الآحاد، والرد على أشهر شبههم.

وفيه تمهيد، وفرعان:

الفرع الأول: من رد خبر الآحاد مطلقا.

الفرع الثاني: من رد خبر الآحاد في الاعتقاد.

المطلب الثالث: أشهر المصنفات في الرد عليهم.

ثم الخاتمة.

وكان مما عُنيتُ به في هذا الكتاب:

١ – الحرص على الاستقاء من الأصول العلمية الأصيلة، ومن أهمّها **كتب السّنة المسندة** كالأمهات الست، وسنن الدّارمي، **وكتب الاعتقاد المسندة:** كالسنة لابن أبي عاصم، والإبانة لابن بطّة، والشّريعة للآجريّ، والحجّة في بيان المحجّة لقوام السّنة، وشرح أصول اعتقاد أهل السّنة للآلكائيّ، **وكتب أدب الرّواية والطلب:** كالجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع للخطيب البغدادي، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر، والمدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، **وكتب الاصطلاح المتقدمة المسندة:** كالمحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، **وكتب الأصول الأول:** كالرّسالة، وجماع العلم للشافعيّ، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي.

ونقلت ما دعت الحاجة إليه ممّا وقفتُ عليه من كلام من بعد هؤلاء وبخاصة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن أبي العزّ، وابن كثير.

وأفدت من بعض المصادر المعاصرة التي وجدت فيها عناية خاصة بموضوع الكتاب كحجية السنة لعبد الغني عبدالخالق، ودراسات في الحديث النبوي لمحمد مصطفى الأعظمي.

٢ – اجتهدت في أن يحقّق ما جمعته أهداف المادة والمقصد من تدريسها؛ وهي: بيان مكانة السّنة في الدّين، وإبراز هذه المكانة من خلال

بيان عناية السّلف بها والدّفاع عنها، وتأصيل تعظيم السنة والتمسّك بها من خلال نصوص الشّرع؛ وحال السّلف في ذلك.

أمّا الشّبه التي يثيرها أعداءُ السنة من المتقدمين والمتأخرين فأشير إليها عند ورود مناسبتها باختصار دون توسّع في إبرازها أو الرّد عليها، وذلك أنّ الأصل تأصيل مكانة السنة وتقرير منزلتها من الدّين، وفي بيان ذلك وتجليته ردّ إجماليّ لكل ما يرد من شبه على السّنة؛ ويستثنى ممّا تقدّم ما يتعلّق بإنكار السنة فإنّي ذكرتُ أهمَّ شبه المنكرين على اختلاف أحوالهم، وردّ أهل العلم عليهم.

٣ – أشرت في المباحث التي لا يتسع مقام الدّراسة للتوسع فيها إلى أهمّ المصادر التي درستها واختصت بها.

٤ – خرّجت الأحاديث والآثار التي ذكرت في البحث بما يفي بالمقصود دون توسع وإطالة.

هذا، والله اسأل أن يحقّق ما جمعته المقصد منه، وأن يكون عوناً لطالب العلم في تأصيل مكانة السنة، ومرغباً له في خدمتها بنشرها، والذّب عنها، بحاله ومقاله، وقلمه وبنانه، إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلّى الله وسلّم على محمّد وآله وصحبه أجمعين.

المؤلف: عمر بن مصلح الحسيني.

التمهيد:

وفيه بيان معنى السنة:

- في اللغة.
- والشرع.
- وإطلاق السلف.
- واصطلاح أهل العلم.

تمهيد:

معنى السّنة في اللّغة: الطّريقة، والسيرة حسنة كانت أو سيئة[(١)].

فمن الأوّل: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[(٢)].

ومنه أيضاً: قوله ﷺ: «**لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع**»[(٣)] أي: طريقتهم.

ومن الثّاني: قول خالد الهذليّ[(٤)]:

فلا تَجْزَعَن من سيرة أنت سرتها   فأول راضٍ سنة من يسيرها[(٥)]

ومن معانيها: الابتداء في الأمر، ومنه قوله ﷺ : «**من سنّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً**»[(٦)].

---

(١) انظر: القاموس المحيط مادة (سنن)، والمفردات للراغب (ص٤٢٩).

(٢) سورة النساء: آية (٢٦).

(٣) أخرجه البخاري، أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٥٦).

(٤) هو خالد بن منصور الهذلي. انظر: الإصابة (٣٥٤/٢).

(٥) انظر: شرح أشعار ا لهذليين (٢١٢/١) وديوان المعاني (٣٤٣/١).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصّدقة (١٠١٧).

وقال نُصيب[١]:

كأنّي سننت الحبّ أوّل عاشق   من النّاس إذ أحببت من بينهم وحدي[٢]

السّنة في الشّرع، وإطلاق الصّدر الأوّل:

إذا ورد لفظ السنة في أحاديث النّبيّ ﷺ أو آثار الصّحابة والتابعين، وكان ذلك في سياق الاستحسان فإنّما يراد به: المعنى الشّرعي العام الشّامل للأحكام الاعتقادية والعملية، واجبة كانت أو مندوبة أو مباحة[٣].

ومن ذلك قوله ﷺ: «...**فمن رغب عن سنتي فليس مني**»[٤].

فالمراد بالسنة هنا: الطّريقة لا السنة التي تقابل الفرض؛ فالمعنى: من ترك طريقتي وأخذ بطريقة غيري فليس مني[٥].

وكذلك قوله ﷺ: «**فعليكم بسنتي**»[٦] أي: طريقتي وسيرتي القويمة التي أنا عليها مما فصّلته لكم من الأحكام الاعتقادية والعملية الواجبة والمندوبة وغيرها[٧].

---

(١) هو نُصيب بن رباح أبو محجن. انظر: السير (٥/٢٦٦).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٤/٢٤٦)، واللسان مادة (سنن).

(٣) انظر: الاهتمام بالسنة النبوية (ص١٨).

(٤) أخرجه البخاري كتاب النكاح رقم (٥٠٦٣)، ومسلم كتاب النكاح رقم: (١٤٠١).

(٥) انظر: الفتح (٩/١٠٥).

(٦) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٣٦٧٦)، وابن ماجه (١/٤٣)، وأحمد (٤/١٢٦)، وهو صحيح.

(٧) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٧٧٣)، ودليل الفالحين (١/٤١٥).

وكذلك قوله ﷺ: «**يؤم القومَ أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسّنة...**» الحديث[١].

وجرى إطلاق السّنة في الصّدر الأوّل على هذا المعنى العام.

وقد يطلقونها على الكلام في الاعتقاد خاصة، كقول ابن مسعود[٢]، وأُبي ابن كعب[٣]، وأبي الدرداء[٤]: «اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة».

وبهذا المعنى استعمله كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم ممن صنّف في السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولفظ السّنة في كلام السّلف يتناول السّنة في العبادات، وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنّف في السّنة يقصدون الكلام في الاعتقادات، كقول ابن مسعود، وأُبي بن كعب، وأبي الدّرداء: «اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة»[٥].

وقال ابن رجب في (كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة) بعد أن ذكر قول الأوزاعيّ في بيان قوله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ**»[٦] من أنّه لا يذهب الإسلام، ولكن يذهب أهل السنة

(١) رواه مسلم كتاب المساجد رقم: (١٤٨٢).

(٢) أخرجه المروزي في السنة (ص٩٩)، وابن بطة في الإبانة (٣٢٠/١) وهو صحيح.

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٥٩/١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥٩/١).

(٤) أخرجه المروزي في السنة (ص١٠٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٩٩/١) وهو حسن .

(٥) انظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص٧٧).

(٦) أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب بيان أنَ الإسلام بدأ غريبا (١٤٥).

حتى ما يبقى في البلد منهم إلاّ رجل واحد. وذكر ما يؤيد هذا المعنى من الآثار التي تصف السنة بالغربة وأهلها بالقلة، كقول الحسن: ((يا أهل السنة ترفّقوا رحمكم الله فإنّكم من أقلّ النّاس))[١]، وقول يونس بن عبيد: ((ليس أغرب من السّنة، وأغرب منها من يعرفها))[٢]، وقول الثوريّ: ((استوصوا بأهل السّنة خيراً فإنّهم غرباء))[٣].

قال –رحمه الله– بعد ذلك في بيان معنى السّنة في كلام هؤلاء الأئمّة: ((ومراد هؤلاء الأئمّة بالسّنّة طريقة النّبيّ ﷺ التى كان عليها هو وأصحابه، السّالمة من الشّبهات والشهوات؛ ولهذا كان الفضيل بن عياض يقول: ((أهل السنة من عرف ما يدخل في بطنه من حلال))[٤]، وذلك لأنّ أكل الحلال من أعظم خصال السنة التي كان عليها النّبيُّ ﷺ وأصحابه ﭫ، ثم صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم، السنة: عبارة عمّا سلم من الشّبهات، خاصّة في مسائل الإيمان بالله، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك في مسائل القدر، وفضائل الصّحابة، وصنّفوا في هذا العلم تصانيف وسموها السّنة، وخصّوا هذا العلم باسم السنة لأنّ

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦٣/١)، وهو حسن.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦٤/١)، وأخرج نحوه أبو نعيم في الحلية (٢١/٣)، وهو حسن.

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٧١/١)، وهو حسن.

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٧٢/١)، وأبي نعيم في الحلية (١٠٤/٨).

خطره عظيم، والمخالف فيه على شفا هلكة، وأمّا السّنة الكاملة فهي الطريقة السليمة من الشبهات، والشّهوات، كما قال الحسن، ويونس بن عبيد، وسفيان، والفضيل، وغيرهم»[١].

وقد تطلق السّنة على باب من أبواب الاعتقاد تنبيها على أنّ المسمّى شرط، أو ركن، أو لأنّه وصفٌ فارقٌ بين أهل السنة وبين غيرهم.

قال الشيخ العلاّمة عبداللّطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ في منهاج التأسيس والتقديس[٢]: «السّنة في الأصل تقع على ما كان عليه رسول الله ﷺ، وما سنَّه أو أمر به من أصول الدّين وفروعه، حتى الهدي والسمت، ثم خُصّت في بعض الإطلاقات بما كان عليه أهل السّنة من إثبات الأسماء والصفات خلافاً للجهميّة المعطلة النفاة، وخُصّت بإثبات القدر ونفي الجبر خلافاً للقدرية النّفاة وللقدرية الجبرية العصاة، وتطلق – أيضاً – على ما كان عليه السّلف الصّالح من مسائل الإمامة والتفضيل، والكفّ عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا من إطلاق الاسم على بعض مُسَمّياته، لأنهم يريدون بمثل هذا الإطلاق التنبيه على أنَّ المسمى ركن أعظم، وشرط أكبر، كقوله ﷺ: «**الحجّ عرفة**»[٣]، أو لأنّه الوصف الفارق بينهم وبين غيرهم، ولذلك سَمَّى العلماء كتبهم في هذه الأصول: كتب السنة، ككتاب

(١) انظر: كشف الكربة (ص١٨ – ٢٠).

(٢) (ص٩ – ١٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٣٠١٦)، وابن ماجه(٣٠١٥) من حديث عبدالرحمن بن يعمر، وهو صحيح.

السنة للآلكائي، والسنة لأبي بكر الأثرم، والسنة للخَلال، والسنة لابن خزيمة، والسنة لعبد الله بن أحمد، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية، وغيرهم».

تعريف السّنة في الاصطلاح:

يختلف معنى السنة بحسب الغرض الذيُ عُني به كل طائفة من أهل العلم.

فهي عند المحدثين: ما أُثِر عن النّبيّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلُقية، أو سيرة بعد البعثة، وقد يدخل بعض ما قبلها(١).

وهي عند الأصوليين: قول النّبيّ ﷺ، وفعله، وتقريره(٢)، ويختلفون في الهمّ فيدخله بعضهم(٣) فيها، ويردّه بعضهم(٤).

وعند الفقهاء: ما يقابل الواجب، وهي ما دلّ الخطاب على طلبه طلباً غير جازم؛ وترادف عند كثير من الأصوليين: المندوب، والمستحب، والتطوع، والنافلة. وفرّق بعضهم بين مدلولات هذه الألفاظ ويرجع ذلك إلى اصطلاح كلّ مذهب(٥).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨/٩-١٠)، والسنة ومكانتها للسّباعيّ (٤٦).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي (١/٢٢٧)، والكوكب المنير (٢/١٦٠).

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير (٢/١٦٦).

(٤) انظر: حاشية العطّار على جمع الجوامع (٢/١٢٨).

(٥) انظر: شرح الكوكب المنير (١/٤٠٢)، والمجموع للنووي (٤/٢)، وحاشية العطّار (١/١٢٧)، والمقدمات لابن رشد (١/٦٤)، والتحرير لابن الهمام (ص٣٠٣).

وسبب اختلاف اصطلاح العلماء في معنى السنة راجع -كما تقدّم- إلى اختلافهم في الغرض الذي عُنِي به كلّ طائفة منهم.

فعلماء الحديث بحثوا عن الرسول الأسوة القدوة الإمام فنقلوا كلَّ ما يتصل به من سيرة وخلق، وشمائل، وأقوال، وأفعال سواء أثبت ذلك حكماً شرعيّاً أم لا، وعلماء الأصول بحثوا عن رسول الله المشرّع فَعُنُوا بأقواله وأفعاله، وتقريراته، التي تثبت حكماً شرعيّاً، وعلماء الفقه بحثوا عن رسول الله الذي تدل أفعاله على حكم شرعيّ ولا يتجاوز حكم الشّرع على أفعال العباد من الوجوب والحرمة والنّدب والكراهة والإباحة[(١)]، فهم يبحثون عن الأحكام الشرعيّة من حيث درجتها التشريعيّة[(٢)].

(١) انظر: السنة ومكانتها للسباعي (ص٤٨ - ٤٩)، والسنة قبل التدوين لمحمد عجّاج الخطيب (ص١٥).

(٢) انظر: السنة النبوية وبيانها للقرآن الكريم (ص٢٥).

الفصل الأوّل: منزلة السّنة النّبويّة.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: إثبات عصمة النّبيّ ﷺ، وبيان حقه من المحبة، والطّاعة، والتعظيم.

المبحث الثاني: وجوب تعظيم السنة المشرّفة، والقبول، والتسليم والرّضا، بكلّ ما جاءت به.

المبحث الثالث: عدم التّقدم بين يدي الله، ورسوله ﷺ.

المبحث الرابع: بيان شرف علم الحديث، ومكانة المحدّثين في الأمّة.

المبحث الخامس: بيان منزلة السّنة في القرآن الكريم.

المبحث السادس: بيان منزلة السّنة في الحديث النبوي.

المبحث السّابع: بيان منزلة السّنة عند الصّحابة ﷺ، والتّابعين ومن بعدهم.

المبحث الثامن: إجماع الأمّة على منزلة السّنة.

المبحث الأوّل: إثبات عصمة النبي ﷺ، وبيان حقّه من المحبة، والطاعة، والتعظيم.

إنّ الله تعالى لم يخلق الخلق عبثاً، بل خلقهم لحكمة عظيمة وهي عبادته، قال جلّ شأنه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾(١).

ولم يترك عزّ وجلّ عباده هملاً بل أرسل إليهم رسله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾(٢).

وجعل اللهُ محمّداً ﷺ خاتم الرّسل، أرسله للنّاس كافة ، وأكمل له ولأمّته الدّين، وأتمّ عليهم النّعمة. وخصّه -تعالى وجل- بخصائص ميّزه بها على جميع الأنبياء والرّسل.

وإرساله ﷺ نعمة امتن بها على هذه الأمّة في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٣).

وحاجة النّاس إلى الإيمان به، والأخذ بما جاء به من الدّين أشدّ من حاجتهم إلى الطّعام والشّراب.

(١) سورة الذّاريات: آية (٥٦).

(٢) سورة النحل: آية (٣٦).

(٣) سورة آل عمران: آية (١٦٤).

وقد أوجب الله –تعالى– لنبيّه حقوقاً وواجبات، جاء بيانها في الكتاب والسنة أتمّ بيان، فيلزم مَن يدين بهذا الدّين أن يحيط بهذه الحقوق معرفة، ويلتزم بها اعتقاداً وقولاً وعملاً.

وجملة الحقوق الواجبة له راجعة إلى معنى شهادة أنّ محمّداً رسول الله، ومعنى الإيمان به.

إذْ معنى شهادة أنّ محمّداً رسولُ الله: تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألاّ يعبد الله إلاّ بما شرع.

وهذا هو معنى الإيمان به؛ إذ الإيمان به يعني: تصديقه، وطاعته واتباع شريعته.

أمّا تصديقه فيتضمن: إثبات نبوته، وتصديقه فيما جاء به، وأن ماجاء به من عند الله يجب اتباعه.

وأمّا طاعته واتباع شريعته: فتعني الانقياد له ﷺ بفعل ما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾(١).

فيجب على الخلق اتباع شريعته والالتزام بسنته مع الرّضا بما قضاه والتسليم له، والاعتقاد الجازم أنّ طاعته هي طاعة لله، وأنّ معصيته هي معصية لله؛ لأنّه هو الواسطة بين الله وبين الثقلين في تبليغ رسالة الله(٢).

---

(١) سورة الحشر: آية (٧).

(٢) انظر: حقوق النبي ﷺ على أمّته (ص٣٨ – ٣٩).

وسأذكر بشيء من التفصيل بعض هذه الحقوق؛ إذ في بيانها، بيان لمكانة السنة، ومنزلتها في الدّين وهي:

١- الإيمان بأنه بلّغ الرسالة، وأكملها.

٢ - الإيمان بعصمته.

٣ - وجوب محبته.

٤ - وجوب طاعته ولزوم سنته.

٥ - وجوب تعزيره، وتوقيره، وتعظيمه.

١- الإيمان بأنّه بلّغ الرّسالة، وأكملها.

ومن الأدلة على ذلك:

قول الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾(١).

وهي شهادة من الله تعالى لنبيّه ﷺ على تبليغه لما أرسله أتم تبليغ وأكمله. ووجه الدّلالة من الآية على ذلك: أنّ الله أخبر أنّه أكمل الدّين وإنّما كَمُل بما بلّغه، إذ الدّين لم يعرف إلاّ بتبليغه، فعلم من ذلك أنّه ﷺ قد بلّغ جميع الدين الذي شرعه الله لعباده(٢).

---

(١) سورة المائدة: آية (٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٥٥ - ١٥٦).

وقول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾[١].

فقد امتدح الله تبارك وتعالى في هذه الآية الذين يبلّغون رسالاته إلى خلقه، ويؤدّونها بأماناتها، ولا يخافون أحداً سواه، وسيّد النّاس في هذا المقام وفي كلّ مقام محمّد ﷺ [٢].

عن جابر بن عبدالله –رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله ﷺ: «**تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنّك قد بلّغت وأدّيت ونصحت. فقال بإصبعه السّبابة يرفعها إلى السّماء وينْكُتُها إلى النّاس: اللهمّ اشهد، اللهمّ اشهد، اللهمّ اشهد**» أخرجه مسلم [٣].

وعن عائشة –رضي الله عنها– قالت: «**من حدّثك أنّ محمّداً كتم شيئاً مما أنزل الله فقد كذب، والله يقول:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾[٤]» أخرجه البخاري [٥].

---

(١) سورة الأحزاب: آية (٣٩).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٤٢٢).

(٣) الصحيح، كتاب الحج، باب حجّة النّبيّ ﷺ (١٢١٨).

(٤) سورة المائدة: آية (٦٧).

(٥) الصحيح، كتاب التفسير، باب في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾.

٢ – الإيمان بعصمته.

أ) – معنى العصمة: يرجع معنى العصمة في اللّغة: إلى المنع، والحفظ[١].

وأما المعنى الشّرعي فَعُرِّفت بأنّها: لطف من الله تعالى يحمل النّبيّ على فعل الخير، ويزجره عن الشّر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء[٢].

ب) – الجوانب التي عُصم النّبيّ ﷺ فيها:

١– عصمته في التبليغ، ودعوى الرّسالة.

فقد دلّ الدليل على عصمة نبينا ﷺ في هذا الجانب، وانعقد الإجماع عليه.

فمن الأدلة قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[٣]. فالآية نصٌّ في عصمة لسانه ﷺ من كلّ هوى وغرض فهو لا ينطق إلاّ بوحي.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ۝٤٦ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾[٤].

---

(١) انظر: لسان العرب مادة (عصم).

(٢) انظر: نسيم الرّياض في شرح الشّفا (٤/٣٩)، وردّ شبهات حول عصمة النبي ﷺ (ص٢٥).

(٣) سورة النجم: آية (٣، ٤).

(٤) سورة الحاقة: آية (٤٤ – ٤٧).

فلو كان ﷺ من هذا الجنس -كما يزعم الكافرون- لأنزل الله به من العقوبة ما ذكره في هذه الآيات.

وعن عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- قال: «**كنتُ أكتب كلَّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: إنّك تكتبُ كلّ شيء تسمعه من رسول الله، ورسول الله بشر يتكلّم في الغضب والرّضا، فأمسكت عن الكتاب، وذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حقّ**» أخرجه أحمد، وأبو داود، والحاكم[١].

وعن طلحة بن عبيد الله أن النبي ﷺ قال: «**ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئاً فخذوا به فإنّي لن أكذب على الله**» أخرجه مسلم [٢].

ونُقِل الإجماع على عصمة الأنبياء في التبليغ وأداء الرّسالة، وممن نقله القاضي عياض[٣]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٤].

٢ – العصمة من الكفر والشّرك.

وهذه العصمة قبل مبعثه ﷺ، وبعده.

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٢/٢)، وأبو داود (٦٠/٤) رقم (٣٦٤٦) والحاكم (١٠٥/١) قال الحافظ ابن حجر: له طرق يقوي بعضها بعضا انظر الفتح (٢٥٠/١) شرح حديث (١١٣).

(٢) الصحيح، كتاب الفضائل، رقم (٢٣٦١).

(٣) انظر: الشّفا (٧٤٦/٢).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨٩/١٠).

ومن أدلتها: حديث أنس بن مالك أنّ رسول الله ﷺ أتاه جبريل وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه وصرعه، فشقّ عن قلبه، فاستخرج القلب، فاستخرج منه علقة فقال: هذا حظ الشّيطان منك ثم غسله في طبق من ذهب بماء زمزم، ثم لأَمَهُ، ثم أعاده في مكانه، وجاء الغلمان يسعون إلى أمِّه -مرضعته- فقالوا: إنّ محمداً قد قتل، فاستقبلوه وهو منتقع اللون. قال أنس: وقد كنتُ أرى أثر ذلك المخيط في صدره» أخرجه مسلم(١).

فالحديث نصّ على إخراج جبريل حظ الشّيطان منه ﷺ، وتطهير قلبه فلا يقدر الشّيطان على إغوائه، ولا سبيل له عليه، وفيه دليل على تنزيهه عن الشّرك من الصِّغَر.

وقد نقل الجرجاني(٢) والآمدي(٣) إجماع الأمّة على عصمة الأنبياء من الشرك.

٣ – عصمته ﷺ من الكذب في غير الوحي والتبليغ.

وهذا معلوم مشهور من سيرته ﷺ قبل البعثة، ولهذا لمّا جَمَع قريشاً لينذرهم قال لهم:«**أرأيتم لو أخبرتكم أنّ خيلاً بالوادي تريد أن تَغِير عليكم، أكنتم مصدِّقي؟ قالوا: ما جَرَّبْنا عليك إلا صدقاً. قال: فإنّي لكم نذير بين يدي عذاب شديد**» أخرجه البخاري(٤).

(١) الصحيح، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله، رقم (٢٦١).

(٢) انظر: شرح المواقف (ص١٣٤).

(٣) انظر: الإحكام في أصول ألأحكام (١/١٢٨).

(٤) الصحيح، التفسير- باب ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾.

وكذلك في حديث بدء الوحي، وسؤال هرقل لسفيان:«**هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قال: لا**» أخرجه البخاري[(١)].

٤ – عصمته من الكبائر دون الشّرك.

ومن أدلة ذلك قول الله تعالى:﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[(٢)].

فهذه تزكية من الله لرسوله ﷺ توجب سلامته من كل ما يحط من منزلته، ويقدح في نبوته ومن ذلك الكبائر.

وقوله ﷺ: «**أما والله إنّي لأخشاكم لله، وأتقاكم له**» أخرجه البخاري ومسلم[(٣)].

ومما يندرج تحت هذه الخشية والتقوى بُعده عن كل ما يسخط الرّب، ومن ضمن ذلك ارتكاب الكبائر، فهو من أبعد الناس عنها ﷺ.

وهل يقع الخطأ منه ﷺ في الصّغائر؟

أكثر العلماء على أنّ الخطأ يقع منه ﷺ فيها، لكن يعتقدون:

١ – أنّ الله –تعالى– لا يقرّه على الخطأ، بل يوجهه للحقّ وقد يحصل له العتاب على ذلك.

٢– أن الخطأ يقع منه ﷺ اجتهاداً لا تعمداً، ولذلك لا يسمى معصية، ففي إطلاقها إساءة أدب مع النبيّ ﷺ.

---

(١) الصحيح، كتاب بدء الوحي، (٧).

(٢) سورة القلم: آية (٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم في كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (١٠٤١).

٣- أنّ ما يقع منه من هذا القبيل ليس مما يقدح في حقّه أو ينقص من قدره ومنزلته، كالوقوع في الأمور الدنيئة، أوالمسقطة للمروءة.

٤- أن التوبة حاصلة من هذا الخطأ وهذا مما يرفع قدره(١).

أمّا ما يقع من خطأ منه في جانب الأمور الدنيوية كحديث تأبير النّخل(٢)، وحديث نزوله بأدنى مياه بدر(٣)، فمثل هذا وأشباهه من أمور الدّنيا التي لا مدخل فيها لعلم ديانة ولا اعتقادها ولا تعليمها فيجوز فيه الوقوع في الخطأ إذ لا نقيصة فيه ولا محطة، وإنما هي أمور اعتيادية يعرفها من جرّبها، والنبيّ ﷺ مشحون القلب بمعرفة الربوبية ملآن الجوانح بعلوم الشّريعة، وهذا أيضاً إنما يكون في بعض الأمور وفي النادر فيما سبيله التدقيق في حراسة الدنيا واستثمارها لا في الكثير المؤذن بالبَلَه والغفلة(٤).

٣ - وجوب محبّته ﷺ.

من حقوقه ﷺ محبته بل أن يكون أحبّ إلى المؤمن من نفسه، وولده وجميع الخلق، فمحبته من أعظم الواجبات، وهي من محبة الله، فهي حبّ لله وفي الله، إذ محبة الله توجب محبة ما يحبه الله، والله يحبُّ نبيّه وخليله ﷺ.

---

(١) وانظر في عصمة الأنبياء: منهاج السنة (٤٧٢/١)، مجموع الفتاوى (١٤٧/١٥)، (٣١٩/٤ - ٣٢١)، والجواب الصحيح (٢٩٨/٦ - ٢٩٩)، وأضواء البيان (٥٢٢/٤ - ٥٣٨).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل، رقم (٢٣٦١).

(٣) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٣١/٣ - ٣٥).

(٤) انظر: الشفا (٨٧٢/٢ - ٨٧٣).

ومقتضى هذه المحبّة: موافقة الرّسول ﷺ في حُبّ ما يُحِبّ، وكُرْه ما يكره أي بتحقيق المتابعة.

والنّاس في محبتّه ﷺ ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: أهل الإفراط.

القسم الثاني: أهل التفريط.

القسم الثالث: الذين توسّطوا بين الإفراط والتفريط.

فالقسم الأوّل: الذين غلوا في محبته بابتداعهم أمورا لم يشرعها الله، ولا رسوله؛ ظنّاً منهم أنّ فعلها علامة المحبّة، كغُلُوِّهم في مدحه ﷺ(١) وكذلك صرف شيء من العبادة له كالدّعاء، والحلف به، وغير ذلك.

والقسم الثاني: من قصّر في تحقيق هذا المقام فلم يراعِ حقّه ﷺ في وجوب تقديم محبته على محبة النّفس والأهل والمال.

والقسم الثالث: من توسّط بين الطّرفين السّابقين، وهم السّلف الصّالح، ومن سار على نهجهم، فآمنوا بوجوب هذه المحبة حكماً، وقاموا بمقتضاها اعتقاداً وقولاً وعملاً.

---

(١) كقول قائلهم:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به   سواك عند حلول الحادث العمم.

إن لم تكن في معادي آخذاً بيدي   فضلاً وإلا فقل يازلة القدم.

وقد بين أهل العلم ما فيها من غلو وممن بين ذلك الشيخ سليمان بن عبدالله في تيسير العزيز الحميد (٦٢١)، والشوكاني في الدر النضيد (٥٩-٦٠)، والشيخ عبدالله أبا بطين في الرد على البردة، وفي تأسيس التقديس (٢٥، ٤٥).

الأدلة على وجوب محبته:

▪ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[١].

فالآية نصّ في وجوب محبته ﷺ محبّة تقدّم على كلّ محبوب، وهي من أعظم الأدلة على ذلك.

قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[٢].

والآية تتضمّن أن يكون الرّسول أحبّ إلى العبد من نفسه، إذ الأولوية أصلها المحبّة.

▪ حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّه قال:«**يا رسول الله، لأنتَ أحبّ إليّ من كلّ شيء إلاّ من نفسي. فقال** ﷺ: **لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحبّ إليك من نفسك. فقال عمر: فإنّه الآن واللهِ لأنتَ أحبّ إليّ من نفسي. فقال النّبيُّ** ﷺ: **الآن يا عمر**» أخرجه البخاري[٣].

(١) سورة التوبة: آية (٢٤).

(٢) سورة الأحزاب: آية (٦).

(٣) الصحيح: كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبيّ ﷺ (٦٦٣٢).

■ حديث أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال:«**فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من والده وولده**» أخرجه البخاري(١).

■ حديث أنس قال: قال النبيّ ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من والده وولده والنّاس أجمعين**» أخرجه البخاري ومسلم(٢).

والمراد من الأحاديث نفي كمال الإيمان الواجب الذي يتعرّض تاركه للعقوبة، لا نفي الكمال المستحب (٣).

وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ أعلى الناس في هذا الباب مرتبة وأوفرهم حظّاً ونصيباً.

قال أبو سفيان: ((ما رأيت من النّاس أحداً يحب أحداً، كحبّ أصحاب محمّد محمّداً))(٤).

وسئل عليٌّ كيف كان حبُّكم لرسول الله ﷺ ؟ فقال: ((كان واللهِ أحبّ إلينا من أموالنا وأولادنا وآبائنا وأمهاتنا، ومن الماء البارد على الظّمأ))(٥).

---

(١) الصحيح: كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان (١٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حبّ الرّسول ﷺ من الإيمان (١٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ (٤٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٥١/١١)، (٢٩٢/١٩).

(٤) رواه ابن إسحاق عن عاصم بن عمر عن قتادة مرسلا انظر سيرة ابن هشام (١٧٢/٢-١٧٣)، ورواه من طريق ابن إسحاق أبي نعيم في معرفة الصحابة (١١٨٣/٣-١١٨٤)، وسيأتي في تعظيمه ﷺ نحوه عن عروة بن مسعود وهو في البخاري ، انظر (ص ٤٥) .

(٥) ذكره القاضي عياض في الشفا (٥٦٨/٢)، ولم أقف عليه مسندا .

ولهذا الحبِّ علامات يعرف بها، منها:

- التمسك بسنته ﷺ وإعزازها، ومعرفة مكانها من الدّين، وتوقير أهلها.
- الإكثار من ذكره والصّلاة عليه ﷺ .
- تمني رؤيته والشوق إلى لقائه.
- محبّة مَنْ أحبَّهم رسولُ الله ﷺ وبُغْضُ مَنْ أَبْغَضَهم[١].

٤ – وجوب طاعته ﷺ ولزوم سنته:

تقدّم أن جماع حقّه ﷺ يرجع إلى معنى الإيمان به.

وأنّ معنى الإيمان به: تصديقه، وإتباع شرعه.

وهذا يتضمن طاعته ولزوم سنته.

والنّصوص في هذا متضافرة سيأتي تفصيلها في بيان مكانة السنة في القرآن[٢]، وفي الحديث النبوي.[٣]

٥ – وجوب تعزيره ﷺ وتوقيره وتعظيمه في حياته، وبعد مماته:

التعزير في اللّغة: يأتي بمعنى التعظيم والنّصر والتوقير.

قال شيخ الإسلام: «هو اسم جامع لنصره وتأييده ومنعه من كل ما يؤذيه»[٤].

---

(١) انظر: الشفا (٥٧١/٢)

(٢) انظر: ص (٩١) .

(٣) انظر: ص (١٠٨) .

(٤) الصّارم المسلول (٨٠٣/٣).

والتّوقير: بمعنى التعظيم والإجلال.

قال شيخ الإسلام في معناه: «اسم جامع لكلّ ما فيه سكينة وطمأنينة من الإجلال والإكرام، وأن يعامل من التشريف، والتكريم بما يصونه عن كل ما يخرجه عن حد الوقار»(١).

قال ابن كثير: «التوقير هو الاحترام والإجلال والإعظام»(٢).

والتعظيم: التبجيل، ولم ترد به النّصوص في هذا الباب لكن استعمله العلماء فيه لقربه في المعنى إلى ذهن السامع وبيانه للمراد من لفظ التعزير والتوقير.

فمن حقوقه ﷺ أن يهاب ويعظّم ويبجل.

قال الله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾(٣).

وقال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(٤).

فجمع –عز وجل– في الآيتين بين الإيمان به، وبين تعزيره وتوقيره، وفي هذا تنبيه على أن من الإيمان به تعزيره وتوقيره(٥).

---

(١) الصّارم المسلول (٨٠٣/٣).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣١٢/٧).

(٣) سورة الفتح: آية (٩).

(٤) سورة الأعراف: آية (١٥٧).

(٥) انظر: المنهاج في شعب الإيمان (١٢٤/٢)، والجامع لشعب الإيمان (٣٠٢/١).

وفي كتاب الله آيات كثيرة فيها تنبيه على هذا الحقّ، وتوكيد عليه وبخاصة في جوانب معينة منها:

قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾[1]. أي: لا تجعلوا دعاء الرسول ﷺ إياكم، ودعاءكم له كدعاء بعضكم بعضا، بل إذا دعاكم فأجيبوه وجوبا، وإذا دعوتموه فوقِّروه، وادعوه بما شَرَّفه الله به من النبوة والرسالة، كأن تقولوا: يا نبي الله، يا رسول الله [2].

وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[3].

روى البخاريّ[4] أن عمر رضي الله عنه سمع صوت رجلين في مسجد النّبيّ ﷺ قد ارتفعت أصواتهما، فجاء فقال: «أتدريان أين أنتما؟ ثم قال: من أين أنتما؟ قالا: من أهل الطّائف. قال: لو كنتما من أهل المدينة لأوجعتكما ضرباً».

وقد كان أصحاب النبيّ ﷺ أعلى النّاس شأناً في هذا الحق:

لما أرسَلتْ قريش عروةَ بن مسعود وجاء إلى النّبي ﷺ ورأى صنيع أصحابه معه، فلما رجع قال: أيْ قومُ واللهِ لقد وفدتُ على الملوك، ووفدت

---

(١) سورة النور: آية (٦٣).

(٢) انظر: تيسير الكريم الرحمن (٦٧٢) .

(٣) سورة الحجرات: آية (٢).

(٤) الصحيح: كتاب الصلاة، رقم (٤٧٠).

على قيصر وكسرى والنجاشي، والله إن رأيت مليكاً قطّ يعظمه أصحابه ما يعظّم أصحاب محمّد محمّداً؛ واللهِ إن تنخَّم نخامة إلاّ وقعت في كفّ رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضّأ كادوا يقتتلون على وَضوئه، وإذا تكلّم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النّظر تعظيماً له» أخرجه البخاري[١].

وعن أسامة بن شريك ﷺ قال:«**أتيتُ النّبيّ ﷺ وأصحابه كأنّما على رؤوسهم الطّير**...» الحديث أخرجه أحمد[٢].

فهذا يدل على إجلالهم وتوقيرهم – رضوان الله عليهم – مجلس رسول الله ﷺ.

وتعظيم النّبيّ ﷺ في حياته وبعد وفاته حقّ من حقوقه، وهو عبادة من العبادات، ومعلوم أنّ العبادة لا تصح إلاّ بشرطين: الإخلاص، والمتابعة؛ فليس لأحد أن يتعبّد الله بعبادة التعظيم على وجه لم يرد في الشّرع.

وإنّما نُبِّه على هذا لما أحدثه بعضُ الناس في هذا الجانب تحت دعوى تعظيم قدر النّبيّ ﷺ مما ليس له أصل في الدّين.

وتعظيمه ﷺ بعد وفاته يكون بالقلب، وباللّسان، وبالجوارح.

(١) الصحيح: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد (٢٧٣١).

(٢) في المسند (٥/٣٥٠)، وإسناده صحيح.

أما تعظيمه بالقلب: فاعتقاد أنّه عبدالله ورسوله، وتقديم محبته على كل أحد، والإكثار من ذكره، واستشعار هيبته، وجلالة قدره ومحاسنه، ومكانته.

وأما تعظيمه باللّسان: فبالثناء عليه بما هو أهله من غير غلو ولا تقصير، ونشر سننه والصّلاة والسّلام عليه ﷺ وبخاصة عند ذكره.

وأمّا تعظيمه بالجوارح: فبالعمل بشريعته والتأسي بسنته، والأخذ بآدابه، ونصرة سننه والدّفاع عنها.

وبالجملة فالتعظيم النافع هو: تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، وترك ما نهى عنه وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -بعد أن أشار لقصةٍ عن الإمام مالك ذكرها القاضي عياض-: «...وإنّما ذكرها في سياق أنّ حرمة النّبيّ ﷺ بعد موته وتوقيره، وتعظيمه لازم، كما كان حال حياته، وكذلك عند ذكره، وذكر حديثه، وسنته، وسماع اسمه. وذُكر عن مالك أنّه سئل عن أيّوب السّختيانيّ فقال: «ما حدّثتكم عن أحد إلاّ وأيوب أفضل منه. قال: وحجّ حجّتين فكنت أَرْمُقُه فلا أسمع منه، غير أنّه كان إذا ذكر النبيّ ﷺ بكى حتى أرحمه، فلمّا رأيتُ منه ما رأيت وإجلاله للنّبيّ ﷺ كتبتُ عنه».

وقال مصعب بن عبدالله: «كان مالك إذا ذكر النبيّ ﷺ يتغير لونه وينحني حتى يصعب ذلك على جلسائه، فقيل له يوماً في ذلك فقال: لو رأيتم ما رأيت لما أنكرتم عليّ ما ترون، لقد كنتُ أرى محمد بن المنكدر -وكان سيّد القرّاء- لا نكاد نسأله عن حديث أبداً إلا يبكي حتى نرحمه.

ولقد كنتُ أرى جعفر بن محمد -وكان كثير الدّعابة والتّبسّم- فإذا ذُكر عنده النّبيّ ﷺ اصفرّ لونه، وما رأيته يحدّث عن رسول الله ﷺ إلاّ على طهارة، ولقد اختلفت إليه زماناً فما كنت أراه إلاّ على ثلاث خصال: إمّا مصليّاً، وإمّا صامتاً، وإمّا يقرأ القرآن، ولا يتكلم فيما لا يعنيه، وكان من العلماء والعباد الذين يخشون الله.

ولقد كان عبدالرحمن بن القاسم يذكر النبيّ ﷺ فيُنْظَر إلى لونه كأنه نزف منه الدّم، وقد جفّ لسانه في فمه، هيبة لرسول الله ﷺ.

ولقد كنت آتي عامر بن عبدالله بن الزّبير فإذا ذُكر عنده النّبيّ ﷺ بكى حتى لا يبقى في عينيه دموع.

ولقد رأيت الزّهريّ -وكان لَمِنْ أهنأ النّاس وأقربهم- فإذا ذُكر عنده النّبيّ ﷺ فكأنّه ما عرفك ولا عرفته.

ولقد كنتُ آتي صفوان بن سليم، وكان من المتعبدين المجتهدين، فإذا ذكر النّبيّ ﷺ بكى فلا يزال يبكي حتى يقوم النّاس عنه ويتركوه»[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢٦/١).

المبحث الثاني: وجوب تعظيم السّنة المشرّفة، والقبول، والتسليم والرّضا بكل ما جاءت به.

السّنة حصن الله الحصين الذي من دخله كان من الآمنين، وبابه الأعظم الذي من دخله كان إليه من الواصلين، تقوم بأهلها وإن قعدت بهم أعمالهم ويسعى نورها بين أيديهم إذا طفئت لأهل البدع والنفاق أنوارهم(١).

وإنّ من الفرض اللازم على كلّ مسلم تعظيم السنة، وتلقيها بالقبول والإذعان والتسليم، وعدم معارضتها بالعقول والآراء والأقيسة والأمثال.

أدلة تعظيم السّنة:

- قول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(٢).

فهذا إقسام من الله ﷻ بربوبيته لمحمد ﷺ الدّالة على العناية الخاصة أنّهم لا يؤمنون حتى يجعلوك حكماً فيما حصل بينهم من نزاع، وتحكيمه ﷺ في حياته بالرّجوع إليه وبعد موته بالرّجوع إلى سنته﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ يعني الاطمئنان والرّضا بما قضى به

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٨).

(٢) سورة النساء: آية (٦٥).

﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ أي ينقادون انقياداً تاماً ليس فيه تأخّر ولا تقهقر(١).

فهذه شروط ثلاثة لا يتم الإيمان إلا بها:

- تحكيم الرّسول ﷺ.
- ألا يجد حرجاً فيما قضى.
- أن يسلّم تسليماً تاماً.

■ و قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾(٢).

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ حقيقة الذين صدقوا إيمانهم بأعمالهم حين يُدْعَون إلى الله ورسوله ليحكم بينهم سواء وافق أهواءهم أم خالفها.

﴿أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا﴾ أي: سمعنا حكم الله ورسوله فأجبنا من دعانا إليه، وأطعنا طاعة تامة سالمة من الحرج.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ حصر الفلاح فيهم؛ لأنّ الفلاح هو الفوز بالمطلوب والنّجاة من المكروه، ولا يُفلح إلاّ من حكّم الله ورسوله وأطاع الله ورسوله(٣).

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣٠٦/٢).

(٢) سورة النور: آية (٥١).

(٣) انظر: تفسير السّعدي (ص٦٦٧).

▪ وقول الله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(١).

وهذا تحذير للذين يخالفون عن أمره، ويرغبون عنه أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم.

قال الإمام أحمد: «أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشّرك؛ لعلّه إذا ردّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزّيغ فيهلك»(٢).

▪ وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾(٣).

أي: لا ينبغي ولا يليق بمن اتصف بالإيمان إلاّ الإسراع في مرضاة الله ورسوله، والهرب من سخط الله ورسوله، وامتثال أمرهما واجتناب نهيهما.

---

(١) سورة النور: آية (٦٣).

(٢) انظر: الصارم المسلول (١١٦/٢-١١٧).

(٣) سورة الأحزاب: آية (٣٦).

فلا يليق بمؤمن ومؤمنة ﴿ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا ﴾ من الأمور وحتّما به وألزما به ﴿ أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ أي الخيار هل يفعلونه أو لا؟ بل يعلم المؤمن والمؤمنة أنّ الرّسول أولى به من نفسه، فلا يجعل بعض أهواء نفسه حجاباً بينه وبين الله ورسوله(١).

■ وعن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**دعوني ما تركتكم فإنّما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**» متفق عليه(٢).

■ **عن أبي هريرة** ﵁ **قال:«لما نزلت على رسول الله** ﷺ ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾(٣) **اشتد ذلك على أصحاب رسول الله** ﷺ، **فأتوا رسول الله** ﷺ، **ثم بركوا على الرّكب، فقالوا: أي رسول الله كُلّفنا من الأعمال ما نطيق: الصّلاة، والجهاد، والصّيام، والصّدقة، وقد**

---

(١) تفسير السّعدي (ص٧٨١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنة رسول الله ﷺ (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحجّ مرة في العمر (١٣٣٧).

(٣) سورة البقرة آية (٢٨٤).

أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها؟ قال رسول الله ﷺ: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربّنا وإليك المصير. قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربّنا وإليك المصير. فلما اقترأها القوم وذلّت بها ألسنتهم، أنزل الله تعالى ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾. **فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله عزّ وجلّ** ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾ **قال: نعم.** ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَا﴾ **قال: نعم.** ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ **قال: نعم.** ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾(١) **قال: نعم». رواه مسلم**(٢).

---

(١) سورة البقرة: الآيات (٢٨٤- ٢٨٦)

(٢) الصحيح: كتاب الإيمان، باب لم يكلف سبحانه إلاّ ما يطاق (١٢٥).

معنى تعظيم السّنة:

تعظيم السّنة هو: الانقياد لها والاستسلام والقبول والإذعان، ويكون ذلك بثلاثة أشياء:

الأوّل: ألاّ يعارض شيئاً ممّا جاء به النّبيّ ﷺ بشيء من المعارضات الأربع السّارية في العالم المسمّاة: بالمعقول، والقياس، والذّوق، والسّياسة.

فالأوّل: للمنحرفين أهل الكبر من المتكلمين الذين عارضوا نصوص الوحي بمعقولاتهم الفاسدة، وقالوا: إذا تعارض العقل والنّقل قدّمنا العقل وعزلنا النّقل، إمّا بمعزل تفويض وإمّا بمعزل تأويل.

والثّاني: للمتكبرين من المنتسبين إلى الفقه، قالوا: إذا عارض القياس والرّأي النصوص قدّمنا القياس على النّص ولم نلتفت إليه.

والثّالث: للمتكبرين المنحرفين من المنتسبين إلى التصوف والزّهد، إذا تعارض عندهم الذّوق والأمر، قدّموا الذّوق والحال ولم يعبؤوا بالأمر.

والرّابع: للمتكبرين المنحرفين من الولاة والأمراء الجائرين، إذا تعارض عندهم الشّريعة والسّياسة قدّموا السّياسة، ولم يلتفتوا إلى حكم الشّرع.

الثاني: أن لا يتَهم دليلاً من أدلة الشّرع بحيث يظنّه فاسد الدّلالة، أو ناقص الدّلالة، أو قاصرها، أو أنّ غيره كان أولى منه.

ومن عرض له شيء من ذلك فليتهم فهمه، وليعلم أنَّ الآفة منه، والبلية فيه، كما قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السّقيم
ولكن تأخذ الأذهان منه ... على قدر القرائح والفهوم

وهكذا الواقع في الواقع حقيقة: أنّه ما اتهم أحدٌ دليلاً للدّين إلاّ وكان هو المتَّهَمُ الفاسد الذّهن، المؤوف[١] في عقله وذهنه فالآفة في الذّهن العليل لا في نفس الدّليل، وإذا رأيت من أدلّة الدين ما يشكل عليك وينبو فهمك عنه، فاعلم أنّه لعظمته وشرفه استعصى عليك، وأنّ تحته كنزا من كنوز العلم لم تؤت مفتاحه بعد؛ هذا في حقّ نفسك، وأمّا بالنسبة إلى غيرك، فاتهم أراء الرّجال على نصوص الوحي، وليكن ردّها أيسر شيء عليك للنصوص، فما لم تفعل ذلك فلست على شيء، ولو، ولو.

الثالث: أن لا يجد إلى خلاف النّص سبيلاً البتة، لا بباطنه ولا بلسانه ولا بفعله، ولا بحاله، بل إذا أحسّ بشيء من الخلاف فهو كخلاف المُقْدِمِ على الزّنا، وشرب الخمر، وقتل النّفس، بل هذا الخلاف أعظم عند الله من ذلك، وهو داع إلى النّفاق وهو الذي خافه الكبار والأئمّة على نفوسهم...[٢].

---

(١) المؤوف: المصاب بالآفة، انظر القاموس (١٠٢٦).

(٢) انظر: مدارج السّالكين (٣٨٣/٢ - ٣٨٥)، وانظر في تعظيم السنة وعدم معارضتها مجموع الفتاوى (٢٨/١٣)، والاستقامة (٣٠/١)، ومنهاج السنة (١٦٥/٥-١٦٦)

من أوجه تعظيم السنَّة:

١– تعظيم ما عظّم في السنَّة وتقديم ما قدّم فيها:

فمَنْ عَظَّم السنَّة كان المعظَّم عنده مَنْ عَظَّمَه الله ورسوله، والمقدّم من قدّمه الله ورسوله، والمحبوب عنده من أحبّه الله ورسوله، والمهاب عنده من أهابه الله ورسوله، بحسب ما يرضى الله ورسوله لا بحسب الأهواء(١).

٢– الحرص على موافقة السنة في الأعمال:

وذلك أن جماع الدّين أمران: ألا نعبد إلاّ الله، وأن نعبده بما شرع كما قال تعالى: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾(٢) قال الفضيل: «أخلصه وأصوبه، فقيل له: ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إنّ العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص أن يكون لله، والصّواب أن يكون على السنة»(٣).

وكان من دعاء عمر بن الخطّاب ﷺ: «اللهمّ اجعل عملي كلّه صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً»(٤).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٣/٤٢٠)، (٢٨/١٧).

(٢) سورة الملك: آية (٢).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في الإخلاص والنية (٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (٨/٩٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/٤٠٧) وهو صحيح.

(٤) أخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصفهان (٤/٢٦٢) وفي سنده انقطاع، وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨/٢٣).

٣- الحرص على الاجتماع عليها، والتعاون عليها:

فالاجتماع على السنة أصل عظيم تضافرت نصوص الشّرع على بيانه وإيضاحه، ومنه التعاون على البر والتقوى، والصّدق، والعدل، والإخلاص والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصر المظلوم، وكلّ ما يحبّه اللهُ ورسولُه، لا على ظلم ولا عصبية جاهليّة، ولا اتباع لهوى دون هدى، ولا على تفرقة ولا اختلاف.

٤- أن تكون الموالاة والمعاداة والنّصرة والتأييد فيها ولها:

لا في هوى النّفس وحظّها، وكذلك الموافقة والمخالفة راجعة إليها، فمن وافق السّنة وافقناه، ومن خالفها خالفناه، وليس أحدٌ يوافَقُ على كلّ شيء إلاّ الرّسول ﷺ، وغيره بحسب موافقته له ﷺ يوافق[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فلا ينتصر لشخص انتصارا مطلقا عاما، إلا لرسول الله ﷺ ولا لطائفة انتصارا مطلقا عاما، إلا للصحابة -رضي الله عنهم أجمعين- فإن الهدى يدور مع رسول الله ﷺ حيث دار ومع أصحابه دون أصحاب غيره"[٢].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٩٤/٣٥).

(٢) انظر: منهاج السنة (٢٦٢/٥).

٥ – تعليمها ونشرها:

فعن عبدالله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما– قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**بلِّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النّار**»[(١)].

قال ابن حبان في صحيحه[(٢)]: «قوله: «**بلّغوا عني ولو آية**» أمر قصد به الصّحابة ويدخل في جملة هذا الخطاب من كان بوصفهم إلى يوم القيامة في تبليغ من بعدهم عنه ﷺ، وهو فرض كفاية».

وعن أبي ذرّ رضي الله عنه قال:«**أمرنا رسول الله ﷺ أن لا يغلبونا على ثلاث: أن نأمر بالمعروف، وننهى عن المنكر، ونعلّم النّاس السّنة**»[(٣)].

٦ – معرفة أقدار أهلها:

عن يوسف بن أسباط، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: «إذا بلغك عن رجل بالمشرق أنّه صاحب سُنَّة، وآخر بالمغرب، فابعث إليه بالسّلام، وادع لهما ما أقلّ أهل السّنة»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري: أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٦١).

(٢) انظر: الإحسان (١٤/١٤٩).

(٣) أخرجه الدّارمي (١/٤٥٥)، (٥٦٠)، وأحمد (٥/١٦٥)، واسناده ضعيف.

وانظر رسالة: أسد بن موسى إلى أسد بن الفرات التي يدعوه فيها إلى احتساب ما يقوم به من إحياء السنة والدّعوة إليها في "البدع والنهي عنها" لابن وضّاح (ص٢٨ – ٣٢).

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد السنة للآلكائي (١/٧١-٧٢).

وقال أيوب السختياني: «إنّي لأُخْبَر بموت الرّجل من أهل السنَّة فكأني فقدت بعض أعضائي»[١].

٧- الفرح بها وبنشرها:

قال ابن القيم: "قال الله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[٢] قد دارت أقوال السّلف على أنّ فضل الله ورحمته: الإسلام والسّنة، وعلى حسب حياة القلب يكون فرحه بهما، وكلما كان أرسخ فيها كان قلبه أشدّ فرحاً؛ حتى إنّ القلب ليرقص فرحاً إذا باشر روح السّنة أحزن ما يكون النّاس وهو ممتلئ أَمْناً أخوف ما يكون النّاس"[٣].

---

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد السنة للآلكائي (٥٩/١).

(٢) سورة يونس: آية (٥٨).

(٣) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٨).

تعظيم السّلف للسنَّة:

تَمَثَّل تعظيم السّلف للسّنة في جوانب كثيرة من أظهرها:

١- الامتثال، والاتباع:

من ذلك امتثال المهاجرين للهجرة إلى المدينة عندما أُمروا بذلك[١]، وامتثال الصّحابة عند تغيير القبلة حتى إنّ بعضهم انحرف في صلاته واتجه للكعبة[٢]، وامتثالهم عند تحريم الخمر حتى كَسَّروا جرارها وسالت بها طرق المدينة[٣].

ومن أقوالهم المشهورة في ذلك:

أ - قول أبي بكر ﷺ: «لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلاّ عملتُ به، فإنّي أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ...»[٤].

ب - وقول عمر ﷺ: «إنّي لأعلم أنّك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنّي رأيتُ رسولَ الله ﷺ يقبلّك ما قبّلتك»[٥].

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام (٤٦٨/١).

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان (٣٩٩).

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب الأشربة (٥٥٨٢).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس (٣٠٩٢).

(٥) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ذكر من الحجر الأسود (١٥٩٧)، ومسلم: كتاب الحج: باب استحباب تقبيل الحجر الأسود (١٢٧٠).

٢ – شدّتهم على من يعارضها بآراء الرّجال:

أ – فعن سالم بن عبدالله، أنّ ابن عمر – رضي الله عنهما – قال: سمعت رسول الله ﷺ قال:«**لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها**»، فقال بلال بن عبدالله: واللهِ لنمنعْهُنّ!. قال: فأقبل عليه عبدالله فسبّه سبّاً ما سمعته سبّ مثله قطّ، وقال: أُخْبرُك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعهن!!» أخرجه مسلم [١].

ب – وعن قتادة، قال سمعت أبا السوار قال: كنّا عند عمران بن حصين في رهط، فحدّثنا عمران يومئذ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحياء خير كلّه**» فقال بشير بن كعب: إنّا لنجد في بعض الكتب، أو الحكمة: «أنّ منه سكينة ووقاراً، ومنه ضعفا». قال: فغضب عمران حتى احمرتا عيناه، وقال: «ألا أراني أحدّثك عن رسول الله ﷺ وتعارضه!!» وغضب عمران، فما زلنا نقول: إنّه منا يا أبا نجيد إنّه لا بأس به» متفق عليه [٢].

جـ – وعن سعيد بن جبير، أنّ قريباً لعبد الله بن مغفل رضي الله عنه خَذَفَ، فنهاه، وقال: **إنّ رسول الله ﷺ نهى عن الخَذْف، وقال:«إنّها لا تصيد صيداً، ولا تنكأ عدواً، ولكنّها تكسر السّن وتفقأ العين»** قال: فعاد، فقال: أحدّثك أنّ رسول الله نهى عنه ثم تخذف، لا أكّلمك أبداً» متفق عليه [٣].

---

(١) الصحيح، كتاب الصّلاة، باب في خروج النساء إلى المساجد (٤٢٤) .

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحياء (٦١١٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحياء شعبة من الإيمان (٣٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح، باب الخذف (٥٤٧٩)، ومسلم: كتاب الصيد، باب إباحة ما يستعان به على الاصطياد (١٩٥٤).

قال ابن بطّة: ((فاعتبروا يا أولي الأبصار، فشتان بين هؤلاء العقلاء الذين مُلئت قلوبهم بالغيرة على إيمانهم والشح على أديانهم، وبين زمان أصبحنا فيه، وناس نحن منهم وبين ظهرانيهم))[(١)].

د – وعن سعيد بن جبير، أنّ ابن عباس رضي الله عنه قال: **«تمتع النّبيّ ﷺ فقال عروة بن الزّبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: ما يقول عُرَيّة! قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون أقول: قال رسول الله، ويقول: نهى أبو بكر وعمر!!»**[(٢)].

قال الشيخ عبدالعزيز بن باز: ((فإذا كان من خالف السنة لقول أبي بكر وعمر يخشى عليه العقوبة، فكيف بحال من خالفها لقول من دونهما أو لمجرد رأيه واجتهاده؟!))[(٣)].

هـ – وعن عمرو بن محمد قال: ((كان أبو معاوية الضّرير يحدّث هارون الرّشيد فحدّثه بحديث أبي هريرة «**احتج آدم وموسى**» فقال علي ابن جعفر: كيف هذا وبين آدم وموسى ما بينهما؟! قال: فَوَثَب هارون الرّشيد وقال: يحدّثك عن رسول الله ﷺ وتعارضه بكيف، فما زال يقول حتى سكت عنه))[(٤)].

---

(١) انظر: الإبانة (٢٥٩/١).

(٢) أخرجه أحمد (٣٣٧/١)، وفي إسناده شريك بن عبدا لله النخعي صدوق يخطيء كثيرا التقريب (٤٣٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن باز (٢٢٣/١).

(٤) أخرج القصة الصابوني في عقيدة السّلف وأصحاب الحديث (ص٣٢١)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٧/١٤-٨).

قال الصّابوني[١]: ((هكذا ينبغي للمرء أن يعظّم أخبار رسول الله ﷺ، ويقابلها بالقبول والتسليم والتصديق، وينكر أشد الإنكار على مَنْ يسلك فيها غير هذا الطّريق الذي سلكه هارون الرّشيد -رحمه الله- مع من اعترض على الخبر الصّحيح الذي سمعه بكيف، على طريق الإنكار والاستعلاء له، ولم يتلقه بالقبول كما يجب أن يتَلَّقى جميع ما يرد مِن الرسول ﷺ)).

رضي الله عنهم فقد كانت نصوص رسول الله ﷺ أجلّ في صدورهم، وأعظم في قلوبهم من أن يعارضوها بقول أحد من الناس، ولا تثبت قدم الإيمان إلا على ذلك.

٣ - إجلالهم لها عند التحديث، فلا يحدّثون بها إلاّ على أكمل حال:

أ - عن قتادة قال: ((لقد كان يستحب أن لا تُقرأ الأحاديث إلاّ على طهور))[٢].

ب - قال أبو سلمة الخزاعيّ: ((كان مالك بن أنس إذا أراد أن يخرج يحدّث يتوضأ وضوءه للصّلاة، ويلبس أحسن ثيابه، ويلبس قلنسوة، ويمشط لحيته، فقيل له في ذلك، فقال: أوقِّر حديث رسول الله ﷺ))[٣].

---

(١) انظر: عقيدة السّلف وأصحاب الحديث (ص٣٢١).

(٢) انظر: المحدث الفاصل (ص٥٨٦)، والجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع (٦٤٣/١).

(٣) انظر: المحدّث الفاصل (ص٥٨٥)، والجامع (٦١٠/١).

جـ – وعن عبدالرحمن بن أبي الزّناد قال: «ذكر لسعيد بن المسيب حديثاً عن رسول الله ﷺ فقال: أجلسوني فإني أكره أن أُحَدَّثَ حديثَ رسولِ الله ﷺ وأنا مضطجع»[(١)].

قال الخطيب البغداديّ: «كراهة من كره التحديث في الأحوال التي ذكرناها من المشي والقيام والاضطجاع وعلى غير طهارة إنّما هي على سبيل التوقير للحديث والتعظيم والتنزيه له، ولو حدّث محدّث في هذه الأحوال لم يكن مأثوماً، ولا فعل أمراً محظوراً»[(٢)].

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٦٤١).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٦٤٣).

المبحث الثالث: عدم التقدم بين يدي الله ورسوله.

إنّ من مقتضى شهادة أنّ محمّداً رسول الله أن يكون النّبي ﷺ هو الإمام المتبع، والأسوة الذي يجب الاقتداء به وتقديمه، ولا تعارض أقواله ﷺ بأقوال غيره، ولا بقياس وضرب أمثال، ولا يتقدّم بين يديه بشيء.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾(١).

قال ابن عباس: «لا تقولوا خلاف الكتاب والسّنة»(٢).

وقال مجاهد: «لا تفتاتوا(٣) على رسول الله ﷺ بشيء حتى يقضي الله على لسانه»(٤).

وقال سفيان الثوري: «لا تقدّموا بين يدي الله ورسوله بقول أو فعل»(٥).

قال ابن العربي: «لا تقدّموا بين يدي الله ورسوله، أصل في ترك التعرض لأقوال النبي ﷺ وإيجاب اتباعه والاقتداء به»(٦).

---

(١) سورة الحجرات: آية (١).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير : (٢٦/١١٦).

(٣) أي: لا تعملوا شيئا دون أمره، وكل من أحدث دونك شيئا فقد فاتك به، وافتات عليك فيه. انظر: اللسان (فوت).

(٤) أخرجه الطبري في التفسير: (٢٦/١١٦)، والبيهقي في الشعب (٣/٩٨).

(٥) انظر تفسير ابن كثير: (٧/٣٤٥).

(٦) انظر: أحكام القرآن (٤/١٧١٣- ١٧١٤).

قال شيخ الإسلام: ((﴿تُقَدِّمُواْ﴾ معناه تتقدّموا، وهو فعل لازم، وقد قرئ ﴿تَقَدّموا﴾[١] يقال: قدّم وتقدّم، كما يقال: بيّن وتبيّن، وقد يستعمل متعدياً أي قدّم غيره، لكن هنا هو فعل لازم، فلا تقدّموا معناه: لا تتقدّموا بين يدي الله ورسوله))[٢].

قال ابن كثير: ((لا تسرعوا في الأشياء بين يديه أي قبله، بل كونوا له تبعاً في جميع الأمور))[٣].

وقال ابن القيم: ((أي لا تقولوا حتى يقول، ولا تأمروا حتى يأمر، ولا تفتوا حتى يفتي، ولا تقطعوا أمراً حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضيه...)).

ثم قال بعد ذلك: ((والقول الجامع في معنى الآية: لا تعجلوا بقول ولا فعل قبل أن يقول رسول الله ﷺ أو يفعل، وقال الله تعالى﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾[٤] فإذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سبباً

(١) بفتح التاء والقاف والدال وهي قراءة ابن عباس والضحاك وابن مقسم انظر: البحرالمحيط (١٥٠/٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦٢/١٣).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٣٤٥/٧).

(٤) سورة الحجرات: آية (٢).

لحبوط أعمالهم، فكيف تقديم آرائهم وعقولهم وأذواقهم وسياستهم ومعارفهم على ما جاء به، ورفعها عليه؟! أليس هذا أولى أن يكون محبطاً لأعمالهم؟»[(١)].

وقد جفا في هذا الأمر الإلهي كثير من المسلمين في جوانب كثيرة من حياتهم منها:

١- التقدّم بين يدي الله ورسوله في الاستدلال، فيترك ما جاء به الله ورسولُه ويقدِّم عقله ورأيه[(٢)].

قال بعض العلماء: «ما أخرج الله آدم من الجنة إلاّ بتقديم الرّأي على النّص، وما لُعن إبليس وغُضب عليه إلاّ بتقديم الرّأي على النّص، ولا هلكت أمّة من الأمم إلاّ بتقديم آرائها على الوحي، ولا تفرّقت الأمّة فرقاً وكانوا شيعاً إلا بتقديم آرائهم على النّصوص، وقد قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: «يا أيّها النّاس اتهموا الرّأي على الدّين، فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأي اجتهاد، والله ما آلوا عن الحق وذلك يوم أبي جندل، والكتاب بين يدي رسول الله ﷺ وبين أهل مكة، فقال رسول الله ﷺ: اكتبْ بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: بل تكتب كما نكتب باسمك اللهم فرضي رسول الله ﷺ، وأبيتُ عليه، حتى قال رسول الله ﷺ: تراني أرضى وتأبى؟!»[(٣)].

---

(١) انظر: أعلام الموقعين (٨٦/١ - ٨٧).

(٢) انظر: أعلام الموقعين (٨٩/١ - ١٢٠) فقد نقل ابن القيم فيه أقوال السلف في ذم تقديم الرّأي على النّص.

(٣) انظر: مختصر الصّواعق (ص٤٥٢ - ٤٥٣)، وحديث عمر رضي الله عنه أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد فضائل الصحابة (٥٥٨)، والطبراني في الكبير (٢٦/١) والبيهقي في =

٢ – التقدّم بين يدي الله ورسوله بتقديم طاعة العلماء والأمراء في تحريم ما أحلّ الله أو تحليل ما حرّم الله ورسولُه(١).

٣ – التّقدم بين يدي الله ورسوله في تزكية النّفس، والقيام عليها، فيقدّم تجارب الناس أو آراء الشيوخ أو الذوق على ما جاء في الكتاب والسنَّة.

٤ – التقدّم بين يدي الله ورسوله في التحاكم إلى غير شرع الله، وتقديمه على حكم الله ورسوله.

٥ – التقدّم بين يدي الله ورسوله في النّصرة والتأييد، فالواجب على كلّ مسلم يشهد أن لا إله إلاّ الله، وأنّ محمّداً رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وطاعة رسوله، ويعلم أنّ أفضل النّاس بعد الرسول هم الصّحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً عاماً مطلقاً إلاّ لرسوله ﷺ، ولا طائفة انتصاراً عاماً مطلقاً إلاّ للصّحابة؛ فإنّ الهدى يدور مع الرّسول ﷺ ومع أصحابه من دون أصحاب غيره(٢).

«فعلى كل مؤمن ألا يتكلّم في شيء من الدّين إلا تَبَعاً لما جاء به الرّسول ﷺ، ولا يتقدّم بين يديه، بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعًا لقوله، وعلمه تبعًا لأمره، فهكذا كان الصّحابة ومَنْ سلك سبيلهم من التّابعين لهم

= المدخل (ص١٩٢) قال الهيثمي في المجمع (١٧٩/١): رجاله موثوقون وإن كان فيهم مبارك ابن فضالة وهو مدلس وقد عنعنه ا.هـ وقد روي نحوه عن سهل بن حنيف عند البخاري في الجزية والموادعة (٣١٨٢)، ومسلم في الجهاد (١٧٨٥).

(١) انظر: فتح المجيد باب من أطاع العلماء والأمراء. ...الخ(ص٦٤٣) .

(٢) انظر: الإتباع لابن أبي العزّ الحنفي (ص٨٠).

بإحسان وأئمّة المسلمين، فلهذا لم يكن أحدٌ منهم يعارض النّصوص بمعقوله، ولا يؤسِّس ديناً غير ما جاء به الرسول ﷺ، وإذا أراد معرفة شيء من الدّين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول فمنه يتعلّم وبه يتكلّم، وفيه ينظر ويتفكّر، وبه يستدل؛ فهذا أصل أهل السنَّة، وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول ﷺ، بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنَّة توافقه وإلاّ لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضاً أو حرّفوها تأويلاً، فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة، وأهل النّفاق والبدعة وإن كان هؤلاء لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السّنة، لكن فيهم من النّفاق والبدعة بحسب ما تقدّموا فيه بين يدي الله ورسوله، وخالفوا الله ورسوله، ثم إن لم يعلموا أنّ ذلك يخالف الرّسول ولو علموا ما قالوه لم يكونوا منافقين، بل ناقصي الإيمان مبتدعين، وخطؤهم مغفور لهم لا يعقابون عليه وإن نقصوا به»[(١)].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦٢/١٣ - ٦٣).

المبحث الرّابع: بيان شرف علم الحديث، ومكانة المحدّثين في الأمّة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان شرف علم الحديث.

المطلب الثاني: مكانة المحدّثين في الأمّة.

المطلب الأول: بيان شرف علم الحديث:

اعلم -وفّقك الله- أنّ علم الحديث أشرف العلوم بعد العلم بكتاب الله سبحانه وتعالى؛ إذ الأحكام مبنية عليه، ومستنبطة منه، والله سبحانه وتعالى شرّف نبيّنا ﷺ حيث قال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[1] وألفاظ رسول الله ﷺ لا بدَّ لها من النّقل ولا تعرف صحتها إلاّ بالإسناد الصّحيح، والصّحة في الإسناد لا تعرف إلاّ برواية الثقة عن الثقة والعدل عن العدل[2].

ومن النّصوص الدّالة على شرف علم الحديث:

١- قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[3].

وإنّما يوصل إلى ذلك ويعرف بالتطلب والرّواية والبحث والتنقير عنه، والتصحيح له[4].

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّي قد خلّفتُ فيكم شيئين لن تضلّوا أبداً ما أخذتم بهما وعملتم فيهما: كتاب الله، وسنتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليَّ الحوض**» أخرجه مالك[5]، والحاكم[6].

---

(١) سورة النجم: آية (٣، ٤)، وانظر: أدب الإملاء والاستملاء (ص٩٥).

(٢) المصدر نفسه (ص١٠٤).

(٣) سورة الحشر: آية (٧).

(٤) انظر: الإلماع (ص٧).

(٥) انظر: الموطأ: كتاب القدر (٦٨٦).

(٦) انظر: المستدرك (٩٣/١)، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع (٩٣٧).

٣ – وكان الزّهريّ يقول: «الحديث ذَكَرٌ يحبُّه ذكور الرّجال»(١).

٤– وقال أبو عاصم الضحاك بن مخلد: «من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدّنيا فيجب أن يكون خير النّاس»(٢).

وشَرُف علم الحديث على غيره من العلوم بأمور منها:

١– أنّ الحديث كلام أشرف الخلق، ومن أُوتي جوامع الكلمﷺ، فكلامه أشرف الكلم وأفضله وأجمع الحِكَم وأكملها.

٢– أنّ أحكام الشّريعة مبنية على الكتاب والسنَّة وغالب الأحكام بيانها وتفصيلها في السنَّة.

٣ – ما ورد في فضل إحياء السنن وتبليغ العلم، وإنّما يصدر ذلك على التمام ممن تعلّم الحديث وطلبه.

٤ – أنّ من النّصيحة لله وكتابه ورسوله ولأئمّة المسلمين وعامتهم طَلَبَ علم الحديث ونشره.

٥ – أنّ فيه بيان حال أشرف الخلق وسيرته وصفته.

٦– أنّه علمٌ تُعطي مزاولته معنى الصّحبة؛ لأنّها في الحقيقة هي الاطّلاع على جزئيات أحواله ومشاهدة أوضاعه في العبادات والعادات كلّها.

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص١٧٩)، والقاضي في الإلماع (ص٢٥).

(٢) أخرجه الخطيب في الجامع (١/١١٩)، وانظر: تهذيب الكمال (١٣/٢٨٨).

وكان الشافعي يقول: «إذا رأيتَ رجلاً من أصحاب الحديث فكأنّما رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ»[١].

ويقول الشاعر في هذا المعنى:

أهل الحديث هم أهل النّبيّ وإن   لم يَصْحَبُوا نفسه أنفاسَهُ صَحِبوا

٧ - أنّ في علم الحديث الغُنية عما سواه؛ لأنّه يشمل معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات ربّ العالمين، والإخبار عن الجنة والنار، وما خلق الله في الأرضين والسماوات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، وفيه قصص الأنبياء، وأخبار الأولياء، ومواعظ البلغاء، وسِير الملوك وشرح مغازي الرسول وسراياه وجُمَل أحكامه وقضاياه وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه، وأولاده وأصهاره، وأصحابه، وذكر فضائلهم، وشرح أخبارهم ومناقبهم... وفيه تفسير القرآن العظيم، وفيه من النّبأ والذّكر الحكيم وأقاويل الصّحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كلّ واحد منهم من الأئمّة الخالفين، والفقهاء المجتهدين[٢].

---

(١) انظر: الحلية لأبي نعيم (٩/١٠٩)، والمقدسي في مسألة العلو والنزول (٤٥).

(٢) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٣٧).

وهذه طائفة من كلام أهل العلم مما يدل على ما تقدّم:

قال القاضي عياض: «فإنّ علم الكتاب والأثر أصل الشّريعة الذي إليه انتماؤها، وأساس علومها الذي عليه ارتفع تفريع فروعها وبناؤها، وهو علم عَذْب المشرب، رفيع المطلب، متدفّق الينبوع، متشعّب الفصول والفروع»[(١)].

وقال النّووي: «إنّ من أهمّ العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النّبويات أعني معرفة متونها، صحيحها وحسنها وضعيفها، وبقية أنواعها المعروفات ودليل ذلك: أنّ شرعنا بُنِي على الكتاب والسنن المرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات؛ فإنّ أكثر الآيات الفروعيات محتملات، وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أنَّ من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحكميات، فثبت بما ذكرناه أنَّ الاشتغال بالحديث من أجلّ العلوم الرّاجحات، وأفضل أنواع الخير وآكد القربات...»[(٢)].

قال أبو الطيّب صديق حسن خان الحسيني: «اعلم أنّ أَنْف العلوم الشريفة ومفتاحها، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها، وعمدة المناهج اليقينية ورأسها، ومبنى شرائع الإسلام وأساسها، ومستند الرّوايات الفقهية كلّها، ومأخذ الفنون الدّينيّة دقها وجلّها، وأسوة جملة الأحكام وأسّها...

---

(١) انظر: الإلماع (ص٤).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم (١/١٠٥– ١٠٦).

هو علم الحديث الشّريف الذي تعرف به جوامع الكلم، وتنفجر منه ينابيع الحكم وتدور عليه رحى الشّرع بالأسر، وهو ملاك كل نَهْي وأمر، ولولاه لقال من شاء ما شاء، وخبط الناس خبط عشواء، وركبوا متن عمياء...»[1].

---

(١) انظر: الحطة في ذكر الصّحاح الستة (ص٦٤).

المطلب الثاني: مكانة المحدّثين في الأمّة:

إنّ الله بعث محمّداً ﷺ بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدّين كلّه ولو كره الكافرون.

وإنّ أسعد النّاس بهديه، واتباعه وحبّه وموالاته، ونصرة ما جاء به من الحق هم صحابته الكرام، ومن اتبعهم بإحسان من القرون المفضّلة، ومن سلك سبيلهم وترسّم خطاهم إلى يوم الدّين.

ثم إن المتأمل الدارس لأحوال الناس بعد أصحاب النبي ﷺ يتبين له بجلاء أن أقربهم لما كان عليه ﷺ وأصحابه هم أهل الحديث، فهم أحرص الناس على اقتفاء أثر النبي ﷺ وصحبه الكرام، وأشدهم عناية بجمع سنته، وأحرصهم على اتباعها وتعظيمها.

وقد تظاهرت الأحاديث النّبويّة والآثار السّلفية على بيان فضلهم ومكانتهم، وما اختصُوا به، وَعني أهل العلم بجمع ذلك وتدوينه.

قال محمد بن طاهر المقدسي: (وقد صنف غير واحد من أئمتنا في هذا المعنى كتبا تشمل على مناقبهم) (١).

وممن عني بذلك:

١- الخطيب البغداديّ ت (٤٦٣هـ) في كتابه: شرف أصحاب الحديث.

٢ – أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني ت (٤٨٩ هـ) في كتابه: الانتصار لأصحاب الحديث.

---

(١) انظر: مسألة العلو والنزول (ص٥٠).

٣ - الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي ت (٣٦٠ هـ) في: المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي في مقدمته والباب الأول والثاني منه[١].

٤ - أبو عبدالله الحاكم في: معرفة علوم الحديث في أوّله[٢].

٥ - أبو علي بن البناء ت(٤٧١ هـ) في شرف أصحاب الحديث[٣].

٦- محمد بن طاهر المقدسيّ ت (٥٠٧هـ) في مسألة العلو والنزول في أوله[٤].

٦ - القاضي عياض ت(٥٤٤هـ) في الإلماع في الباب الثاني منه في شرف علم الحديث وشرف أهله[٥].

٧- شيخ الإسلام ابن تيمية ت(٧٢٨هـ) في مواضع متعددة من كتبه[٦].

ومن المتأخرين:

٨ - صديق حسن خان ت(١٣٠٧هـ) في الحطّة في ذكر الصّحاح الستة، الفصل الثاني منه: في شرف علم الحديث وفضيلة المحدّثين[٧].

---

(١) (ص ١٣٦-١٨١) .

(٢) (ص١٠٥-١١١).

(٣) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤٦/١).

(٤) (ص ٤٥- ٥٥)

(٥) انظر: (ص١٧).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٣٤٧/٣)، (٩١/٤ - ٩٥)، (٢٨٤/٧).

(٧) (ص٦٤).

٩ – محمد جمال الدين القاسميّ ت(١٣٢٢هـ) في كتابه قواعد التحديث في الباب الأول منه: في التنويه بشأن الحديث[١].

وهذه طائفة من الأحاديث والآثار المبيّنة لمكانتهم وفضلهم:

١– عن زيد بن ثابت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:«**نضّر**[٢] **الله امرءاً سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلّغه كما سمعه، فربّ حامل فقه غير فقيه، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه**» أخرجه أحمد والترمذي والدارمي[٣].

«ففي هذه الدّعوة بشارة لمن وقف نفسه ووفّر جهوده في خدمة السّنة النبوية وإبلاغها، وفيها حفز للهمم وإذكاء للعزائم، وحمل للنفوس على الجدّ في ذلك والصّبر على ما يعترض هذه الطريق من صعوبات لتكون محلاً لهذه الدّعوة التي خصّ بها رسول الله ﷺ من سمع مقالته وبلّغها غيره»[٤].

---

(١) (ص٤١).

(٢) قال الرامهرمزي في المحدث الفاصل (١٦٧): قوله ﷺ "نضر الله امرأ" مخفف، وأكثر المحدثين يقوله بالتثقيل إلا من ضبط منهم والصواب التخفيف؛ ويحتمل معناه وجهين أحدهما: يكون في معنى ألبسه النضرة وهي الحسن وخلوص اللون، فيكون تقديره جمله الله وزينه؛ والوجه الثاني: أن يكون في معنى أوصله الله إلى نضرة الجنة وهي نعمتها.

(٣) رواه أحمد (١٨٣/٥)، والترمذي (٢٦٥٦)، والدّارميّ (٣٠٢/١) وهو صحيح.

(٤) انظر: دراسة حديث: "نضّر الله امرءاً سمع مقالتي..." للشيخ عبدالمحسن العبّاد (ص١٧٦).

فالحديث يدل على شرف الحديث وفضله، وفضل طلاّبه وأهله، حيث خصّهم النّبيّ ﷺ بهذه الدّعوة.

٢ - عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «**مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً، فكان منها: نقيَّة قبلت الماء وأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب، أمسكت الماء فنفع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنّما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مَثَل مَنْ فَقِه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلِم وعلَّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به**» متفق عليه[1].

٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً فطوبى للغرباء**» أخرجه مسلم[2].

قال يونس بن عبيد: «ليس شيء أغرب من السنَّة، وأغرب منها من يعرفها»[3].

٤ - عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإنّ أمتي ستفترق على ثنتين**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب فضل من عَلِم وعلَّم (٧٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب بيان مثل ما بعث به النبي ﷺ (٢٢٨٣).

(٢) الصحيح: كتاب، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبا (١٤٥).

(٣) تقدم تخريجه ص (٢٢) .

وسبعين فرقة كلّها في النار إلاّ واحدة، وهي الجماعة» أخرجه ابن ماجه وأحمد(١).

قال الإمام أحمد: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم»(٢).

٥ – عن ثوبان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحقّ لا يضرّهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك**» أخرجه مسلم (٣).

قال علي بن المديني: «هم أهل الحديث، والذين يتعاهدون مذاهب رسول الله ﷺ، ويذبون عن العلم، لولاهم لم تجد عند المعتزلة والرافضة والجهمية وأهل الإرجاء شيئاً من السنن» (٤).

وقال البخاري: «يعني أصحاب الحديث» (٥).

وقال يزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل: «إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم»(٦).

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣)، وأحمد (٣/١٤٥)وهو حديث صحيح مشهور.

انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٣٤٥)، والسلسلة الصحيحة (١/٤٠٤).

(٢) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٦٤).

(٣) الصحيح: كتاب الأمارة باب قوله ﷺ لاتزال طائفة. .. (١٩٢٠)

(٤) انظر: شرف أصحاب الحديث ص (٩-١٠).

(٥) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٦٦ – ٦٧) بسند صحيح.

(٦) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٦٦ – ٦٧) بأسانيد صحيحة.

قال الحاكم -بعد أن نقل قول أحمد-: ((فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أن الطّائفة المنصورة التي يُدفع الخذلان عنهم إلى يوم السّاعة هم أصحاب الحديث، ومن أحقّ بهذا التأويل من قوم سلكوا محجّة الصّالحين، واتبعوا آثار السلف الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله ﷺ وعلى آله أجمعين))(١).

٦ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كلّ خَلَف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»(٢).

((وفي الحديث تخصيص حملة السّنة بهذه المنقبة العليّة، وتعظيم لهذه الأمة المحمديّة، وبيان لجلالة قدر المحدّثين، وعلو مرتبتهم في العالمين))(٣).

وأمّا الآثار الواردة عن السّلف في فضلهم فكثيرة جدّاً ومنها:

١ - قول سفيان الثوريّ: ((الملائكة حرّاس السّماء، وأصحاب الحديث حرّاس الأرض))(٤).

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٠٨).

(٢) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٦٧)، وابن عدي في الكامل (١٥٣/١)، والهروي في ذمّ الكلام (٣٢٦/٣) وهو ضعيف الإسناد وله شواهد كثيرة لاتسلم آحادها من الضعف، وقواه بمجموعها جمع من أهل العلم منهم الإمام أحمد والعلائي والنووي انظر: شرف أصحاب الحديث (٦٨) وتهذيب الأسماء (١٧/١) والحطة (ص٧٠)

(٣) انظر: قواعد التحديث (ص٤٧).

(٤) انظر: شرف أصحاب الحديث (٨٩) وسنده حسن.

٢ – وقال الإمام أحمد: ((ليس قوم عندي خير من أهل الحديث ليس يعرفون إلاّ الحديث))[١].

٣ – قال الشّافعيّ: ((إذا رأيتُ رجلاً من أصحاب الحديث فكأني رأيتُ النّبي ﷺ حيّاً))[٢].

٤ – قال إسحاق بن موسى الخطميّ: ((ما مكّن لأحد من هذه الأمّة ما مكّن لأصحاب الحديث؛ لأنّ الله عزّ وجلّ قال في كتابه: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ﴾[٣]، فالذي ارتضاه الله قد مكّن لأهله فيه، ولم يمكّن لأصحاب الأهواء في أن يقبل منهم حديث واحد عن أصحاب النّبيّ ﷺ، وأصحاب الحديث يقبل منهم حديث رسول الله ﷺ، وحديث أصحابه، ثم إن كان بينهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه، وإن كان من أصدق النّاس))[٤].

٥ – قال أبو حاتم الرّازيّ: ((لم يكن في أمّة من الأمم منذ خَلَقُ الله آدم أمناء يحفظون آثار الرّسول إلاّ في هذه الأمّة. فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصّحيح من السّقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنّهم ميّزوا الآثار وحفظوها))[٥].

---

(١) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٩٢) رجاله ثقات وفيه انقطاع.

(٢) المصدر نفسه (ص٨٦) وسنده صحيح.

(٣) سورة النور: آية (٥٥).

(٤) شرف أصحاب الحديث (ص٧٥) وسنده صحيح.

(٥) المصدر نفسه (ص٨٨) وسنده صحيح.

٦ – قال أبو داود: «لولا هذه العصابة لاندرس الإسلام -يعني أصحاب الحديث الذين يكتبون الآثار- »[١].

٧ – قال الزّهريّ: «لا يطلب الحديث من الرّجال إلاّ ذكرانها، ولا يزهد فيه إلاّ إناثها»[٢].

أخذه الشّاعر فقال:

رحلت أطلب أصل العلم مجتهداً وزينة المرء في الدّنيا الأحاديث
لا يطلب العلم إلا بازل ذكر وليس يبغضه إلا المخانيث
لا تعجبنّ بمال سوف تتركه فإنّما هذه الدّنيا مواريث[٣]

٨ – قال الأعمش: «لا أعلم قوماً أفضل من قوم يطلبون هذا الحديث ويحيون هذه السنّة، وكم أنتم في الناس، والله لأنتم أقلّ من الذّهب»[٤].

٩ – قال الخليل بن أحمد: «إن لم يكن أهل القرآن والحديث أولياء الله فليس لله وليّ»[٥].

١٠ – قال الإمام أحمد: «أهل الحديث أفضل من تكلّم في العلم»[٦].

---

(١) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٩٥).

(٢) انظر: المحدّث الفاصل (ص٣١).

(٣) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص١١٢).

(٤) انظر: الإلماع (ص٢٧).

(٥) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٩٤).

(٦) المصدر نفسه (ص٩٢).

ويؤخذ من الأحاديث والآثار المتقدمة أن أصحاب الحديث تميزوا عن غيرهم: بنقل الدّين وحفظه، ومعرفة حديث النبي ﷺ وسيرته، وذبّ الكذب عنه، والتمييّز بين صحيحه وسقيمه.

ويحسن بعد ذكر الأحاديث والآثار الدالة على مكانة أهل الحديث وفضلهم أن نذكر طائفة من كلام أهل العلم المبين لهذا المعنى:

١- قال الإمام مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ: «اعلم رحمك الله أنّ صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصّحيح والسّقيم إنّما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنّهم الحفّاظ لروايات النّاس العارفين بها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة من عصر إلى عصر من لدن النبيّ ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرّجال من علماء الأمصار مما مضى من الأعصار من نقلة الأخبار وحمال الآثار...»(١).

٢ – وقال ابن قتيبة: «فأمّا أصحاب الحديث فإنّهم التمسوا الحقّ من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقرّبوا من الله باتباعهم سنن رسول الله ﷺ وطلبهم لآثاره وأخباره، براً وبحراً وشرقاً وغرباً... ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها، حتى فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا مَنْ خالفها من الفقهاء إلى الرّأي فنبّهوا على ذلك حتى نجم الحقّ بعد أن كان عافيا، وبسق بعد أن كان دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرّقاً، وانقاد للسنَن من كان عنها معرضاً...»(٢).

---

(١) انظر: التمييز للإمام مسلم (ص٢١٨)، وانظر: مجموع الفتاوى (١/٧ – ٨).

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص٥١).

٣- وقال ابن حبان: «... اختار [الله] طائفة لصفوته، وهداهم للزوم طاعته من اتباع سبيل الأبرار ولزوم السنن والآثار، فزيّن قلوبهم بالإيمان، وأنطق ألسنتهم بالبيان من كشف أعلام دينه واتباع سنة نبيه بالدّأب في الرّحل والأسفار، وفراق الأهل والأوطان في جمع السنن ورفض الأهواء والتفقه منها بترك الآراء، فتجرد القوم للحديث وطلبوه ورحلوا فيه وكتبوه وسألوا عنه وذاكروا به» إلى أن قال: «...حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين وصانه من ثَلْب القادحين، جعلهم عند التنازع أئمّة الهدى، وفي النّوازل مصابيح الدّجى، فهم ورثة الأنبياء ومأنس الأصفياء»(١).

٤ - وقال الرّامهرمزيّ: «فقد شرّف اللهُ الحديث، وفضّل أهله وأعلى منزلته وحَكَّمه على كلّ نحلة، وقدّمه على كلّ علم، ورفع من ذكر مَن حمله وعني به، فهم بيضة الدّين، ومنار الحجة، وكيف لا يستوجبون الفضيلة، ولا يستحقون الرّتبة الرّفيعة وهم الذين حفظوا على هذه الأمّة هذا الدّين، وأخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه...». ثم قال: «فتمسّكوا -جبركم الله- بحديث نبيّكم ﷺ، وتبيّنوا معانيه، وتفقّهوا به وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما تعيرون به من تتبع الطّرق، وتكثير الأسانيد، وتطلب شواذ الأحاديث، وما دلّسه المجانين، وتبلبل فيه المغفّلون، واجتهدوا في أن توفوه حقّه من التهذيب والضّبط والتقويم، لتَشْرُفُوا به في المشاهد وتنطلق ألسنتكم في المجالس، ولا تحفلوا بمن يعترض عليكم حسداً على ما

(١) انظر: الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان (١/١٠٠ - ١٠١).

أتاكم الله من فضله، فإن الحديث ذِكْر لا يحبّه إلاّ الذّاكرون، ونسب لا يُجهل بكل مكان، وكفى بالمحدّث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم النّبيّ ﷺ، وذكره متصلاً بذكره وذكر أهل بيته وأصحابه»[١].

٥ – وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث[٢] –لما ذكر قول حفص ابن غياث، وأبي بكر بن عياش: «إنّ أصحاب الحديث خير النّاس»– قال: «ولقد صدقا جميعاً إنّ أصحاب الحديث خير النّاس، وكيف لا يكونون كذلك وقد نبذوا الدّنيا بأسرها وراءهم، وجعلوا غذاءهم الكتابة، وسمرهم المعارضة، واسترواحهم المذاكرة، وخلوقهم المداد، ونومهم السّهاد، واصطلاءهم الضّياء، وتوسّدهم الحصى، فالشّدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرّخاء مع فقد ما طلبوه عندهم بؤس، فعقولهم بلذاذة السنّة غامرة، وقلوبهم بالرضا في الأحوال عامرة، تعلّم السنن سرورهم، ومجالس العلم حبورهم، وأهل السنّة قاطبة إخوانهم، وأهل الإلحاد والبدع بأسرها أعداؤهم».

٦ – وقال الخطيب البغداديّ: «وقد جعل الله تعالى أهل [الحديث] أركان الشّريعة وهدم بهم كلّ بدعة شنيعة، فهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النبيّ ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ مِلّته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحجّتهم قاهرة.

---

(١) انظر المحدث الفاصل (١٥٩– ١٦١)

(٢) (ص١٠٩).

وكلّ فئة تتحيّز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه سوى أصحاب الحديث، فإنّ الكتاب عدّتهم، والسنّة حجّتهم، والرّسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرِّجون على الأهواء ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسّول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدّين وخزنته وأوعية العلم وحَمَلته...»[١].

٧ - وممن أثنى عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه[٢]، وممّا قاله: «أحقّ النّاس بأن تكون هي الفرقة النّاجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصّبون له إلاّ رسول الله ﷺ، وهم أعلم النّاس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمّتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباع لها: تصديقاً، وعملاً وحبّاً، وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عاداها...»[٣].

٨ - وممن أثنى عليهم الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهّاب، قال: «ومعلوم أنّ أهل الحديث هم أعظم طوائف الأمّة بحثاً ومعرفة بسنة رسول الله ﷺ، وذلك لأنّهم قد اشتغلوا بذلك، وأفنوا أعمارهم في طلب ذلك ومعرفته، واعتنوا بضبط ذلك وجمعه وتنقيته، حتى بيّنوا صحيح ذلك من ضعيفه من كذبه، ولا ينازع في ذلك إلا عدو لله ولرسوله ولعباده المؤمنين»[٤].

---

(١) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٣٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٩١/٤ - ٩٥)، (٢٨٤/٧)، (١١٣/٣٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣٤٧/٣).

(٤) انظر: مجموع الرسائل والمسائل النجدية (١٢٤/٤).

تنبيه:

ما ورد عن بعض الأئمّة الأعلام كسفيان الثّوريّ، والأعمش، وأبي بكر بن عياش وغيرهم[١] ويفهم منه ذمّ طلاّب الحديث، أو ذم طلبه، أو التحسّر على انشغالهم به، ينبغي أن تفهم على وجهها وهو أنّ الذّم وقع على أوجه معينة هي:

١- ذمّ الإكثار من طلب الأسانيد الغريبة، والطّرق المستنكرة، كأسانيد حديث الطّائر، وطرق حديث المغفر، وحديث غسل الجمعة، ومن كذب عليّ، مع التقصير في معرفة الطرق الصحيحة والمتون المشهورة فيذهب عمره فيما لا ينتفع به[٢].

٢ - بعض هذه الأقوال صدرت من بعض الأئمّة بقصد تأديب بعض طلاّب الحديث، لما رأى منهم من سوء خلق، أو سوء قصد[٣].

٣ - قد تصدر بعض الأقوال من باب الخوف على النّفس والإشفاق عليها أوالإزراء، خاصة ممن غلب عليه شهوة الحديث[٤].

أمّا ما صدر عن غير أصحاب الحديث فلا ينظر فيه ولا يلتفت إليه كالذّم الذي يصدر من أهل الكلام وأهل الرأي؛ فإنّ هاتين الطّائفتين أعداء لأصحاب الحديث قصدوا الطّعن فيهم ونبزهم بقبيح الألفاظ، وسيئ التهم، حتى أصبح ذمّ أهل الحديث شعاراً لأهل البدع[٥].

---

(١) ذكر طرفاً من أقوالهم الخطيب في آخر شرف أصحاب الحديث ووجَّهَها وبين المعنى المراد بها (ص١٦٥ - ١٧٦).

(٢) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص١٧٠).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص١٦٤، ١٧٤).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص١٦٢).

(٥) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٣٢-٣٣)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٠).

قال أحمد بن سنان الواسطي: ((ليس في الدّنيا مبتدع إلاّ وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرّجل نُزِع حلاوة الحديث من قلبه))(١).

وقال أبو نصر سلام الفقيه: ((ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناده))(٢).

قال الحاكم: ((وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينتسب إلى نوع من الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطّائفة المنصورة إلا بعين الحقارة ويسميها الحشوية))(٣).

وقد بيّن الخطيب في الفقيه والمتفقه أن الطّاعن في أهل الحديث أحد رجلين:

إمّا عاميّ جاهل، أو خاصيّ متحامل؛ فأمّا الجاهل فمعذور في اغتيابه وطعنه على أهل العلم وأربابه. قال الزهريّ: ((العلم عند أهل الجهل قبيح، كما أنّ الجهل عند أهل العلم قبيح)). وقد قيل:

ومنزلة السّفيه من الفقيه ... كمنزلة الفقيه من السّفيه

فهذا زاهد في قرب هذا ... وهذا فيه أزهد منه فيه

وقد قيل: من جهل شيئاً عاداه.

وأمّا طعن المتخصّصين من أهل الرّأي والمتكلمين فلطعنهم في أهل الحديث سبب.

---

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٠)، وسنده صحيح.

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٠)، وسنده صحيح.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث (ص١١٠).

أمّا أهل الرأي فجلّ ما يحتجون به من الأخبار واهية الأصل ضعيفة عند العلماء بالنّقل، فإذا بيّن ذلك علماء الأثر شقّ على أهل الرّأي إنكارهم إياها، وفيها نصرة مذاهبهم والعون على مقاصدهم، فغير مستنكر طعنهم عليهم، وإضافة أسباب النّقص إليهم.

وأمّا المتكلمون: فهم معذورون فيما يظهرون من الازدراء بهم والعيب عليهم، لما بينهم من التباين، الباعث على البغضاء والتشاحن، واعتقاد المحدثين في المتكلمين غير خافٍ، فهم كما قال الأوّل:

الله يعلم أنّا لا نحبّكم ولا نلومكم إذ لا تحبونا[1]

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١٤٩/٢ – ١٥٠).

المبحث الخامس: **منزلة السّنة في القرآن الكريم**.

قد جاء بيان مكانة السنة ومنزلتها في القرآن الكريم في مواضع كثيرة على أوجه متعددة من البيان.

قال الإمام أحمد رحمه الله: «نظرت في المصحف فوجدتُ فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعاً...»[١].

وقال أبو بكر الآجري: «ثم فرض على الخلق طاعته ﷺ في نيّف وثلاثين موضعاً من كتابه -عزّ وجلّ-»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد أوجب الله طاعة الرسول ﷺ على جميع النّاس في قريب من أربعين موضعاً من القرآن»[٣].

وهذا العدد من المواضع الذي ذكره هؤلاء الأئمّة يمثّل بعض أوجه دلالة القرآن على منزلة السنّة، إذ منزلة السنّة في القرآن تظهر من وجوه منها:

أولاً: ما دلّ على وجوب الإيمان به ﷺ وتصديقه.

ثانياً: ما دلّ على أنّه ﷺ لا ينطق عن الهوى.

ثالثاً: ما دلّ على أنّه ﷺ مبيّن لكتاب الله.

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة، باب ما جاءت به السنّة من طاعة رسول الله ﷺ (٢٦٠/١).

(٢) انظر: كتاب الشريعة، باب التحذير من طوائف تعارض سنن النبيّ بكتاب الله - عزّ وجلّ- (٤١١/١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦١/١٩).

رابعاً: ما دلّ على أنّه ﷺ هو الأسوة.

خامساً: ما دلّ على وجوب طاعته ﷺ.

سادساً: ما دلّ على وعد من أطاعه، وثوابه.

سابعاً: ما دل على وعيد من عصاه، وعقابه.

ثامناً: ما دلّ على وجوب تحكيمه، وسلب الاختيار من العبد بعد قضائه.

أوّلاً: ما دلّ على وجوب الإيمان به ﷺ.

١- قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾[(١)].

وقد تقدّم في بيان حقوق النّبيّ ﷺ أنّ الإيمان به يعني تصديقه وطاعته.

وتصديقه يشمل تصديقه في تبليغ الرّسالة وتصديقه فيما يأتي به من ربّه من الأخبار والأوامر والنواهي.

٢ – وقال تعالى: ﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[(٢)].

---

(١) سورة النساء: آية (١٣٦).

(٢) سورة التغابن: آية (٨).

٣ - وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[1].

قال ابن القيم: «فإذا جعل من لوازم الإيمان أنّهم لا يذهبون مذهباً إذا كانوا معه إلاّ باستئذانه، فأولى أن يكون من لوازمه ألا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمي إلا بعد استئذانه، وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنّه أذن فيه»[2].

٤ - قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَـٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴾[3].

٥ - قال تعالى: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[4].

---

(١) سورة النور: آية (٦٢).

(٢) انظر: أعلام الموقعين (١/٥٨).

(٣) سورة الحجرات: آية (١٥).

(٤) سورة الأعراف: آية (١٥٨).

ثانياً: ما دلّ على أنّه ﷺ لا ينطق عن الهوى.

١- قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[١].

٢ - قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾[٢].

٣ - وقال جلّ شأنه: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾[٣].

٤ - وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[٤].

والحكمة: السّنة[٥]، وقد أخبر جلّ شأنه أنّها تنزل، وتتلى.

ثالثاً: ما دلّ على أنّه ﷺ مبيّن لكتاب الله تعالى وشارح له:

١- قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٦].

---

(١) سورة النجم: آية (٣، ٤).

(٢) سورة البقرة: آية (٢٣١).

(٣) سورة الأحزاب: آية (٣٤).

(٤) سورة النساء: آية (١١٣).

(٥) انظر: الرسالة للشافعيّ (ص١١١).

(٦) سورة النحل: آية (٤٤).

٢ - قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[(١)].

رابعاً: ما دلّ على أنّه ﷺ هو الأسوة.

١ - قال الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾[(٢)].

قال ابن كثير: «هذه الآية الكريمة أصل في التّأسي برسول الله ﷺ في أقواله، وأفعاله، وأحواله»[(٣)].

والمتابعة والتّأسي في الفعل: أن يفعل مثل ما فَعَل على الوجه الذي فَعَل من أجل أنه فَعَل[(٤)].

٢ - وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[(٥)].

---

(١) سورة النحل: آية (٦٤).

(٢) سورة الأحزاب: آية (٢١).

(٣) تفسير ابن كثير (٦/٣٩٢).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٢٦٦)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/٤٦٧).

(٥) سورة آل عمران: آية (٣١).

خامساً: ما دلّ على وجوب طاعته ﷺ.

١ – قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾(١).

قال ابن كثير: «﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾: اتبعوا كتابه، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾: خذوا بسنته»(٢).

٢ – وقال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾(٣).

٣ – وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾(٤).

٤ – وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾(٥).

---

(١) سورة النساء: آية (٥٩).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣٠٤/٢).

(٣) سورة النساء: آية (٨٠).

(٤) سورة المائدة: آية (٩٢).

(٥) سورة الأنفال: آية (٢٤).

أي: استجيبوا لله وللرّسول بالطّاعة إذا دعاكم الرسّول لما يحييكم من الحقّ، وبادروا إلى الاستجابة قبل ألا تتمكنوا منها بحيلولة الله بينكم وبين قلوبكم التي تعقلون بها إمّا بالموت، وإما يحل فيها الزيغ والفساد(١).

٥ - وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾(٢).

٦ - وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾(٣).

٧ - وقال جلّ ذكره: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾(٤).

سادساً: ما دلّ على وعد من أطاعه ﷺ وثوابه، والثناء عليه.

١ - وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾(٥).

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٩/٢١٢-٢١٣)، ومعالم التنزيل (٣/٣٤٤).
(٢) سورة الحشر: آية (٧).
(٣) سورة النساء: آية (٦٤).
(٤) سورة النور: آية (٥٤).
(٥) سورة النساء: آية (١٣).

٢ – قال تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴾(١).

٣ – وقال تعالى: ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾(٢).

٤ – وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ﴾(٣).

سابعاً: ما دلّ على وعيد من عصاه ﷺ وذمّه.

١ – قال تعالى: ﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾(٤).

٢ – قال تعالى: ﴿ يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا ﴾(٥).

(١) سورة النساء: آية (٦٩).

(٢) سورة التوبة: آية (٧١).

(٣) سورة النور: آية (٥٢).

(٤) سورة آل عمران: آية (٣٢).

(٥) سورة النساء: آية (٤٢).

٣ - قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾(١).

٤ - قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(٢).

٥ - وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾(٣).

ثامناً: ما دلّ على وجوب تحكيمه، وسلب الاختيار عن العبد بعد قضائه ﷺ.

١ - قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(٤).

---

(١) سورة الأحزاب: آية (٦٦).

(٢) سورة النور: آية (٦٣).

(٣) سورة النساء: آية (١١٥).

(٤) سورة النساء: آية (٦٥).

٢- وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾(١).

---

(١) سورة الأحزاب: (٣٦).

المبحث السّادس: بيان منزلة السّنة في الحديث النّبوي.

جاءت الأحاديث النّبويّة مؤكّدة لما دلّت عليه آيات الكتاب الكريم من مكانة السنّة ومنزلتها في الدّين من أوجه متعددة.

وقد عُنِي أهل العلم بجمع هذه الأحاديث، وعقد الأبواب الدّالة على ما تضمنته من وجوب قبول السنّة والانقياد لها، وعدم معارضتها بالآراء والأقيسة.

فعقد الإمام البخاريّ في **صحيحه**(١): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، وذكر فيه تسعة وعشرين باباً، حوت هذه الأبواب مائة وثلاثة أحاديث، كثير منها يبيّن مكانة السنّة ولزوم اتباعها، والتحذير من مخالفتها.

وعقد الإمام أبو داود في كتابه **السنن**(٢): كتاب السنّة، وهو وإن أراد به السنة بمعنى الأحكام الاعتقادية على أحد إطلاقي السّلف للسنّة، لكنه ضمّنه بابين هما: السادس والسابع كلاهما ترجمته: "باب في لزوم السنّة"، ذكر فيهما ثلاثةً وعشرين حديثاً وأثراً.

وضمّن الإمام الترمذيّ كتابه **الجامع** (٣): كتاب العلم، حوى عدّة أبواب في وجوب لزوم السنّة، والأخذ بها والانتهاء عمّا نهى عنه رسولُ الله ﷺ.

وصدّر ابن ماجه كتابه **السنن**(٤) بمقدمة في السنّة، حوت أربعة وعشرين باباً شملت مائتين وستة وستين حديثاً، الأبواب الثمانية الأُوَل منها

(١) (٣٥٨/٤).
(٢) (٤/٥).
(٣) (٢٨/٥).
(٤) (٣/١).

في اتباع السنّة وتعظيمها والتغليظ على من عارضها، واتباع سُنّة الخلفاء الرّاشدين، واجتناب البِدع والجدل، ثم أبواب في مسائل الإيمان وفضائل الصّحابة، ثم ذكر في آخر المقدمة أبوابا في فضل إحياء السّنن وتعلّم العلم.

وبدأ الإمام الدّارميّ كتابه **السنن**(١) بمقدّمة عقد فيها خمسة وسبعين باباً، حوت ستمائة وخمسة وسبعين حديثاً وأثراً كلّها في تعظيم السّنة ولزوم اتباعها، وفضل نشرها وأدب طالبها.

وبعد ذلك لما صُنِّفت كتب الاعتقاد المسندة التي رد بها أهل العلم على ما ظهر من البدع في زمان أصحابها، صدّرت هذه الكتب بأبواب تبين مكانة السنّة وتظهر منزلتها في الدّين، وما ينبغي من التمسّك بها والتحذير من مخالفتها.

والسّبب في تصديرهم هذه الكتب بهذه الأبواب: أنّهم علموا أن خِلافَ من خالف السّنة من أهل الكلام نشأ من علم الكلام المبتدع الذي عنه نشأت أصول البِدَع: كنفي الصّفات، والكلام في القدر، فصنَّفوا كتب السّنة وقدّموا فيها ما يدل على وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة من القرآن والحديث وكلام السّلف(٢).

---

(١) (١/١٥١).

(٢) انظر: "معارج الوصول إلى أنّ أصول الدين وفروعه قد بيّنها الرّسول" لشيخ الإسلام (ص٨).

ومن هؤلاء الإمام أبوبكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت/٢٨٧هـ) في كتابه **السّنة**، فمن الأبواب التي عقدها لذلك في كتابه:

الباب السّادس: باب ما يجب أن يكون هوى المرء تَبَعًا لما جاء به النّبيّ ﷺ [١].

والباب الثامن: باب في لزوم السّنة[٢].

والباب الخامس عشر: باب ذكر قول النّبيّ ﷺ: «تركتكم على مثل البيضاء» وتحذيره إيّاهم أن يغيّروا عمّا تركهم عليه، وأمره بسنته وسنة الخلفاء الرّاشدين بعده[٣].

والباب السّابع عشر: باب ما أمر به ﷺ من اتباع السنّة وسنّة الخلفاء الرّاشدين[٤].

ومنهم الإمام الآجريّ (ت/٣٦٠هـ) في كتابه **الشّريعة** إذ الباب الحادي عشر منه: في الحثّ على التّمسك بكتاب الله وسنّة رسول الله وسنّة أصحابه ﷺ، وترك النّظر والجدال فيما يخالف الكتاب والسنّة وقول الصّحابة ﷺ.

والباب الثاني عشر: في التحذير من طوائف تُعَارض سنن النّبيّ ﷺ بكتاب الله، وشدّة الإنكار على هذه الطبقة [٥].

---

(١) انظر: السنة (١/٤٥).
(٢) المصدر نفسه (١/٥٢).
(٣) المصدر نفسه (١/٦٦).
(٤) المصدر نفسه (١/٧٠).
(٥) انظر: الشريعة (١/٣٩٨ - ٤١٠).

وجاء بعده أبو عبدالله عبيد الله بن محمد بن بطّة العكبريّ (ت/٣٨٧هـ) في كتابه **الإبانة** عن شريعة الفرقة النّاجية ومجانبة الفرق المذمومة.

فكان الباب الثاني منه: في ذكر ما جاءت به السّنة من طاعة رسول الله ﷺ، والتحذير من طوائف يعارضون سنن رسول الله ﷺ بالقرآن(١).

والباب الخامس: باب ما أمر من التمسك بالسنة والجماعة، والأخذ بها وفضل من لزمها(٢).

وكذلك صنع الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللآلكائيّ (ت/٤١٨هـ) في كتابه **شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة** من الكتاب والسنة وإجماع الصّحابة والتابعين من بعدهم.

ففي أوائل كتابه: سياق ما روي عن النّبيّ ﷺ في الحثّ على التمسّك بالكتاب والسنة وعن الصّحابة والتابعين ومن بعدهم، والخالفين لهم من علماء الأمّة -رضي الله عنهم أجمعين-(٣).

وكذلك صنع أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسيّ (ت/٤٩٠) في **كتابه الحجّة على تارك المحجّة**. فبدأ كتابه بثمانية أبواب في ذلك هي:

١- باب ما أوجب الله -عزّ وجلّ- على جميع الأمّة من قبول أوامر الرّسول ﷺ ونواهيه.

---

(١) انظر: الإبانة (١/٢٢٣).

(٢) المصدر السابق (١/٣٠٥).

(٣) انظر: شرح أصول الاعتقاد (١/٨٢).

٢ - باب بيان قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[١].

٣ - باب ثواب من وافق رسول الله ﷺ في أمره ونهيه، ولم يخالفه في سنته.

٤ - باب كون قبول السنة والتسليم بها شرطين في صحة الإيمان.

٥ - باب كون التمسك بالسّنة من عرى الإيمان.

٦ - باب وجوب التسليم للسّنة وتأميرها والانقياد لها.

٧ - باب ما يجب على العلماء من إظهار السّنن ونشرها عند ظهور البدع وجهرها.

٨ - باب ضلالة من خالف سُنّة رسول الله ﷺ وما يلحقه من الإثم والخسران في الدّنيا والآخرة.

وكذلك صنع الإمام قِوَام السّنة أبو القاسم إسماعيل بن محمد التّميميّ الأصبهانيّ (ت/٥٣٥هـ) في كتابه **الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السنة**.

ففيه: باب توقير أحاديث رسول الله ﷺ أن تعارض بشيء من المقاييس[٢].

---

(١) سورة النجم: آية (٣، ٤).

(٢) انظر: الحجة (٢/٣٩٥).

ثم: باب في التمسك بالسّنة[1]، ثم فصل فيه التحذير من ردّ حديث رسول الله ﷺ والقول بخلافه[2].

وكذلك في كتب أدب الرّواية والطّلب المسندة بيّنوا فيها لطالب العلم مكانة السنة، وما يلزم من التمسّك بها، والاستدلال على ذلك من الأحاديث والآثار.

ففي كتاب: **جامع بيان العلم وفضله** لحافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبدالبر (ت/٤٦٣هـ) عدّة أبواب في ذلك هي:

١ – باب الحض على لزوم السّنة والاقتصار عليها[3].

٢– وباب موضع السّنة من الكتاب[4].

٣– وباب فضل السّنة، ومباينتها لسائر أقوال علماء الأمّة[5].

وفي كتاب **الفقيه والمتفقه** لحافظ المشرق أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغداديّ (ت/٤٦٣هـ):

١– باب القول في سنن رسول الله ﷺ التي ليس فيها نص من كتابٍ، هل سنّها بوحي أم بغير وحي؟[6].

---

(١) انظر: الحجة (٣٧٩/٢).

(٢) المصدرنفسه (٣٩٧/٢).

(٣) انظر: جامع بيان العلم (١١٦١/٢ – ١١٨٠).

(٤) المصدر السابق (١١٨١/٢ – ١١٩٨).

(٥) المصدر السابق (١٢٠٥/٢ – ١٢٠٨).

(٦) انظر: الفقيه والمتفقه (٢٦٦/١).

٢ - ذكر الخبر عن رسول الله ﷺ بأنّ سنته لا تفارق كتاب الله - عزّوجلّ -(١).

ونحو ذلك صنع الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت/٤٥٨هـ) في كتابه: **المدخل إلى السنن الكبرى**.

ففيه: باب الحديث الذي لم يرد خلافه عن رسول الله ﷺ.

ويليه: باب ما يذكر من ذمّ الرّأي وتكلّف القياس في موضع النّص(٢).

ومن هذه الأصول المسندة من الكتب الستة، وسنن الدّارمي، وكتب الاعتقاد المسندة، وكتب أدب الرواية المسندة، وغيرها؛ جمع المتأخرون مصنفاتهم في هذا الباب: باب بيان مكانة السنة وبيان الاحتجاج بها والتحاكم إليها ولزوم ذلك وعدم التقدم بين يديها.

فصنّف السّيوطي (ت/٩١١هـ) رسالته: **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسّنة**.

والرّسالة عبارة عن نقول موسعة: من كتاب المدخل للبيهقي، ومقدمة الدّارمي، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي، والحجة على تارك المحجّة للمقدسيّ.

وصنّف العلاّمة محمد حياة السّنديّ (ت/١١٦٣هـ) رسالته: **تحفة الأنام في العمل بحديث النّبيّ - عليه السّلام -**.

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (٢٧٤/١).

(٢) انظر: المدخل إلى السنن (ص١٠٢ - ١٨٤).

جمع فيها الآيات والأحاديث والآثار الدّالة على مكانة السنة، ولزوم التمسك بها، ونقل كلام الأئمّة في هذا الباب، كالدّارمي، والبيهقي وبعض المتأخرين من الأصوليين والفقهاء وغيرهم.

وصنّف العلاّمة: صالح بن محمد العمري الفُلاَّني (ت١٢١٨هـ) كتابه: **إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشّائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبيّة من فقهاء الأمصار.**

وهو كتاب فذّ في بابه، بدأه بمقدّمة في وجوب طاعة الله ورسوله، جمع فيها الآيات والأحاديث والآثار عن أئمّة السّلف في وجوب الرّجوع للسنن، وعدم التّقدّم بين يدي الله ورسوله، ثم توسّع في النّقل عن الأئمّة الأربعة وأتباعهم.

ومن خلال النظر في المصادر السّابقة، وفي ما ورد فيها نجد الأحاديث الدّالة على مكانة السنة، وحجيتها متواترة وأوجه دلالتها على ذلك متعددة منها:

١- ما دلّ على الأمر بطاعة الرّسول ﷺ والتمسك بسنته.

٢ – ما دلّ على أن سنّته ﷺ وحي وحقّ.

٣ – ما دلّ على فضل التمسك بالسنّة.

٤ – ما دلّ على أنّ في السنة دلالة إلى كل خير.

٥ – ما دلّ على التحذير من مخالفة أمره ﷺ ورد سنّته.

وسأذكر في كلّ وجه من هذه الأوجه من الأحاديث ما يدل عليه.

١ – ما دلّ على الأمر بطاعة الرّسول ﷺ والتّمسك بسنته.

أ – عن أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه قال: «كنتُ أصلي فمرَّ بي رسول الله ﷺ فدعاني، فلم آته حتى صليت، ثم أتيته، فقال: ما منعك أن تأتيني؟ فقال: إنّي كنتُ أصلي، قال: ألم يقل الله تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾[1] »[2].

ب – عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**دعوني ما تركتكم فإنّما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**». متفق عليه[3].

جـ – عن جابر بن عبدالله –رضي الله عنهما– قال:«**جاءت الملائكة إلى النبيّ ﷺ وهو نائم، فقالوا: إنّ لصاحبكم مثلاً، فاضربوا له مثلاً، فقال بعضهم: إنّه نائم، وقال بعضهم: إنّ العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: مَثَلُه مَثَلُ رجلٍ بنى داراً، وجعل فيها مَأدُبة، وبعث داعياً فمن أجاب**

---

(١) سورة الأنفال: آية (٢٤).

(٢) رواه البخاري في الصحيح: كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب (٤٤٧٤)، وأحمد (٤٢١/٣).

(٣) رواه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحجّ، باب فرض الحج مرة في العمر (١٣٣٧).

الدّاعي دخل الدّار وأكل من المأدبة، ومن لم يجب الدّاعي لم يدخل الدّار، ولم يأكل من المأدبة. قالوا: أَوِّلُوها له يفقَهْها، قال بعضهم: إنّه نائم، وقال بعضهم: إنّ العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: الدّار الجنّة، والدّاعي محمّد، فمن أطاع محمّداً فقد أطاع الله، ومن عصى محمّداً فقد عصى الله، ومحمّد فَرْق بين النّاس» رواه البخاري(١).

د – عن العرباض بن سارية ﷺ قال:«**وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وَجِلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله كأنّها موعظة مودّع فأوصنا. قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمّر عليكم عبد، فإنّه من يعش بعدي منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الرّاشدين المهديين عَضُّوا عليها بالنّواجذ، وإيّاكم ومحدثات الأمور، فإنّ كلّ بدعة ضلالة**» رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد (٢).

هـ – عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله**» متفق عليه(٣).

---

(١) الصحيح: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨١).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣)، وأحمد (٤/١٢٦) وهو حديث حسن.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من يقاتل من وراء الإمام ويتقي به (٢٩٥٧)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (١٨٣٥).

٢- ما دلّ على أنّ سنته ﷺ وحيٌ، وحقّ.

أ - عن المقدام بن معديكرب رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**ألا إنّي أوتيتُ الكتاب ومثله معه، ألا أني أوتيتُ القرآن ومثله، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم من حرام فحرّموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كلّ ذي ناب من السّباع...**» الحديث رواه أبو داود وأحمد، والحاكم[١].

ب - وعن عبدالله بن عمرو قال: «**كنتُ أكتب كلّ شيء سمعته من رسول الله ﷺ، وأريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: تكتب كلّ شيء سمعتَه من رسول الله ﷺ، ورسولُ الله ﷺ بشر يتكلّم في الرّضا والغضب؟! قال: فأمسكتُ، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فقال: اكتبْ، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلاّ حقّ -وأشار بيده إلى فمه-**» رواه أبوداود وغيره[٢].

٣ - ما دلّ على فضل التّمسك بالسّنة.

أ - عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ قال: «**إنّما مَثَلِي ومَثَلُ ما بعثني الله به، كمثل رجل أتى قوماً، فقال: يا قوم إنّي رأيت الجيش بعيني، وإنّي أنا النّذير العُريان، فالنّجاء، فأطاعه طائفة من قومه،**

---

(١) رواه أبو داود في السنن (٤٠٦٤)، والترمذي في الجامع (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، وأحمد (٤/١٣١) وهو حديث حسن.

(٢) تقدم تخريجه ص (٣٤)

فأدلجوا، فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذّبت طائفة من قومه، فأصبحوا في مكانهم فصبّحهم الجيش، فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مَثَلُ من أطاعني فاتبع ما جئتُ به، ومَثَلُ مَن عصاني وكذّب ما جئتُ به من الحقّ». متفق عليه(١).

ب – عن أبي هريرة ﷺ، أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إنّما مَثَلي ومَثَلُ النّاس كمثل رجل استوقد ناراً، فلمّا أضاءت ما حوله جعل الفراش وهذه الدّواب التي تقع في النّار يقعن فيها، فجعل الرّجل يَزَعُهن(٢) فيغلبنه، فيقتَحمن(٣) فيها، فأنا آخذ بحجزكم عن النّار، وأنتم تقتحمون فيها**». متفق عليه(٤).

جـ – عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال:«**كلّ أمتي يدخلون الجنّة إلّا مَنْ أبى! قالوا: يا رسول الله ومَنْ يأبى؟! قال ﷺ: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**» رواه البخاري (٥).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٣)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب شفقته ﷺ على أمّته (٢٢٨٣).

(٢) يَزَعُهن: يكفهن ويمنعهن. انظر القاموس مادة (وزع) .

(٣) قحم في الأمر قحوما: رمى بنفسه فيه بلا روية. المصدر السابق مادة (قحم).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب الانتهاء عن المعاصي (٦٤٨٣)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب شفقته ﷺ على أمته (٢٢٨٤).

(٥) الصحيح: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٠).

د – عن عبدالله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكلّ عمل شرّه** [١]، **ولكلّ شرّه فترة**[٢]، **فمن كانت فترته إلى سنتي فقد أفلح، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك**» رواه أحمد وابن حبان[٣].

هـ – عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إني تركتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما، كتاب الله وسنتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض**» رواه الحاكم[٤].

٤ – ما دلّ على أنّ السّنة فيها دلالة إلى كلّ خير.

أ – عن عبدالرحمن بن عبد ربّ الكعبة، قال: «**دخلت المسجد، فإذا عبدالله بن عمرو بن العاص جالس في ظل الكعبة، والناس مجتمعون عليه، فأتيتهم فجلستُ إليه فقال: كنّا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا منزلاً، فمنا من يصلح خباءه، ومنا من يَنْتَضِل**[٥]، **ومنا من هو في جَشَره**[٦]، **إذ نادى منادي رسول الله ﷺ الصلاة جامعة،**

---

(١) شرّه: نشاط ورغبة ، انظر: فيض القدير (٥١٢/٢).

(٢) فترة: ضَعَفٌ وَوَهَنٌ وَسُكون. انظر: المصدر السابق نفسه.

(٣) رواه أحمد (٢١٠/٢)، وابن حبان في صحيحه (١٨٧/١) وصححه الألباني. انظر صحيح الترغيب والترهيب (٩٨/١)

(٤) المستدرك (٩٣/١) وحسّنه الألباني. انظر: المشكاة (٦٦/١).

(٥) يَنْتَضِل: من المناضلة وهي الرمي بالنشاب، انظر شرح النووي على مسلم (٤٧٤/١٢).

(٦) جَشَره: الدواب التي ترعى وتثبت في مكان واحد، المصدر السابق (٤٧٥/١٢).

فاجتمعنا إلى رسول الله ﷺ فقال: إنّه لم يكن نبي قبلي إلاّ كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم، وإنّ أمتكم هذه جعل الله عافيتها في أوّلها، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها» أخرجه مسلم(١).

ب – وعن سلمان رضي الله عنه: «**أنه قيل له: لقد علّمكم نبيُّكم كلّ شيء حتى الخراءة؟! قال سلمان: أجل نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، وأن نستنجي باليمين...**» الحديث. رواه مسلم(٢).

ج – عن أبي ذر رضي الله عنه، قال:«**تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يقلّبُ جناحيه في الهواء إلاّ وهو يذكر لنا منه علماً**». أخرجه الطبرانيّ في الكبير(٣).

٥ – ما دلّ على التحذير من مخالفة أمره ﷺ وردّ سنته.

أ – عن أبي رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا أُلْفِينّ(٤) أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيتُ**

---

(١) الصحيح: كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول (١٨٤٤).

(٢) الصّحيح: كتاب الطّهارة، باب الاستطابة (٢٦٢).

(٣) (١٦٤٧/٢)، وقال الهيثمي في المجمع (٢٦٤/٨): رجاله رجال الصحيح غير محمد ابن عبدالله بن يزيد المقرئ وهو ثقة. وصحّحه الألباني في الصحيحة (١٨٠٣).

(٤) لا أُلْفِينّ: أي لا أجد، وهي نفي بمعنى النهي، وهو وإن كان من نهي المرء نفسه لكن المراد نهي من يخاطبه عن ذلك، انظر: فتح الباري شرح حديث (٢٩٠٨).

عنه، يقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» أخرجه أبو داود، والترمذي والحاكم(١).

ب - عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رغب عن سنتي فليس مني**» متفق عليه(٢).

جـ - عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، عن النّبيّ ﷺ قال:«**بعثت بالسّيف بين يدي السّاعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجُعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذّلة والصَّغَار على مَنْ خالف أمري، ومن تشبّه بقوم فهو منهم**» أخرجه أحمد(٣).

والشّاهد منه قوله ﷺ: «**وجُعل الذّلة والصَّغَار على من خالف أمري**».

ومخالفة الرّسول ﷺ على قسمين:

أحدهما: مخالفة من لا يعتقد طاعة أمره، كمخالفة الكفّار، وأهل الكتاب، فهم تحت الذّلة والصّغار.

والثاني: من اعتقد طاعته، ثم يخالف أمره، وهذا نوعان:

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٥)، والترمذي (٢٦٦٣)، والحاكم (١/١٠٨)، وهو حسن.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب فيه (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحبابه لمن تاقت نفسه إليه (١٤٠١).

(٣) رواه أحمد (٢/٥٠، ٩٢)، وعلّق البخاري بعضه في كتاب الجهاد، باب ما قيل في الرّماح قبل حديث (٢٩١٤).

الأوّل: من يخالف أمره بالمعاصي التي يعتقد أنها معصية، فله نصيبه من الذّلة والصّغار.

والثاني: من خالف أمره من أجل الشّبهات، وهم أهل الأهواء، فكلهم لهم نصيب من الذّلة والصّغار بحسب مخالفتهم لأوامره.

فأمّا مخالفة بعض أوامره ﷺ خطأ من غير تعمّد، مع الاجتهاد على متابعته، فهذا يقع فيه كثيرٌ من الأعيان والصّلحاء، ولا إثم فيه، بل إذا اجتهد صاحبه فله أجر على اجتهاده، ولا يمنع ذلك مَنْ عَلِم أمر الرّسول الذي خالفه هذا أن يبيّن للأمّة أنّ هذا مخالف لأمر الرّسول ﷺ نصيحة لله ولرسوله ولعامة المسلمين.

فلا يزال الناس بخير ما كان فيهم الحقّ، وتبيين أوامر الرسول ﷺ التي خالفها مَنْ خالفها، وإن كان معذوراً مجتهداً مغفوراً له(١).

(١) انظر: الحكم الجديرة للإذاعة لابن رجب (ص٨٩ – ٩٢).

المبحث السابع: بيان منزلة السّنة عند الصّحابة ﷺ والتابعين، ومن بعدهم.

تلقى أصحاب رسول الله ﷺ سنّته على أنّها شريعة، فكانوا لا يرون الرّسول ﷺ يعمل عملاً إلا اتّبعوه، ولا يسمعون منه قولاً، أو أمراً إلا امتثلوه.

روى البخاريّ(١) عن عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما-: «**أنّ رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب، وجعل فصّه مما يلي كفّه، ونقش فيه: محمّد رسول الله، فاتخذ النّاس مثله، فلمّا رآهم قد اتخذوها رمى به، وقال: لا ألبسه أبداً، ثم اتخذ خاتماً من فضّة فاتخذ الناس خواتيم الفضة**».

وروى أبو داود(٢) عن أبي سعيد الخدريّ -رضي الله- عنه قال:«**بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه، فوضعهما عن يساره، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم، فلمّا قضى صلاته، قال: ما حملكم على إلقاء نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، قال: إنّ جبريل أتاني فأخبرني أنّ فيهما قذراً، أو قال: أذى**».

وهكذا هم بعد وفاة رسول الله ﷺ يعملون بما علموا من سنته، ويتطلّبون ما لم يعلموا منها، ويرشدون إليها ويدعون إلى التمسك بها،

---

(١) الصحيح: كتاب اللباس، باب خاتم الفضة (٥٨٦٦)، وأخرجه – أيضاً – مسلم في اللباس والزينة، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (٢٠٩١).

(٢) السنن: كتاب الصّلاة، باب الصّلاة في النّعال (٦٥٠)، وهو صحيح.

ويفزعون إليها عند الحوادث، والنّوازل، فإذا وجدوها وقفوا عندها ممتثلين، وتركوا آراءهم التي قضوا بها قبل أن تبلغهم السّنة.

وألقى الصّحابة –رضوان الله عليهم– ما تلقّوه إلى التّابعين، وقالوا: هذا عهد نبيّنا إلينا، وقد عهدنا إليكم، فجرى التابعون لهم بإحسان على منهاجهم القويم، واقتفوا على آثارهم صراطَهم المستقيم، ثم سلك تابعوا التابعين هذا المسلك الرّشيد.

ثم جاءت الأئمّة من القرن الرّابع المفضّل في إحدى الرّوايتين، كما ثبت في الصّحيح من حديث أبي سعيد(١)، وابن مسعود(٢)، فسلكوا على آثارهم اقتصاصاً، واقتبسوا هذا الأمر عن مشكاتهم اقتباساً، وكان دين الله سبحانه أجلّ في صدورهم، وأعظَمَ في نفوسهم من أن يُقَدِّموا عليه رأياً، أو معقولاً، أو تقليداً، أو قياساً. ثم سار على آثارهم واقتفى طريقهم الموفّقون من أشياعهم، ومن اهتدى بهديهم وتبعهم بإحسان(٣).

وهذه طائفة من أقوال الصّحابة، ومن تبعهم بإحسان مما يبين مكانة السنَّة ومنزلتها.

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسير، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب (٢٨٩٧)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٢٥٣٢).

(٢) كما في رواية مسلم للحديث في فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٢٥٣٥).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (١/٣٢-٣٣).

أولاً: ما روي عن الصّحابة.

١ - عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: إنّ أبا بكر ﷺ قال: ((لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلاّ عملت به، فإنّي لأخشى إن تركتُ شيئاً من أمره أن أزيغ)) أخرجه البخاري[١].

قال ابن بطّة في الإبانة: ((هذا يا إخواني الصّديق الأكبر يتخوف على نفسه إنْ هو خالف شيئاً من أمر سنته ﷺ، فماذا عسى أن يكون في زمان أضحى أهله يستهزئون بنبيّهم وأوامره، ويتباهون بمخالفته، ويسخرون بسنَّته))[٢].

٢- وعن عبدالله بن الأشج، أنّ عمر بن الخطّاب ﷺ قال: ((سيأتي أناسٌ يجادلونكم بشبهات القرآن فجادلوهم بالسّنن، فإنّ أصحاب السّنن أعلم بكتاب الله))[٣].

٣ - وعن حبيب بن فضالة المكيّ: ((أنّ عمران بن حصين ﷺ ذكر الشّفاعة، فقال رجل من القوم: يا أبا نُجَيد، إنّكم تحدّثوننا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن! قال: فغضب عمران وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: فهل تجد فيه صلاة العشاء أربعاً، ووجدت المغرب ثلاثاً، والغداة ركعتين، والظهر أربعاً، والعصر أربعاً؟ قال: لا، قال: فعمَّن أخذتم ذلك؟

---

(١) الصحيح: كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس، رقم (٣٠٩٢).

(٢) انظر: الإبانة (١/١٤٣).

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة (١/٢٥٠)، وإسناده صحيح.

ألستم عنّا أخذتموه، وأخذناه عن رسول الله ﷺ، أوجدتم فيه من كلّ أربعين شاة شاة؟ وفي كلّ كذا بعيرا كذا؟ وفي كلّ كذا درهماً كذا؟ قال: لا، قال: فعمّن أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذناه عن النّبيّ ﷺ، وقال: أوجدتم في القرآن: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾(١)، أوجدتم فيه: فطوفوا سبعاً، واركعوا ركعتين خلف المقام؟ أوجدتم في القرآن: لا جَلَب ولا جَنب، ولا شغار في الإسلام؟ أما سمعتم الله قال في كتابه ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾(٢).

قال عمران: فقد أخذنا عن رسول الله ﷺ أشياء، ليس لكم بها علم»(٣).

٤ – قال الأوزاعيّ: «خمس كان عليها أصحاب محمّد ﷺ، والتابعون بإحسان: لزوم الجماعة، واتباع السّنة، وعمارة المساجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله»(٤).

---

(١) سورة الحج: آية (٢٩).

(٢) سورة الحشر: آية (٧).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٦١)، والطبراني في الكبير (٢١٩/١٨) – وهذا لفظه –، وفي إسناده: صُرَد بن أبي المنازل؛ قال الحافظ في التقريب (ص ٤٥٢): مقبول.

(٤) أخرجه اللاّلكائيّ في شرح أصول الاعتقاد (٧١/١)، وسنده صحيح.

ثانياً: ما روي عن التّابعين وأتباعهم.

١- قال الزّهريّ: «كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسّنة نجاة، والعلم يقبض سريعاً، فنَعَش[١] العلم ثبات الدّنيا والدّين، وذهاب العلم ذهاب ذلك كلّه»[٢].

٢- وعن مالك قال: كان عمر بن عبدالعزيز يقول: «سنّ رسولُ الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، من اهتدى بها مهتدٍ، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولّاه اللهُ ما تولّى، وأَصْلَاه جهنم وساءت مصيراً»[٣].

٣ - قال الأوزاعيّ: «نَدَوُر مع السّنة حيث دارت»[٤].

٤ - وقال -أيضاً-: «إذا بلغك عن رسول الله ﷺ حديث، فإيّاك أن تقول بغيره؛ فإنّ رسول الله ﷺ كان مبلّغاً عن الله -تبارك وتعالى-»[٥].

---

(١) نَعَش العلم: بقاؤه وارتفاعه انظر اللسان (نعش) (٣٥٦/٦) .

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٢٠/١)، واللاّلكائي في شرح أصول الاعتقاد (/١٣٦)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١٥٢/١) وسنده صحيح.

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٥٢/١)، واللاّلكائي (١٠٥/١) وسنده صحيح.

(٤) أخرجه اللاّلكائيّ في شرح أصول الاعتقاد (٧١/١).

(٥) رواه البيهقي في المدخل (ص٢٠٠) وسنده صحيح.

ثالثاً: ما روي عن الأئمّة الأربعة المتبوعين.

أ – ما روي عن أبي حنيفة:

قال: «إذا جاء عن النّبيّ ﷺ فعلى الرّأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النّبيّ ﷺ نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم»[١].

وقال: «إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى، وخبر الرّسول ﷺ فاتركوا قولي»[٢].

ب – ما روي عن مالك:

قال: «إنّما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكلّ ما وافق الكتاب والسّنة فخذوه، وكلّ ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[٣].

وعن عثمان بن عمر: قال جاء رجل إلى مالك فسأله عن مسألة، فقال له: قال رسول الله كذا وكذا، فقال الرجل: أرأيت؟ فقال مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤][٥].

---

(١) رواه البيهقي في المدخل (١١١)، وابن عبدالبر في الانتقاء (ص١٤٥).

(٢) انظر: إيقاظ همم أولي الأبصار (١٥٠).

(٣) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١/٧٧٥).

(٤) سورة النور: آية (٦٣).

(٥) رواه البيهقي في المدخل(ص ٢٠١) وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٢٦) وسنده صحيح.

جـ – ما روي عن الشّافعي:

قـال: «...وأُوصِـي بتقـوى الله عـزّ وجـلّ، ولـزوم السّـنة والآثـار عـن رسول الله ﷺ، وترك البدع والأهواء واجتنابها، فاتقوا الله ما استطعتم، وعليكم بالجمعة والجماعة، ولزوم السّنة والإيمان، والتفقه في الدّين...»(١).

وقال: «متى رَوَيتُ عن رسول الله ﷺ حديثا صحيحا فلم آخذ به، فأُشْهِدكم أنّ عقلي قد ذهب»(٢).

هـ – ما روي عن أحمد:

قال: «أصول السّنة عندنا: التمسّك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع وكلّ بدعة ضلالة...»(٣).

وقال بُدَيل بن محمد: «دخلت أنا وإبراهيم الجوهريّ على أحمد بن حنبل رحمه الله في اليوم الذي مات فيه، قال: فجعل يقول: عليكم بالسّنة، عليكم بالأثر، عليكم بالحديث»(٤).

وقال: «مَنْ ردّ حديث رسول الله ﷺ، فهو على شفا هلكة»(٥).

---

(١) ذكره السيوطيّ في الأمر بالاتباع (ص٣١٣).

(٢) أخرجه البيهقي في المدخل (ص٢٠٥) وسنده صحيح.

(٣) انظر: أصول السنة للإمام أحمد (ص ١٤).

(٤) انظر: طبقات الحنابلة (١/٢٤١).

(٥) انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص١٨٢).

رابعاً: ما روي عن الأئمّة بعد ذلك.

١ – قال أبو نصر المروزيّ: ((...فكيف يكون مؤمناً من يرد السّنة الثابتة المعروفة برأيه، أو برأي أحد من النّاس بعده تعمداً لذلك، أو شكاً فيه، أو إنكاراً لها حين لم توافق هواه...))[١].

٢ – وقال الحسن بن علي البربهاريّ: ((اعلموا أنّ الإسلام هو السّنة، والسّنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلاّ بالآخر...))[٢].

٣ – وقال ابن بطّة العكبريّ: ((... وهل لك ملجأ تلجأ إليه أو شيء تعوّل عليه غير سنّة رسول الله ﷺ التي فرض الله عليك طاعته فيها، وقبولها والعمل بها...))[٣].

٤ – وقال ابن خزيمة: ((ليس لأحد مع رسول الله ﷺ قول إذا صحّ الخبر))[٤].

٥ – وقال ابن خزيمة: ((قلت لأحمد بن نصر – وحدّث بخبر عن رسول الله ﷺ: أتأخذ به؟ فقال: أترى على وسطي زِنَّاراً؟! لا تقل لخبر النّبيّ ﷺ أتأخذ به! وقل: أصحيح هو؟ فإذا صحّ الخبر عن رسول الله ﷺ قلتُ به شئت أم أبيت))[٥].

---

(١) انظر: تعظيم قدر الصّلاة (٢/٦٥٨).

(٢) انظر: شرح السنة (ص ٦٧).

(٣) انظر: الإبانة (١/٢٢٧).

(٤) رواه البيهقي في المدخل إلى السنن (ص١٠٦).

(٥) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (ص٤٥٢).

المبحث الثامن: إجماع الأمّة على منزلة السّنة.

أجمعت الأمّة على وجوب اتّباع السّنة، ووجوب تلقيها بالقبول والانقياد.

قال الشّافعي في أوّل كتابه جماع العلم[١]: «لم أسمع أحداً نَسَبَه النّاسُ أو نَسَب نَفْسَه إلى علم، يخالف في أنّ فرض الله -عزّ وجلّ- اتباع أمر رسول الله ﷺ، والتسليم لحكمه؛ بأنّ الله -عزّ وجلّ- لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنّه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأنّ ما سواهما تبع لهما، وأنّ فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد، لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ إلاّ فرقة سأصف قولها إن شاء الله».

وقال ابن حزم: «قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ...﴾ الآية. قال: إنّ الأمّة مجمعة على أنّ هذا الخطاب متوجه إلينا وإلى كل من يُخْلَق ويُرَكَّب روحُه في جسده إلى يوم القيامة من الجِنّة والنّاس، لتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ، وكلّ من أتى بعده وقبلنا، ولا فرق»[٢].

---

(١) (ص١١)، وانظر: مختصر الصّواعق (ص٤٥٠).

(٢) انظر: الإحكام (١/١٤٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وهذه السنة إذا ثبتت فإنّ المسلمين كلّهم متفقون على وجوب اتباعها...))[١].

وقال ابن أبي العزّ في رسالة الإتباع[٢]: ((فإنّ الأمّة قد أجمعت على أنّه لا يجب طاعة أحد في كلّ شيء إلاّ رسول الله ﷺ)).

وقال الشّوكانيّ: ((إنّ ثبوت حجيّة السّنة المطهّرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلاّ مَنْ لا حظّ له في الإسلام))[٣].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/٨٥ – ٨٦).

(٢) (ص٨٠).

(٣) انظر: إرشاد الفحول (١/١٨٩).

الفصل الثاني: جهود الصّحابة ﭭ، والتّابعين، ومن بعدهم في حفظ السّنة النّبويّة.

ويحوي تمهيداً وخمسة مباحث:

المبحث الأول: تدوين السنة وجمعها في عهد النّبيّ ﷺ وعهد أصحابه، وعهد التابعين ومن بعدهم.

المبحث الثاني: الرّحلة في طلب الحديث.

المبحث الثالث: العناية بحفظ السّنة، وتدارسها.

المبحث الرابع: التّثبت والاحتياط، والسّؤال عن الإسناد.

المبحث الخامس: نقد الرّواة، وكشف الكذّابين، وظهور علم المصطلح وبخاصة علم الجرح والتعديل.

المبحث الأول: **تدوين السنة وجمعها في عهد النبي ﷺ وعهد أصحابه وعهد التابعين من بعدهم**.

ويحوي تمهيداً وأربعة مطالب:

المطلب الأوّل: ما ورد عن النّبيّ ﷺ في كتابة الحديث، وآراء أهل العلم في اختلاف الأحاديث في ذلك.

المطلب الثاني: كتابة السنة في عصر الصّحابة.

المطلب الثالث: كتابة السنة في عصر التابعين.

المطلب الرابع: تطور تدوين السنة بعد ذلك بإجمال.

تمهيد:

عناية الصّحابة والتابعين ومن بعدهم بالسّنة النّبويّة جاءت من علمهم بمكانتها من الدّين، وأنّها مُبيِّنة لكتاب الله ومفسِّرة له، وأنّها شريعة ووحي، وأنهم مأمورون بالاعتصام والتمسك بها، وأن النجاة والفوز والفلاح لمن وُفِّق لذلك، والهلاك والخسران لمن أعرض عنها وتَنَكَّب طريقها.

وقد كانت جهودهم في حفظها متنوعة في أبواب شتى: في تدوينها، وفي الرّحلة في طلبها، وفي العناية بحفظها وتدارسها، وفي التثبت والاحتياط عند تحملها وعند أدائها، وفي نقد الرّواة وكشف الكذّابين منهم.

وفي هذا الفصل أبيّن جوانب من جهودهم في حفظ السنة بإيجاز؛ إذ المقصود بيان مكانة السنة من خلال معرفة هذه الجهود.

المبحث الأوّل: تدوين السّنة وجمعها

تدوين السّنة وكتابتها من أوجه عناية السّلف بها، وهو من مواضع طَعْن أعداء السنة فيها، سواء كان أعداؤها في القديم كالرّافضة أم في الحديث كالمستشرقين وأذيالهم من العقلانيين، ولا يردُّ عليهم بأمثل من أن يبيّن واقع تدوين السنة كما هو، إذ يتبيّن بذلك عَوَار أقوالهم، وفساد شبههم، وأنّها صادرة مِمَّن لا يعرف للسّنة قدراً، ولا يحفظ لها مكانة، وأنّ طعونهم نابعة من عداوة للدّين والسّنة، أو مِن جَهْلٍ رأوا به لأهوائهم منزلة فوق منزلة السّنة فقبلوا منها ما وافق أهواءهم، وطعنوا في ما خالفها بأنواع من الطّعون.

أمّا أهل الحقّ مِمن يعرف للسنة قدرها، وينزلها مكانتها من الدين فيعلم يقيناً أنّ السّنة إذا ثبتت حجّة وشرع يجب المصير إليه، وأنّها محفوظة بحفظ الله لهذا الدّين، ثم لا يضيرهم بعد ذلك إن كان حفظها بالكتابة، أو بحفظ الصدور الذي جاءت النّصوص بالحثّ عليه والدّعاء لأهله، ولو لم يكن سماعها وحفظها، ثم نقلها ونشرها معتبراً ومعتداً به فما معنى النّصوص الحاثّة على حفظها وتبليغها والتي فيها الإخبار بأنّ الصّحابة يسمعون ويُسمع منهم، ويُسمع ممن يسمع منهم(١).

---

(١) انظر: الرّسالة للشافعي (ص٤٠٢ – ٤٠٣).

المطلب الأول: ما ورد عن النبيّ ﷺ في كتابة الحديث، وآراء أهل العلم في اختلاف الأحاديث في ذلك.

عني أهل العلم بجمع ما ورد عن النّبيّ ﷺ في كتابة العلم، فعقد الإمام البخاريّ في كتاب العلم من صحيحه(١): باب كتابة العلم، وأورد فيه أربعة أحاديث تدل على الإذن في الكتابة.

وعقد الترمذيّ في كتاب العلم من الجامع(٢) بابين في ذلك: الأوّل: باب ما جاء في كراهية كتابة العلم، والثاني: باب ما جاء في الرّخصة فيه.

وكذا صنع الدّارميّ في مقدمة السنن(٣) فعقد: باب من لم ير كتابة الحديث، وأورد فيه ستة وثلاثين حديثاً وأثراً عمن لم يرَ كتابة الحديث من الصّحابة والتابعين، وأردفه بباب: من رخّص في كتابة الحديث أورد فيه تسعة وعشرين حديثاً وأثراً في الإذن بذلك.

وعقد الرّامهرمزيّ في "المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي"(٤) أربعة أبواب تتعلّق بكتابة الحديث، ومن كان يراها ومن لم يرها.

وبوّب البيهقيّ في المدخل(٥): باب من كره كتابة العلم، وباب من رخّص في كتابة العلم.

---

(١) (٥٦/١).

(٢) (٣٧/٥ - ٣٩).

(٣) (٤١٢/١ - ٤٤٣).

(٤) (ص٣٦٣ - ٤٠٢).

(٥) (ص٤٠٥ - ٤١١).

وبوّب الحافظ ابن عبدالبر في كتاب: جامع بيان العلم وفضله[١] بابين: أولهما: باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصّحف، والثاني: باب ذكر الرّخصة في كتابة العلم.

وصنّف الخطيب البغداديّ كتابه في هذا الموضوع وهو "تقييد العلم" جمع فيه: الأحاديث والآثار في هذا الباب، فبدأه بالأخبار الواردة في كراهية كتابة العلم، ثم وصف العلة في كراهة كتاب الحديث، ثم ما ورد من إباحة كتاب العلم.

وسأوجز –بما يفي بالمقصود– ما ورد في كتابة الحديث.

أولاً: ما ورد في النّهي عن كتابة الحديث.

١– عن أبي سعيد الخدريّ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه؛ وحدّثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النّار**». أخرجه مسلم[٢].

ورواه الترمذيّ والدّارميّ[٣] بلفظ.: «**أنّهم استأذنوا النّبيّ ﷺ في أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم**».

(١) (٣٣٥/١).

(٢) الصحيح: كتاب الزهد (٣٠٠٤). وأخرجه أيضاً أحمد (١٢/٣، ٢١، ٣٠، ٥٦)، والحاكم (١٢٧/١).

(٣) أخرجه الترمذيّ في كتاب العلم من الجامع (٢٦٦٥) والدارميّ في السنن (٤١٣/١).

وقد ورد في الباب أحاديث أُخر في النهي عن أبي هريرة، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر، ولا يصح منها شيءٌ[١].

وممن روي عنه النّهي عن الكتابة من الصّحابة: أبو سعيد الخدريّ[٢]، وأبو هريرة[٣]، وأبو موسى الأشعريّ[٤]، وعبد الله بن عمر[٥]، وعبد الله بن مسعود[٦] ﷺ.

وممن كان يرى النّهي عنها من التابعين: الشعبيّ، وإبراهيم النّخعيّ، وابن سيرين، ومجاهد[٧].

ثانياً: ما ورد في الإذن بالكتابة.

١- عن عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- قال: «**كنت أكتب كلّ شيءٍ أسمعه من رسول الله ﷺ وأريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كلّ شيء سمعته من رسول الله ﷺ ورسول الله بشر يتكلّم في الغضب والرّضا، فأمسكت عن الكتاب، وذكرت ذلك**

(١) انظر: دراسات في الحديث النبوي (١/٧٦ - ٧٨).

(٢) انظر: المحدث الفاصل (ص٣٧٩)، وتقييد العلم (ص٣٧)، وسنن الدارمي (١/٤٢٠).

(٣) انظر: سنن الدّارميّ (١/٤٢١).

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: المحدث الفاصل (ص٣٧٩)، وتقييد العلم (ص٤٤).

(٦) انظر: سنن الدارميّ (١/٤١٩).

(٧) انظر أقوالهم في سنن الدّارميّ (١/٤١٣ - ٤٢٠).

لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: اكتب، فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلاّ حقّ».

أخرجه أبو داود، وأحمد، والحاكم(١).

٢– عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنّ رسول الله ﷺ قال: «**اكتبوا لأبي شاه**» متفق عليه(٢).

٣ – عن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: «**لما اشتد بالنّبيّ ﷺ وجعه، قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده. قال عمر: إنّ النّبيّ ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا، وكثر اللّغط فقال ﷺ: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع**». رواه البخاريّ(٣).

٤ – عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**ما من أصحاب النّبيّ ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً مني إلاّ ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنّه كان يكتب ولا أكتب**». رواه البخاريّ(٤).

٥ – عن عبدالله بن عمرو –رضي الله عنهما–، أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**قيّدوا العلم بالكتاب**» رواه الحاكم، والرّامهرمزيّ(٥).

---

(١) تقدم تخريجه ص (٣٤).

(٢) أخرجه البخاريّ برقم (١١٢، ٢٤٣٤)، ومسلم (٤٤٨).

(٣) أخرجه البخاريّ، كتاب العلم، باب كتابة العلم (١١٤).

(٤) أخرجه البخاريّ في الموضع السابق (١١٣).

(٥) أخرجه الحاكم (١٠٦/١)، والرّامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٣٦٥).

وروي من حديث أنس عند الرّامهرمزيّ (ص٣٦٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤٦/١٠)، وتتقوى طرقه بعضها ببعض، وصحّح الحديث الشيخ الألبانيّ في صحيح =

وقد جاء الإذن بالكتابة عن عدد كبير من أصحاب النبيّ ﷺ منهم:

عبد الله بن عمرو بن العاص، والبراء بن عازب، وعمر بن الخطّاب، وعلي بن أبي طالب، وأنس، وجابر، وابن عباس رضي الله عنهم[١].

وروي عن عدد كبير من التابعين الكتابة والإذن فيها منهم: سعيد ابن جبير، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح، ورجاء بن حيوة، ونافع مولى ابن عمر، والحسن، وغيرهم[٢].

آراء أهل العلم في الاختلاف الوارد بين الأحاديث:

١- ذهب جمع من أهل العلم إلى أنّ أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النّهي: منهم البغويّ في شرح السنة[٣]، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث[٤]، والنّوويّ في شرح مسلم[٥]، وحكاه شيخ الإسلام ابن تيمية عن الجمهور[٦].

= الجامع رقم (٤٣١٠)، وفي السلسلة الصحيحة رقم (٢٠٢٦).

(١) انظر: أقوالهم في سنن الدّارميّ (١/٤٣٢ - ٤٣٨)، وتقييد العلم (ص٨٧ - ٩٨)، والمحدث الفاصل (ص٣٧٠)، والإلماع (ص١٤٧).

(٢) انظر: سنن الدارميّ (١/٤٣٩ - ٤٤٣)، والمحدث الفاصل (ص٣٧٦)، وتقييد العلم (ص٩٩).

(٣) (١/٢٩٤).

(٤) (ص٢٨٦).

(٥) (١٣/٣٤) شرح الحديث رقم (٣٠٠٤).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/٣١٨)، و(٢/٣٢٢).

٢ – ومنهم من ذهب إلى الجمع بين الأحاديث وذكروا أوجهاً متعددة للجمع:

أ – أنّ النّهي خاص بكتابة القرآن مع السنة في صحيفة واحدة، ذكره الخطّابيّ في معالم السنن(١).

ب – أنّ النّهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك(٢).

جـ – أنّ النّهي خوف أن يشتغل الناس بالسنة دون القرآن،كما نقل عن ابن عُلَيَّة(٣).

د – أنَ النّهي لمن وثق بحفظه، والإذن لمن لم يثق بحفظه، ذكره ابن الصّلاح(٤).

٣ – وذهب بعض العلماء إلى أنّه لا يصح في النّهي حديث، وأنَ حديث أبي سعيد معلولٌ بالوقف، ذُكِر هذا عن الإمام البخاريّ وغيره(٥).

وهذه الأقوال متفقة على جواز الكتابة، وإن اختلفت في توجيه النهي الوارد.

---

(١) (١٨٤/٤).

(٢) انظر: زاد المعاد (٤٥٧/٣)، وفتح الباري (٢٥١/١).

(٣) انظر: العلل لأحمد (٤٠٥/١ – ٤٠٦).

(٤) انظر: علوم الحديث (ص١٦١).

(٥) انظر: الفتح (٢٥١/١).

ولهذا استقرّ الأمر، وانعقد الإجماع بعد ذلك على جواز الكتابة بل على استحبابها، بل لا يبعد وجوبها على من خَشِي النّسيان ممن يتعيّن عليه تبليغ العلم[١].

وممن نقل الإجماع على جواز الكتابة وزوال الخلاف في ذلك: القاضي عياض[٢]، وابن الصّلاح[٣]، وابن الأثير[٤]، والذّهبيّ[٥].

قال العراقيّ في الألفية[٦]:

واختلف الصحابُ والأتباعُ في كتبة الحديث والإجماعُ.
على الجواز بعدهم بالجزم لقوله: "اكتُبوا" وكَتْب السَّهميّ.

(١) انظر: الفتح (٢٤٦/١).
(٢) انظر: إكمال المعلم (٥٥٤/٨).
(٣) انظر: علوم الحديث (ص١٦٢).
(٤) انظر: جامع الأصول (٣٣/٨).
(٥) انظر: السير (٨٠/٣).
(٦) (ص١١٤).

المطلب الثاني: كتابة السّنة في عصر الصّحابة.

تقدّم أنّ من الصّحابة من كَرِه كتابة الحديث، وأنَّ من رُويت عنه الكتابة أو الإذن فيها أكثر، بل إنّ بعض من رُوِي عنهم المنع رُوِيت عنهم الكتابة، مما يؤَكّد أنّ المنع والكراهة كانت لأسباب خاصة؛ إمّا لئلا يُشْتَغل بها عن القرآن، أو لئلا يُتَّكَل على الكتابة ويترك الحفظ؛ وكانت جهودهم في كتابة السنة هي الأساس الأوّل في تدوين السنة، وممّا كتبه الصّحابة[1]:

١- صحيفة أبي بكر الصّديق ﵁.

- عن أنس ﵁ «**أنّ أبا بكر بعثه مصدّقاً، وكتب له كتاباً فيه فرائض الصّدقة وعليه خاتم رسول الله ﷺ**». رواه البخاريّ[2].

٢- صحيفة علي بن أبي طالب ﵁.

- عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلاّ كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصّحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصّحيفة؟ قال: «**العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر**». رواه البخاريّ[3].

---

(١) انظر: صحائف الصحابة وتدوين السنة، لأحمد الطويان، ومعرفة النسخ والصحف الحديثية، لبكر أبو زيد، ودلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث، لامتياز أحمد.

(٢) الصّحيح، كتاب الزّكاة، باب زكاة الغنم (١٤٥٤).

(٣) الصحيح، كتاب العلم، باب كتابة العلم (١١١).

٣- صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ (المعروفة بالصّحيفة الصّادقة).

- عن مجاهد قال: «أتيت عبدالله بن عمرو، فتناولت صحيفة من تحت مفرشه فمنعني، وقلت: ما تمنعني شيئاً؟ قال: هذه الصّادقة هذه ما سمعت من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحد»[١].

وكان بعضهم يكتب إلى بعض بما عنده من الأحاديث:

فقد كتب جابر بن سمرة ﷺ بعض أحاديث رسول الله ﷺ وبعث بها إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص. أخرجه مسلم[٢].

وكتب أسيد بن حضير ﷺ بعض الأحاديث وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان وأرسله إلى مروان بن الحكم[٣].

وكتب زيد بن أرقم ﷺ بعض الأحاديث وأرسلها إلى أنس بن مالك[٤].

(١) انظر: تقييد العلم، والصحيفة مشهورة أخرجها أحمد في مسنده (١٥٨/٢- ٢٢٦).

(٢) كتاب الإمارة حديث (١٨٢٢).

(٣) انظر: المسند (٢٢٦/٤).

(٤) انظر: المسند (٣٧٠/٤).

المطلب الثالث: كتابة السنة في عصر التابعين.

تلقى التّابعون السّنة عن أصحاب النّبيّ ﷺ، وبذلوا في خدمتها وحفظها ونشرها جهوداً كبيرة، وانتشرت الكتابة وتوسع فيها وإن وُجد من التابعين مَنْ كان يكرهها، لكن كان ذلك لأسباب معينة –كما تقدم– ما لبث أن زال أكثرها، واشتدت الحاجة للكتابة لانتشار الرّوايات وكثرة الأسماء والأنساب[١].

وكُتِبت في هذا العصر صُحُفٌ كثيرة منها: صحيفة سعيد بن جبير، وصحيفة مجاهد بن جبر، وصحيفة هشام بن عروة[٢] وغيرها[٣].

وفي آخر هذا الجيل أمر عمر بن عبدالعزيز بكتابة السنّة.

أخرج البخاري في صحيحه[٤] عن عبدالله بن دينار قال: ((كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإنّي خفت دُرُوسَ العلم، وذَهَاب العلماء، ولا تقبل إلاّ حديث النّبيّ ﷺ، ولْتُفْشُوا العِلم، ولتجْلِسوا حتى يعلم من لا يعلم فإنّ العلم لا يهلَك حتى يكون سرّاً)).

---

(١) انظر: تقييد العلم (ص٩٩).

(٢) انظر: تقييد العلم (ص١٠١ – ١٠٣).

(٣) ذكر د. مصطفى الأعظميّ في "دراسات في الحديث النبويّ" عدداً كثيراً مما كتب في زمن التابعين (١/١٤٣ – ٢٢٠).

(٤) في كتاب العلم، باب كيف يُقبض العِلم (انظر: الفتح ١/٣٤).

وقال الزّهريّ: ((أَمَرَنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن، فكتبناها دفترا دفتراً، فبعث إلى كلّ أرض له عليها سلطان دفتراً))[١].

وهذه الكتابة هي أوّل تدوين شامل للسنّة، أمّا مجرد الكتابة والتقييد فبدأ قبل ذلك في زمن النّبيّ ﷺ كما مرّ.

وأما ما جاء عن بعض السلف أنّ أول من دوّن السنّة الزهريّ فمرادهم أنه أوّل من دوّنها في ديوان شامل لا أوّل من قيّدها وكتبها.

وقد كان هناك محاولة لجمع السنّة قبل عمر بن عبدالعزيز، وهي محاولة والده عبدالعزيز بن مروان. فقد روى الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب: أنّ عبدالعزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرّة الحضرميّ، وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً من أصحاب رسول الله ﷺ كتب إليه: ((أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ مِن أحاديثهم إلاّ حديثَ أبي هريرة فإنّه عندنا))[٢].

لكن لا يعلم هل تمّت هذه المحاولة أو لا؟ بخلاف محاولة عمر بن عبدالعزيز فإنّها تمّت، ووزع ما جمع فيها على الأقاليم.

وقد عزم قبل ذلك عمر بن الخطّاب على أن يكتب السنن، فاستشار أصحاب النّبي ﷺ، فأشاروا عليه بذلك فَطَفِق يستخير الله شهراً، ثم أصبح

---

(١) انظر: جامع بيان العلم (٣٣١/١).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤٤٨/٧)، وفي إسناده عبدالله بن صالح كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة. التقريب (ص ٥١٥).

يوماً وقد عزم الله عليه فقال: «إنّي كنت أردت أن أكتب السّنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كَتَبوا كُتُباً، فأكبَّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً». أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، وابن عبدالبر في الجامع، والخطيب في تقييد العلم[1].

وأمّا ما يروى أنّ أبا بكر جمعها ثم أحرقها فلا يصح كما ذكر الذهبي في تذكرة الحفّاظ[2].

وبالجملة فإنّ عصرَ الصّحابة والتابعين يُعدُّ عصر التأسيس لتدوين السنّة، فعلى ما كتب في زمنهم، وما نقلوه حفظاً ورواية بَنَى من صنَّف في القرن الثاني.

(١) انظر: مصنف عبدالرزاق (٢٥٧/١١) وجامع بيان العلم (٢٧٤/١)، والتقييد (ص٤٩)، والأثر صحيح بمجموع طرقه.
(٢) (٥/١).

المطلب الرّابع: تطور تدوين السنّة بعد ذلك.

في القرن الثاني: بدأ ظهور التصنيف وهو التدوين المرتَّب على أبواب معينة، أو بطريقة معينة؛ بخلاف ما كان قبل ذلك فهو مجرد تدوين في كتاب جامع دون ترتيب أو تصنيف.

وظهر في هذا القرن أنواع من المؤلفات الحديثية منها: **المصنفات** كمصنّف عبدالرزّاق، **والجوامع** كجامع سفيان الثوريّ ووكيع، **والمُوَطّآت** كمُوَطَّأ مالك وابن أبي ذئب.

والغالب في هذه المصنفات: أن يجمع فيها مع أحاديث النبيّ ﷺ أقوال الصّحابة والتابعين.

واشتهر بالتصنيف في هذا القرن عدد كبير من أهل العلم.

ففي مكة: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج (ت١٥٠هـ).

وفي المدينة: الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، ومحمد بن عبدالرحمن ابن أبي ذئب (ت١٥٨هـ)، ومحمد بن إسحاق المطلبيّ (ت١٥١هـ).

وفي البصرة: سعيد بن أبي عروبة (ت١٥٦هـ)، وشعبة بن الحجّاج (ت١٦٠هـ)، وحماد بن سلمة بن دينار (ت١٧٦هـ).

وفي الكوفة: سفيان الثوريّ (ت١٦١هـ)، ووكيع بن الجرّاح (ت١٩٧هـ).

وفي مصر: الليث بن سعد الفهميّ (ت١٧٥هـ)، وعبد الله بن وهب (ت١٩٧هـ).

وفي خراسان: عبدالله بن المبارك (ت١٨١هـ).

وفي اليمن: معمر بن راشد (ت١٥٣هـ)، وعبد الرزّاق الصّنعانيّ (ت٢١١هـ).

وفي القرن الثالث: تُوُسِّع في التدوين وظهرت أنواع من المصنّفات الحديثية، كما استمر التّصنيف في الأنواع التي ظهرت في القرن الثاني.

فهذا القرن بحقّ عصر الازدهار والنضج لتدوين السنّة.

ومن أنواع المصنفات التي ظهرت وانتشرت فيه: **المسانيد، والصحاح، والسنن، والتصنيف في مختلف الحديث.**

وفي القرن الرّابع والخامس: استمر التدوين، وعُنِي فيه باستكمال التصنيف في أنواع سابقة، كالتصنيف في الصّحاح، والسنن، ومختلف الحديث.

واشتهر في القرن الرّابع: التصنيف في المستخرجات.

فهذا العصر يعد عصر استكمال واستدراك، استكمال لجهود العلماء في القرن الثالث، واستدراك بعض ما فاتهم في تصانيفهم.

وفي ختام هذا العرض الموجز لتدوين السنة في عصر الرواية ينبّه على أمور:

١- إثبات أنّ كتابة السنّة وُجدت في زمن النّبيّ ﷺ، وفي زمن أصحابه بعد ذلك، وتوسّع فيها في زمن التابعين، واشتدت الحاجة إليها في زمن أتباع التابعين؛ ولا يعني أنّ السنّة كانت كلّها مكتوبة، بل الغالب في زمن الصّحابة والتابعين الحفظ والنّقل للسنّة بالرّواية.

ولا ضير في ذلك، فإنّ حجية السنّة ثابتة بالأدلة القاطعة المتواترة، سواء كان ثبوت السنة بالكتابة أم بالرواية والسماع.

وفي الأحاديث التي فيها حثٌّ على حفظ السنة وتبليغها دليل ظاهر على ذلك.

٢ – في ثبوت النهي عن كتابة السنّة، وثبوت الإذن، وتوجيه أهل العلم لذلك ردّ على الرّافضة، وعلى المستشرقين وأتباعهم من العقلانيين.

أمّا الرّافضة فإنّهم زعموا أنّه لم يرد فيه نهي، وأنّ هذه الأحاديث وضعت لتبرير ما ورد من النهي عن أبي بكر وعمر(١)، فقد ثبت النهي وبطل قولهم.

وأمّا المستشرقون فيدَّعون أنّ الأحاديث في النهي وفي الإذن موضوعة، وُضعت نتيجة للتطوّر الديني والاجتماعي، وتزعّم قولهم هذا جولد تسيهر(٢).

وأمّا من تبعهم من العقلانيين فقد زعموا أنّ النهي ناسخ للإذن، وأنّ سبب النهي حتى لا تجعل الأحاديث شريعة وديناً كالقرآن، كما ذهب إليه توفيق صدقي، وتأثّر به محمد رشيد رضا، وتابعه محمود أبو رية، وجمال البنّاء وغيرهم(٣).

---

(١) وممن ذكر ذلك منهم صاحب كتاب "منع تدوين الحديث أسباب ونتائج" وهو علي الشهرستانيّ شيعي طعن في حجية السنة وفي رواتها الأعلام.

(٢) انظر قوله في كتاب " السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام" (١/٢٦٧).

(٣) المصدر نفسه (١/٢٦٩).

وقد تقدّم توجيه أهل العلم للنهي، ولم يُنْقَل عن أحد أنّ النّهي ناسخ للإذن، بل استقر الأمر وانعقد الإجماع على جواز الكتابة.

٣ – إذا تأملت ما كتبه أعداء السنَّة في هذا الباب –باب تدوينها– وتأمّلت ما كتبه أهل العلم فيه يظهر لك جليّاً ما قاله السّلف: ((إنّ أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلاّ ما لهم))[(١)].

٤ – أنّ جهود السّلف في كتابة السنن وتدوينها ثم تصنيفها على أنواع من المصنفات مع العناية بضبط ما يُكتب ومقابلته والتأكد من سلامته دليل ظاهر على مكانة السنّة عندهم ومنزلتها من الدين، حتى يحتاطوا لها هذا الاحتياط، ويجتهدوا في العناية بها حفظاً ونقلاً وتبليغاً.

٥ – أنّ من أسباب خطأ من أخطأ في هذا الباب عدم التمييز بين التقييد، والتدوين، والتصنيف.

فالتقييد: الكتابة، **والتدوين**: جمع ما يكتب في ديوان شامل، **والتصنيف**: تصنيفها على أبواب معينة[(٢)].

فالتقييد وُجد في زمن النبيّ ﷺ وبعده، والتدوين ظهر في زمن عمر بن عبدالعزيز، والتصنيف كان في القرن الثاني واستمر بعد ذلك والله أعلم.

---

(١) أخرجه الدارقطني في السنن (٢٦/١) عن وكيع.

(٢) انظر: مقدمة تقييد العلم ليوسف العش (ص ٧-٨).

المبحث الثاني: الرّحلة في طلب الحديث.

وفيه تمهيد، وثمانية مطالب:

المطلب الأوّل: الأصل في الرّحلة في طلب الحديث.

المطلب الثّاني: نشأة الرّحلة وبدايتها.

المطلب الثّالث: أسباب الرّحلة.

المطلب الرّابع: مِنْ أَشْهر من عُرف بالرّحلة من العلماء.

المطلب الخامس: أشهر الأمصار التي كان يرحل إليها.

المطلب السّادس: من أدب المحدثين في الرّحلة.

المطلب السّابع: متى يستغنى عن الرّحلة.

المطلب الثّامن: نماذج من رحلات المحدثين.

تمهيد:

لما كان حديث النبيّ ﷺ بالمكانة الجليلة من الدين والتي تقدّم بيان شيء منها في الفصل الأول؛ بذل العلماء فيه وُسْعِهم وأعطوه غاية اهتمامهم، فرحلوا المسافات البعيدة في طلبه، وتحمّلوا المشاقَ حرصاً على حفظه، ونقله لمن بعدهم.

وقد عُنِي العلماء بذكر الرّحلة في كتبهم، وذكر رحلات الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

فعقد الإمام البخاريّ في صحيحه(١) في كتاب العلم ثلاثة أبواب: باب ما ذُكر من ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخِضْر، وباب الخروج في طلب العلم، وباب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله.

وبوّب الدّارميّ في مقدمة السنن(٢): باب الرّحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه – وذكر فيه أحد عشر أثراً في رحلة بعض الصحابة والتابعين، وحثّهم عليها.

وذكر الرّامهرمزيّ في المحدّث الفاصل(٣) ثلاثة أبواب في الرّحلة: الأول: الرّاحلون الذين جمعوا بين الأقطار، والثاني الذين قصدوا ناحية واحدة لِلِقاء مَنْ بها، والثالث مَن لا يرى الرحلة والتعالي في الإسناد، إذا حصل له الحديث مسموعاً.

---

(١) (١/٤٣-٤٤، ٤٨).

(٢) (١/٤٦٤).

(٣) (ص٢٢٩ – ٢٣٧).

وذكر الحاكم الرحلة في معرفة علوم الحديث[١] في الباب الأوّل منه، وهو معرفة عالي الأسانيد، وخرّج بإسناده رحلة بعض الصحابة والتابعين وأقوالهم في الرّحلة.

وتبع هذين الإمامين مَنْ كتبَ في مصطلح الحديث بعدهم، كابن الصّلاح ومَنْ نحا نحوه، فذكروا الرّحلة في نوع: آداب طالب الحديث، وفي نوع الإسناد العالي.

وعُنِي من ألَّف في أدب الطلب بذكر الرّحلة، فعقد ابن عبدالبر في جامع بيان العلم[٢] باب ذكر الرّحلة في طلب العلم،ذكر فيه ستة عشر أثراً.

وكذلك الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع[٣] عقد فيه: باب الرّحلة في الحديث إلى البلاد النائية للقاء الحفّاظ بها، وفيه نحو من سبعين خبراً في الرّحلة وآدابها وما ينبغي للطّالب فيها.

وصنّف الخطيب البغداديّ كتابه "الرّحلة في طلب الحديث" فجمع فيه أخباراً وآثاراً في رحلة أهل العلم من الصّحابة ومن بعدهم[٤].

---

(١) (ص١١٥).

(٢) (٣٨٨/١).

(٣) (٣٣٣/٢ - ٣٧٠).

(٤) وما ذكره الخطيب في كتابه "الرحلة في طلب الحديث"مكمل لما في كتابه" الجامع"، ففي الرحلة عُنِي بذكر مَنْ رَحَل، وفي الجامع عُني بذكر آداب الرحلة.

المطلب الأول: الأصل في الرحلة في طلب الحديث.

جاء ذكرُ الرّحلة في طلب العلم، والإشارة إليها في عدد من نصوص الشّرع منها:

- قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾(١).

قال القاضي عياض: «فهذا أصل في وجوب طلب العلم، والرحلة في طلب السّنن»(٢).

وروى الخطيب في "الرحلة"(٣) وابن القيسرانيّ في "مسألة العلو والنزول في الحديث"(٤): «أنّ يزيد بن هارون قال لحمّاد بن زيد:يا أبا إسماعيل هل ذكر الله -عزّ وجلّ- أصحاب الحديث في القرآن؟ قال: بلى! ألم تسمع إلى قوله عزّ وجلّ: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ فهذا فيمن رحل في طلب العلم، ثم رجع إلى من وراءه ليعلمهم إيّاه».

---

(١) سورة التوبة: آية (١٢٢).

(٢) انظر: الإلماع (ص٨).

(٣) (ص٨٦ - ٨٧).

(٤) (ص٤٠ - ٤١).

- قوله ﷺ: «**من سلك طريقاً يلتمس فيه علما سهّل الله له به طريقاً إلى الجنّة**» أخرجه مسلم[1].
- وكذلك خروج موسى –عليه السّلام– إلى الخضر لطلب العلم منه[2].

(١) في الصحيح: كتاب الذكر والدّعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (٢٦٩٩).

(٢) والقصة متفق عليها في البخاريّ: كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم (٧٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل الخضر (٢٣٨٠).

المطلب الثاني: **نشأة الرّحلة وبدايتها**.

بدأت الرّحلة في زمن النّبيّ ﷺ فمن ذلك: حديث عقبة بن الحارث «أنّه تزوّج ابنة لأبي إهاب فأتته امرأة فقالت: إني قد أرضعت عقبة، والتي تزوّج فقال لها عقبة: ما أعلم أنّك أرضعتني، ولا أخبرتني. فركب إلى رسول الله ﷺ فسأله، فقال ﷺ: «**كيف، وقد قيل**»، **ففارقها عقبة، وتزوّجها غيره**» أخرجه البخاري(١).

وحديث مالك بن الحويرث ﷺ قال: «**أتيتُ النّبيّ ﷺ في نفر من قومي، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رحيماً رقيقاً، فلما رأى شوقنا إلى أهالينا قال: ارجعوا فكونوا فيهم وعلّموهم**...» الحديث متفق عليه(٢).

وبعد وفاة النبيّ ﷺ رحل أصحابه بعضهم إلى بعض لسماع الحديث، أو الاستيثاق منه.

«فرحل جابر بن عبدالله إلى عبدالله بن أُنيس ﷺ مسيرة شهر في حديث واحد سمعه منه ورجع» رواه أحمد والحاكم (٣).

ورحل أبو أيوب الأنصاريّ إلى عقبة بن عامر -رضي الله عنهما- في مصر ليستوثق منه في حديث ستر المسلم: «**من ستر مؤمناً على**

---

(١) الصحيح في العلم، باب الرحلة في المسألة النازلة (٨٨).

(٢) أخرجه البخاريّ: كتاب الأذان رقم (٦٢٨)، ومسلم: كتاب المساجد (٦٧٤).

(٣) أخرجه أحمد (٤٩٥/٣)، والحاكم (٤٣٧/٢)، وإسناده حسن.

خربة[١] **ستر الله عليه يوم القيامة**»، ثم انصرف إلى المدينة وما حلّ رحله. رواه أحمد[٢].

وقال ابن مسعود ﷺ: «والله الذي لا إله إلاّ هو لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني لرحلتُ إليه». متفق عليه[٣].

وفي عهد التابعين: توسّعتْ الرّحلة لانتشار أصحاب النّبيّ ﷺ في الأقطار.

قال سعيد بن المسيب: «إن كنتُ لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد»[٤].

وقال أبو العالية: «إن كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فلم نرضَ حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم»[٥].

---

(١) الخربة – بالخاء المعجمة، والراء المهملة –: الجناية، انظر: عمدة الأحكام (١٠٦)، ومشارق الأنوار (١/ ٤٥٥).

(٢) أخرجه أحمد (٤/١٥٣)، وفي إسناده أبو سعد الأعمى المكيّ مجهول، وللحديث طرق كثيرة يتقوى بها. انظر: المسند (٤/٦٢، ١٥٩)، و(٥/٣٧٥)، والرحلة للخطيب (ص١٢٠، ١٢٤).

(٣) أخرجه البخاريّ في فضائل القرآن، باب القرّاء من أصحاب النّبيّ ﷺ (٥٠٠٢)، ومسلم في فضائل الصّحابة، فضائل ابن مسعود وأمّه (٢٤٦٣).

(٤) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١/٣٩٥)، والخطيب في الرحلة (ص١٢٩).

(٥) أخرجه الدّارميّ في السنن (١/٤٦٥)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٤٤).

وحدّث الشّعبيُّ صالحَ بن حيان بحديث، ثم قال له: «أعطيناكها بغير شيء، قد كان يركب فيما دونها إلى المدينة»[١].

ثم تُوُسِّع في الرّحلة بعد ذلك حتى أصبحت من منهج المحدّثين في التحصيل وطلب العلم، قال ابن الصّلاح: «وإذا فرغ من سماع العوالي المهمات التي ببلده، فليرحل إلى غيره»[٢].

قال ابن معين: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً: حارس الدّرب، ومنادي القاضي، وابن المحدّث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث»[٣].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عمّن طلب العلم: ترى أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه، أو ترى له أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟ قال: «يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة، يشامّ الناس يسمع منهم»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم بعد حديث رقم (٩٧).

(٢) انظر: علوم الحديث (ص٣٥٤).

(٣) أخرجه الخطيب في الرحلة (ص٨٩).

(٤) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٣٣٥)، وفي الرحلة (ص٨٨).

المطلب الثالث: أسباب الرّحلة.

السّبب الدّاعي للرّحلة هو الاهتمام بالدّين والعلم، ورعاية السنة وحفظها، وذكر ابن رجب في أول شرح حديث أبي الدرداء[١]: «**من سلك طريقاً يلتمس به علماً**...»: ((أنّ رجلاً استفتى في مسألة، فَدُلَّ على من يفتيه في بلد، فقال: إنّه بعيد، فقيل له: إنّه ليس ببعيد على من أهمّه أمر دينه)).

ثم إنّ هناك أسباباً خاصة في كلّ جيل من أجيال الرّواية دعت للرحلة في طلب الحديث:

١- ففي جيل الصحابة: لسماع حديث لم يسمعه الصحابي من رسول الله ﷺ أو للتثبت من حديث يحفظه.

٢ – وفي جيل التابعين: تفرّق أصحاب النبيّ ﷺ في الأمصار، وكان عند بعضهم ما ليس عند الآخر، فاحتيج للرحلة إليهم.

٣ – ثم ظهرت أسباب أخرى: كالتحقق من الأحاديث، ومعرفة مصادرها ومخارجها، والتعرّف على عللها، ومذاكرة الحفاظ.

٤ – وكان من أكبر أسباب الرحلة عند المحدثين طلب العلو في الإسناد.

قال الإمام أحمد: ((طلب علو الإسناد من الدّين))[٢].

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسيّ: ((أجمع أهل النّقل على طلبهم العُلُوّ ومدحه، إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحدٌ منهم))[٣].

---

(١) (ص٣٠).
(٢) انظر: الرحلة للخطيب (ص٨٩).
(٣) انظر: العلو والنزول (ص٥٤).

المطلب الرّابع: مِنْ أشْهر من عرف بالرّحلة من العلماء.

عقد الرّامهرمزيّ في المحدّث الفاصل: "بابٌ الرّاحلون الذين جمعوا بين الأمصار"(١) ورتّبهم على الطّبقات، وذكر في كلّ طبقة أشهر من رَحَل؛ **وممَّن ذكر:**

١- عبدالله بن المبارك: جمع بين اليمن، والعراق، ومصر، والجزيرة والشّام.

٢ - أسد بن موسى: رحل إلى العراق، ومصر، والشّام.

٣ - أحمد بن حنبل: رحل إلى العراق، واليمن، والجزيرة، والشّام.

٤ - إسحاق بن راهويه: رحل إلى العراق، واليمن، والجزيرة، والشّام.

٥ - يحيى بن معين: رحل إلى العراق، والجزيرة، ومصر، والشّام.

٦- أبا داود السجستانيّ: جمع بين العراق، والحجاز، ومصر، والشّام.

---

(١) (ص٢٢٩).

المطلب الخامس: أشهر الأمصار التي كان يرحل إليها.

العلم في الأمصار يغور ويفور، ويجف وينبع، ويستوطن ويرحل، فليس هناك بلد استمرت الرّحلة إليه دائمة، بل بحسب اشتهارها بالعلم، وأَهْله تكون الرّحلة إليها.

وقد صنّف الذهبي -رحمه الله- كتاب "الأمصار ذوات الآثار" ذكر فيه المدن وتاريخ العلم فيها **ومما ذكره**:

١- المدينة: واشتهرت بالعلم في عهد الصّحابة، والتّابعين، وأتباعهم، ثم قلّ العلم فيها حتى غلب عليها الروافض في أثناء القرن السادس.

٢- مكة: اشتهرت به في زمن الصحابة والتابعين.

٣ - بيت المقدس: نزلها جماعة من الصحابة كعبادة بن الصامت، وشدّاد بن أوس، ومازال بها علمٌ ليس بالكثير حتى ملكها النصارى تسعين عاماً، ثم أخذها المسلمون.

٤ - دمشق: نزلها جماعة من الصّحابة، واشتهرت في عهد التابعين، وأتباعهم.

٥ - بغداد: أول من بثّ العلم فيها هشام بن عروة، ثم شعبة، وهشيم، وكَثُر فيها الأثر إلى زمن أحمد وأصحابه، وأصبحت معمورة بالحديث، ثم قلّ حتى استؤصلت في كائنة التتار سنة (٦٥٦هـ).

٦ - مصر: سكنها جمعٌ من الصّحابة وكثرت الرّحلة إليها زمن اللّيث بن سعد، وابن لهيعة، وعمرو بن الحارث[1].

---

(١) انظر: الأمصار ذوات الآثار(١٥١- ١٧٠).

المطلب السّادس: من أدَب المحدّثين في الرّحلة.

والمقصود بأدبهم -هنا- منهجهم، أمّا أدب الرحلات العام فما يذكر فيه ليس خاصاً بالمحدثين بل هو عام، وقد ذكر الخطيب في الجامع[١] في باب الرحلة في الحديث شيئاً من الأدب العام كاستئذان الأبوين، واختيار الرّفيق، وتوديع الإخوان، واستعمال حسن العشرة، وجميل الموافقة.

ومن منهج المحدثين في الرّحلة:

١ - أن يقدم السماع من علماء بلده فإذا فرغ منهم عزم على الرحلة. قال صالح بن أحمد التميميّ: «ينبغي لطالب الحديث ومن عني به أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله منهم وتفهمه وضبطه... ثم يشتغل بعد بحديث البلدان والرحلة فيه»[٢].

٢ - أن يستشير أهل العلم في الأماكن التي يرحل إليها، والشيوخ الذين يسمع منهم، سأل رجل أحمد عمن يكتب الحديث، فقال: «اخرج إلى أحمد بن يونس فإنّه شيخ الإسلام»[٣].

٣ - أن يَهْتم بكثرة المسموع مما ليس عنده من الأسانيد والمتون، ويقدم ذلك على الاستكثار من الشيوخ. قال الحافظ ابن حجر في النزهة: «ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده، ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع أولى من اعتنائه بتكثير الشيوخ»[٤].

---

(١) انظر: الجامع (٢/٣٤٢ - ٣٦٠).

(٢) انظر: الجامع للخطيب (٢/٣٣٥).

(٣) انظر: الرحلة للخطيب (ص٩١ - ٩٢)، وفيه أحمد بن يوسف وهو تصحيف تصحيحه من تهذيب الكمال (١/٣٧٧).

(٤) انظر: النزهة -مع حاشية الكمال بن أبي الشّريف- (ص١٥٧).

المطلب السّابع: متى يستغنى عن الرّحلة.

قال الخطيب: «إنّ المقصود من الرّحلة في الحديث أمران:

أحدهما: تحصيل عُلُوّ الإسناد، وقدم السّماع.

والثاني: لقاء الحفّاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة منهم.

فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب؛ ومعدومين في غيره فاقتصاره على ما في البلد أولى»[1].

---

(١) انظر: الجامع (٢/٣٣٣).

المطلب الثامن: نماذج من رحلات المحدّثين.

١ – مكحول الدّمشقيّ.

قال: «كنتُ عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل، فأعتقتني، فما خرجت من مصر وبها علم إلاّ حويتُ عليه فيما أُرى، ثم أتيتُ الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلاّ حويت عليه فيما أُرى، ثم أتيت العراق فما خرجتُ منها وبها علم إلاّ حويتُ عليه فيما أُرى، ثم أتيت الشّام فغربلتُها، كلّ ذلك أسأل عن النّفل فلم أجد أحداً يخبرني فيه بشيء حتى أتيتُ شيخاً يقال له زياد بن جارية التميميّ فقلت له: هل سمعت في النفل شيئاً؟ قال: نعم، سمعت حبيب بن مسلمة الفهريّ يقول: «**شهدتُ النّبيّ ﷺ نفّل الربع في البدأة، والثلث في الرّجعة**». أخرجه أبو داود[1].

٢ – الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرّازيّ (ت٢٧٧هـ).

قال ابنه عبدالرحمن: سمعتُ أبي يقول: «أوّل سنة خرجت في طلب الحديث أقمتُ سبع سنين أحصيتُ ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، ولم أزل أحصي حتى زاد على ألف فرسخ تركته، ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد فما لا أحصي كم مرة، ومن مكة إلى المدينة مرات كثيرة، وخرجت من البحرين من قرب مدينة صلا إلى مصر ماشياً، ومن مصر إلى الرّملة ماشياً، ومن الرّملة إلى بيت المقدس، ومن الرملة إلى عسقلان، ومن الرملة إلى طبرية، ومن طبرية إلى دمشق، ومن دمشق إلى حمص، ومن حمص إلى أنطاكية، ومن أنطاكية إلى طرسوس، ثم رجعت إلى

(١) انظر: السنن: كتاب الجهاد، باب فيمن قال: الخمس قبل النّفل رقم (٢٧٥).

حمص، وكان بقي عليّ شيء من حديث أبي اليمان فسمعت، ثم خرجت من حمص إلى بيسان، ومن بيسان إلى الرّقة، ومن الرّقة ركبتُ الفرات إلى بغداد وخرجت قبل خروجي إلى الشام من واسط إلى النيل، ومن النيل إلى الكوفة كلّ ذلك ماشياً، كلّ هذا في سفري الأوّل، وأنا ابن عشرين سنة أجول سبع سنين...»[١].

٣ – المحدّث الحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الأصبهانيّ.

رحل سنة ثلاثين إلى نيسابور فأدرك أبا حامد بن بلال، وكتب عن الأصمّ نحواً من ألف جزء، ثم رحل إلى بغداد فلقي ابن البختريّ والصفّار، ولقي بدمشق خيثمة بن سليمان وطبقته، ولقي بمكة أبا سعيد بن الأعرابيّ، وبمصر أبا الطّاهر المديني، وببخارى ومرو وبلخ جماعة، وطوّف الأقاليم، وكتب بيده عدّة أحمال، وبقي في الرّحلة نحواً من أربعين سنة، ثم عاد إلى وطنه شيخاً، فتزوّج ورزق الأولاد، ويقال: إنّه لما رجع إلى بلده أصبهان قدمها ومعه أربعون حملاً من الكتب والأجزاء. قال ابن منده: «كتبتُ عن ألف شيخ وسبعمائة شيخ»[٢].

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣٥٩/١).

(٢) انظر: تذكرة الحفّاظ (١٠٣٢/٣).

المبحث الثالث: العناية بحفظ السنّة وتدارسها.

وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: من أسباب حفظ السنَّة.

المطلب الثّاني: عناية السلف بحفظ السنَّة.

المطلب الثّالث: مدارسة السنَّة.

تمهيد:

إنّ الله تعالى قد أتم لنا دينه، وحفظه، ومِن حفظ الدّين حفظ مصادره، وأعظم مصادره الكتاب والسنة.

ومن الأدلة على حفظ الله السّنة:

١ - أنّها من الذّكر الذي تكفّل الله بحفظه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾(١).

وممّا يثبت كون السنة من الذّكر: ما ورد من نصوص دالة على أنّها وحي كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾(٢).

ولو قيل: إنّ الذّكر هو القرآن خاصة، فإنّ الحفظ التام لكتاب الله يشمل حفظ حروفه ومعانيه، ومعلوم أنّ الله تبارك وتعالى قد أوكل مهمة تبيين الذّكر إلى النّبيّ ﷺ كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾(٣).

٢- قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾(٤).

---

(١) سورة الحجر: آية (٩).

(٢) سورة النجم: آية (٣ - ٤).

(٣) سورة النحل: آية (٤٤).

(٤) سورة التوبة: آية (٣٢).

ونور الله: شرعه ودينه الذي ارتضاه للعباد والذي أوحاه إلى رسوله من القرآن والسنة.

٣ – أنّ الله قد أمرنا أن نتأسَّى بنبيّه تأسيّاً مطلقاً في جميع أفعاله وأقواله، كما قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾(١).

ولا يمكن لبقية الأمّة –بعد الصّحابة– أن يتأسَّوا به ﷺ إذا لم تصلهم سنته.

٤ – عموم بعثته ﷺ لأهل قرنه ولمن أتى بعدهم إلى أن يرث اللهُ الأرض ومن عليها، وانقطاع الرّسل من بعده وختمهم به، يلزم منه أن تحفظ أقواله، وأفعاله كي يتعبّدوا بذلك، ولو لم يحفظ الله سنّة نبيّه لما قامت على الأمّة الحجّة.

قال المعلميّ: «كل من عَلِم أنّ محمداً ﷺ خاتم الأنبياء، وأنّ شريعته خاتمة الشّرائع وأنّ سعادة المعاش والمعاد والحياة الأبدية في اتباعه يعلم أنّ الناس أحوج إلى حفظ السنّة منهم إلى الطّعام والشّراب»(٢).

---

(١) سورة الأحزاب: آية (٢١).

(٢) انظر: علم الرجال وأهميته (ص١٦)، وانظر: بحوث في السنة المشرفة (ص٥٧ – وحفظ الله السنة (ص٤٠ – ٥٥).

المطلب الأوّل: من أسباب حفظ السنة

١ - حثّ النبيّ ﷺ أمّته على حفظها، وتبليغها، وتحذيره من الكذب عليه.

قال ﷺ: «**نضّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها، فربّ مبلَّغ أوعى من سامع، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه**» أخرجه أبو داود(١).

وقال ﷺ لوفد عبدالقيس: «**احفظوهنّ وأخبروا من وراءكم**».

وقد بوّب عليه الإمام البخاريّ في الصّحيح: باب تحريض النّبيّ ﷺ وفد عبدالقيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم ويخبروا من وراءهم(٢).

وفي حديث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-: «**بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل، ومن كذب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النّار**»(٣).

وفي هذا حثّ على التبليغ عنه ﷺ، وتحذير من الكذب عليه، وفي هذا التحذير من الكذب حثٌّ على ضبط العلم وحفظه، يدل عليه حديث أبي موسى ﷺ: «**من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، ومن حفظ شيئاً فليحدّث به**». رواه أحمد والحاكم(٤).

---

(١) تقدم تخريجه ص (٧٨).

(٢) في كتاب العلم، الباب الخامس والعشرون (٥٦/١).

(٣) تقدم تخريجه (ص٥٦).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٣٣٤/٤)، والحاكم (١١٣/١) وسنده صحيح.

٢ – ومن أسباب حفظ السنة: ما جبل الله عليه القرون الأُوَل من الأمّة من العقل الوافر، والذّهن السّيال.

قال ابن الجوزيّ: «ولتكريم هذه الأمّة أسباب هيأها الله –عزّ وجلّ– وأكرمها بها منها: وفور العقل، وقوّة الفهم، وجودة الذّهن...»(١).

وقال ابن عبدالبر: «وكانوا مطبوعين على الحفظ، مخصوصين بذلك» ثم قال: «وهذا أمر مشهور أنّ العرب قد خُصّت بالحفظ، وكان بعضهم يحفظ أشعار بعض في سمعة واحدة...»(٢).

٣ – ومنها: اصطفاء الله طائفة يَذُبُّون عن الأحاديث، ويبيّنون الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود، قال –ﷺ–: «**يحمل هذا العلم من كل خَلَفٍ عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين**»(٣).

وهؤلاء هم أهل الحديث القائمون على حفظ السنَّة، يرحل الواحد منهم الشّهر والشّهرين لطلب حديث واحد، فإذا سمعه رجع، يبذلون أنفسهم ونفيسهم في سبيل حفظ السنَّة، ولا يعبؤون بما يصيبهم في ذلك من ألم الأجساد، وفَقْد الأموال، ومفارقة الأهل والأوطان.

---

(١) انظر: كتاب الموضوعات (١/٥).

(٢) انظر: جامع بيان العلم (١/٢٩٦).

(٣) تقدّم تخريجه (ص٨١).

المطلب الثاني: عناية السّلف بحفظ السّنة

امتثل أصحاب النّبيّ ﷺ ما حثّهم عليه من حفظ السنة، وتبليغها وأرشدوا من بعدهم لذلك.

ومن الأمثلة على حرصهم على حفظ السّنة:

١- قول عمر ﷺ: «كنتُ أنا وجار لي من الأنصار – من بني أمية بن زيد – من عوالي المدينة، وكنّا نتناوب النّزول على رسول الله ﷺ فينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلتُ جئتُه بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك» أخرجه البخاريّ[1].

٢ – وروى ابن أبي مليكة، أنّ عائشة –رضي الله عنها– كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلاّ راجعت فيه حتى تعرفه، وأنّ النبيّ ﷺ قال: «**من حُوسب عذّب**» قالت عائشة: فقلت: أوليس يقول الله تعالى: ﴿ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ﴾[2] قالت: فقال: «**إنّما ذلك العرْض، ولكن من نوقش الحساب يهلك**» أخرجه البخاريّ[3].

٣- وعن أبي هريرة ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك؟ قال ﷺ: «**لقد ظننتُ يا أبا هريرة ألاّ يسألني عن هذا**

(١) انظر: الصحيح: كتاب العلم، باب التناوب في العلم (٨٩).

(٢) سورة الانشقاق: آيه (٨).

(٣) كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه (١٠٣).

الحديث أحدٌ أوَّل منك لما رأيتُ من حرصك على الحديث: أسعد النّاس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه» رواه البخاريّ(١).

٤ – عن أبي هريرة ﷺ قال: «إنّ النّاس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله، ما حدّثتُ حديثاً، ثم يتلو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ ﴾ إلى قوله: ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾(٢). إنّ إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصّفق بالأسواق، وإنّ إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإنّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ لشِبْع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون» رواه البخاريّ(٣).

٥ – وعن أبي سعيد الخدريّ ﷺ قال: قالت النّساء للنّبيّ ﷺ غَلَبَنَا عليك الرجالُ فاجعل لنا يوما من نفسك، فواعدهن يوماً لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن. . ... الحديث». رواه البخاريّ(٤).

ومن إرشادهم مَنْ بَعْدَهم لحفظ السّنة:

١ – قول أبي موسى الأشعريّ ﷺ: «احفظوا عنّا كما كنا حفظنا».

---

(١) الصحيح: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث (٩٩).

(٢) سورة البقرة: آية (١٥٩ – ١٦٠).

(٣) كتاب العلم، باب حفظ العلم (١١٨).

(٤) الصحيح: كتاب العلم، باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم (١٠١).

٢ - وقول أبي سعيد الخدريّ ﷺ: «إنّ نبيّكم كان يحدّثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنّا نحفظ»[(١)].

٣ - وقول أبي أمامة ﷺ لأصحابه: «اسمعوا واعقلوا، وبلّغوا عنّا ما تسمعون»[(٢)].

وكذلك كان التابعون من بعدهم، وَرِثوا عن أصحاب النبيّ ﷺ ما رووه، وكانت لهم عناية فائقة في تحمّل الحديث وحفظه.

١ - فكان قتادة بن دعامة إذا سمع الحديث يختطفه اختطافاً، يأخذه العويل والزّويل حتى يحفظه[(٣)].

٢ - وقال علقمة: «أطيلوا كرّ الحديث لا يدرس»[(٤)].

٣ - وكان سعيد بن المسيب يمشي الأيام واللّيالي في سماع حديث واحد[(٥)].

---

(١) أخرجه الدارميّ (٤٢٠/١)، والخطيب في تقييد العلم (ص٣٨) وسنده صحيح.

(٢) أخرجه الدارمي (٤٥٦/١) وسنده صحيح.

(٣) انظر: السير (٢٧٢/٥)، والزويل: القلق والانزعاج بحيث لا يقر على المكان.
انظر: النهاية (١٣٥/٢).

(٤) أخرجه الخطيب في الجامع (٤٠٢/٢).

(٥) انظر: الرحلة للخطيب (ص١٢٧).

المطلب الثالث: مدارسة السّنة.

من الوسائل التي اتخذها السّلف لحفظ السنة: مدارستها ومذاكرتها، والمذاكرة قديمة قدم الرّواية، عُني بها أصحاب النّبيّ ﷺ، وأتباعهم، ومن بعدهم حتّى عُدّت المذاكرة أدَباً من آداب طالب الحديث، ونوعاً من أنواع مصطلح الحديث عند بعض من صنّف فيه.

وممّن عُنِي بذكر ما ورد فيها عن الصّحابة والتابعين: الدّارميّ في **مقدمة السّنن** في باب مذاكرة العلم[١]، والرامهرمزيّ في **المحدث الفاصل** في باب المذاكرة[٢]، والحاكم في **معرفة علوم الحديث**: فالنوع الثالث والثلاثون منه مذاكرة الحديث[٣]، وذكرها البيهقي في **المدخل إلى السنن** في باب مذاكرة العلم والجلوس مع أهله[٤]، وذكرها ابن عبدالبر في **جامع بيان العلم** في باب جامع في الحال التي يسأل بها العلم[٥].

وتوسّع الخطيب في نقل ما روي فيها في **الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع**، وممّا ذكر فيها: ما ينبغي للطالب أن يوظفه على نفسه من مطالعة الحديث في اللّيل وإدامة درسه، وتكرير المحفوظ على القلب،

---

(١) (٤٧٧/١).

(٢) (ص٥٤٥).

(٣) (ص٤٢٣).

(٤) (ص٢٨٧ - ٣٠١).

(٥) (٤٢٠/١ - ٤٣٠).

ومذاكرة الحديث مع عامة الناس، والمذاكرة مع الأتباع والأصحاب، والمذاكرة مع الأقران والأتراب، والمذاكرة مع الشيوخ وذوي الأسنان(١).

وذكر ابن الصلاح المذاكرة في النوع الثامن والعشرين "معرفة آداب طالب الحديث" قال: «ثم إنّ المذاكرة بما يحفظه من أقوى أسباب الإمتاع به...»(٢).

ومما ورد عن الصّحابة في الحثّ علي المذاكرة، أو بيان حالهم فيها:

١- قول أبي هريرة ﷺ: «إنّي لأجزّئ اللّيل ثلاثة أجزاء: فثلث أنام، وثلث أقوم، وثلث أتذكّر أحاديث رسول الله ﷺ»(٣).

٢ - وقول ابن عباس -رضي الله عنهما-: «تذاكروا الحديث، لا ينفلت منكم، فإنّه ليس مثل القرآن مجموع محفوظ، وإنّكم إن لم تذاكروا هذا الحديث ينفلت منكم، ولا يقولنّ أحدُكم: حدثتُ أمس، فلا أحدّث اليوم، بل حدّث أمس، ولتحدّث اليوم، ولتحدّث غداً»(٤).

٣ - وعن ابن بريدة قال: قال علي ﷺ: «تذاكروا هذا الحديث، وتزاوروا فإنّكم إن لم تفعلوا يدرس»(٥).

---

(١) (٣٩٩/٢ - ٤١٥).

(٢) (ص٣٦٠).

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع (٣٩٩/٢).

(٤) أخرجه الدارميّ في السنن (٤٧٩/١)، والرامهرمزيّ في المحدث الفاصل (ص٥٤٧) وسنده صحيح.

(٥) أخرجه الدارميّ (٤٨٨/١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٤٥)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم (٤٢٢/١) وسنده صحيح.

٤ – وعن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: ((تذاكروا هذا الحديث فإنّ حياته مذاكرته))[١].

٥ – وعن أبي سعيد الخدريّ ﷺ قال: ((تذاكروا الحديث فإنّ الحديث يهيج الحديث))[٢].

٦ – وعن أبي سعيد الخدريّ قال: ((كان أصحاب النبيّ ﷺ إذا جلسوا كان حديثهم -يعني الفقه- إلاّ أن يقرأ رجلٌ سورة، أو يأمروا رجلاً أن يقرأ سورة))[٣].

وممّا ورد عن التّابعين، ومَنْ بعدهم في المذاكرة:

١- قول يونس بن عبيد: ((كنا نأتي الحسن، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا بيننا))[٤].

٢ – وعن عطاء قال: ((كنا نأتي جابر بن عبدالله، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا، فكان أبو الزّبير أحفظَنا لحديثه))[٥].

٣ – وقال ابن أبي ليلى: ((إنّ إحياء الحديث مذاكرته))[٦].

---

(١) أخرجه الدارمي (٨٦/١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٤٥) وهو صحيح بمجموع طرقه.

(٢) أخرجه الدارميّ (٤٧٨/١)، والرامهرمزي (ص٥٤٦)، والبيهقي في المدخل (ص٢٨٩) وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن (ص٢٨٨).

(٤) أخرجه الدارميّ (٤٨٢/١) وسنده صحيح.

(٥) أخرجه الدارميّ (٤٨٤/١)، وأبو خيثمة في العلم رقم (٧٩)، وسنده حسن.

(٦) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (٤٢٨/١).

٤ – وعن علقمة قال: «تذاكروا الحديث، فإنّ ذكره حياته»[١].

٥ – وقال الزّهريّ: «آفة العلم النّسيان، وترك المذاكرة»[٢].

٦ – وعن الأعمش قال: «كان إسماعيل بن رجاء يجمع صبيان الكُتّاب يحدّثهم، يتحفّظ بذاك»[٣].

٧ – وعن مروان بن محمد قال: سمعت الليث بن سعد يقول: «تذكّر ابن شهاب ليلة بعد العشاء حديثاً وهو جالس متوضئاً، فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح» قال راويه: «جعل يتذاكر الحديث»[٤].

وهكذا مَنْ جاء بعدهم سلكوا سبيلهم وانتهجوا نهجهم في مذاكرة الحديث، حرصاً على حفظ ما علموا، واستزادة من علم ما لم يعلموا.

قال ابن المعتز: «مَنْ أكثر مذاكرة العلماء لم ينسَ ما علم، واستفاد ما لم يعلم»[٥].

---

(١) أخرجه الدارميّ (٤٨٠/١) وسنده صحيح.

(٢) أخرجه الدارميّ (٤٨٧/١).

(٣) أخرجه الدارميّ (٤٨١/١)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم (٤٥٣/١) وسنده صحيح.

(٤) أخرجه الدارميّ (٤٨٥/١) وسنده صحيح.

(٥) انظر: الجامع للخطيب (٤١٥/٢).

المبحث الرابع: **التثبت والاحتياط والسؤال عن الإسناد**.

ويحوي تمهيداً وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تثبّت الصحابة والتابعين، واحتياطهم في نقل السنة.

المطلب الثاني: عناية السلف بالإسناد والسؤال عنه.

المطلب الثالث: متى بدأ السؤال عن الإسناد؟.

تمهيد:

إنّ التّثبت والتّحري والاحتياط أصل شرعيّ عام في كلّ ما يقوله المسلم وينقله، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[(١)]. وقال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[(٢)]. وعن أبي هريرة ﷺ، أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**كفى بالمرء كذباً أن يحدّث بكلّ ما سمع**» رواه مسلم[(٣)].

وفي الحديث تحذير من أن ينقل المسلم كلّ ما يسمعه دون تحرٍّ وتثبت.

وعن أبي هريرة ﷺ أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إنّ العبد ليتكلّم بالكلمة ما يتبيّن ما فيها يزل بها إلى النّار أبعد ما بين المشرق والمغرب**». متفق عليه[(٤)].

وهذا الحثّ على النّظر فيما يتكلّم به المرء وتبيّنه وتحرّيه فيما يقوله أو ينقله من كلام النّاس، فكيف بما ينقله عن النّبيّ ﷺ أو ينسبه للدّين، فلا

(١) سورة الإسراء: آية (٣٦).

(٢) سورة ق: آية (١٨).

(٣) في المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، رقم (٥).

(٤) أخرجه البخاريّ في الإقامة، باب حفظ اللّسان رقم (٦٤٧٧)، ومسلم: كتاب الزهد، باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار رقم (٢٩٨٨).

شك أنّه بمزيد التحري قمين، وبشديد الاحتياط والتثبت جدير.

وفي حديث جابر بن سمرة أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**من حدّث عني بحديث يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين**» رواه مسلم(١).

وفي حديث المغيرة أنّه ﷺ قال: «**إنّ كذباً عليَّ ليس ككذب على أحد، فمن كذَب عليّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النّار**» رواه البخاري ومسلم(٢).

وفي الحديثين حثّ على التّحريّ والتّثبت حتى لا يلحقه ما فيهما من وصف ووعيد.

وقد حثّ النّبيّ ﷺ أصحابه على التّحري عند تحمل السّنة وعند أدائها في قوله ﷺ: «**نضّر الله امرءاً سمع مقالتي، فوعاها، فأدّاها كما سمعها، فربّ مبلّغ أوعى من سامع**» أخرجه أحمد(٣).

فالتّحري والتثبت عند التحمل في قوله ﷺ: «**فوعاها**».

والتّحري والتثبت عند الأداء في قوله ﷺ: «**فأداها كما سمعها**».

---

(١) في المقدمة، باب الرواية عن الثقات وترك الكذابين رقم (١).

(٢) أخرجه البخاريّ: كتاب الجنائز، باب ما يكره من النّياحة على الميت رقم (١٢٩١)، ومسلم: في المقدمة، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ رقم (٦).

(٣) المسند (١٨٣/٥) وقد تقدم تخريج الحديث (ص٧٨).

المطلب الأوّل: **تثبت الصّحابة والتابعين واحتياطهم في نقل السنة**.

أخذ أصحاب النّبيّ ﷺ بمنهجه في نقل الأخبار، وعملوا بما أمروا به من التثبت، والوعي لما سمعوا، والأداء كما سمعوا.

وممّا رُوِي من تحرِّي الصّحابة ﷺ:

١- ما روى قبيصة بن ذؤيب قال: «**جاءت الجدّة إلى أبي بكر تلتمس أن تُوَرَّث، فقال: ما أجدُ لك في كتاب الله شيئاً، وما علمتُ أنّ رسول الله ﷺ ذكر لكِ شيئاً، ثم سأل النّاس، فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السّدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر -رضي الله عنه**» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه[١].

قال الذهبي: «وكان أبو بكر أوّل من احتاط في قبول الأخبار»[٢] وذكر الرواية السّابقة.

٢ - عن أبي سعيد الخدريّ ﷺ قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذْ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قال: استأذنت ثلاثاً، فلم يؤذن لي،

(١) أخرجه أبو داود في السنن (١٢١/٣) رقم (٢٨٩٤)، والترمذي (٤٢٠/٤) رقم (٢١٠١)، وابن ماجه (٩٠٩/٢) رقم (٧٢٢)، وأحمد (٢٢٥/٤) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٨٢/٣): إسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته صورة المرسل.

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/١).

فرجعتُ، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع**». فقال: والله لتقيمنَ عليه بينة. أمنكم أحدٌ سمعه من النّبيّ ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلاّ أصغر القوم، فكنتُ أصغر القوم فقمتُ معه، فأخبرتُ عمر أنّ النّبيّ ﷺ قال ذلك» متفق عليه[(١)].

وفي رواية أبي داود: «فقال عمر لأبي موسى: أما إنّي لم أتهمك ولكن خشيتُ أن يتقوّل النّاسُ على رسول الله ﷺ»[(٢)].

٣ – وروى البخاري[(٣)] ومسلم[(٤)] أنَ عمر الخطّاب استشار النّاس في إملاص المرأة، فقال المغيرة بن شعبة: شهدتُ النبيّ ﷺ قضى فيه بغرة: عبد أو أمة. فقال عمر: ائتني بمن يشهد معك، فشهد له محمد بن مسلمة».

٤ – وعن علي بن أبي طالب قال: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدّثني غيره استحلفته فإذا حلف صدّقته، وإنّ أبا بكر حدّثني –وصدق أبو بكر– أنّه سمع النبيّ ﷺ قال: «**ما من رجل يذنب ذنباً فيتوضأ، فيحسن الوضوء، ويصلي ركعتين فيستغفر الله –عزّ وجلّ– إلاّ غفر له**» رواه أبو داود[(٥)] وأحمد[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (٦٢٤٥)، ومسلم: كتاب الأداب، باب الاستئذان، رقم (٢١٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن (٣٧٢/٥) رقم (٥١٨٤).

(٣) كتاب الديات، باب جنين المرأة رقم (٦٩٠٥).

(٤) كتاب القسامة، باب دية الجنين رقم (١٦٨٣).

(٥) السنن كتاب الوتر باب في الاستغفار (١٥٢١) وسنده صحيح.

(٦) المسند (١٥٤/١ – ١٧٤).

ولا تدل هذه الأخبار على أنّهم ﷺ لا يقبلون إلاّ ما يرويه اثنان فأكثر، بل هذا منهم على سبيل التثبت والاستظهار، فالأخبار التي قبلوها مما لم يَروه إلاّ راوٍ واحد كثيرة متضافرة(١).

قال الشّافعيّ: «لا يطلب عمر مع رجل أخبره آخر إلاّ على أحد ثلاثة معاني: إمّا أن يحتاط فيكون، وإن كانت الحجّة تثبت بخبر الواحد فخبر اثنين أكثر وهو لا يزيدها إلاّ ثبوتاً...» ثم ذكر المعنى الثاني وهو أنّه لم يعرف المخبر فيقف عن خبره، والمعنى الثالث: أن يكون المخبر له غير مقبول القول؛ ثم قال: «فإن قال قائل: فإلى أي المعاني ذهب عمر؟ قلنا: أمَّا في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط؛ لأنّ أبا موسى ثقة أمين عنده» واستدل بقول عمر ﷺ: «أما إني لم أتهمك، ولكني خشيت أن يتقوَل الناس على رسول الله»(٢).

وقد حذا التابعون حذو أصحاب النبيّ ﷺ في التثبت والاحتياط لقبول الحديث، فكانوا يتثبتون من الراوي بكل وسيلة تطمئن إليها قلوبهم.

ومن ذلك:

١ – قال يزيد بن أبي حبيب: «إذا سمعتَ الحديث فانشده كما تنشد الضّالة، فإن عُرف فخذه، وإلاّ فدعه»(٣).

---

(١) انظر بعضها في كتاب السنة قبل التدوين (ص١١٩ – ١٢٢).

(٢) انظر: الرّسالة (ص٣٨١ – ٣٨٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (١/١٩).

٢- وسمع شعبة بن الحجّاج عبدالله بنَ دينار يحدّث في الولاء وهبته، عن عبدالله بن عمر، فيستحلفه هل سمعه من ابن عمر، فيحلف له[١].

وهذا منهم من باب التثبت والاستيثاق والتّأكد مما يسمعون، حرصاً منهم على حفظ حديث النبيّ ﷺ.

(١) انظر: الجرح والتعديل (١/١٧٠).

المطلب الثاني: عناية السّلف بالإسناد، والسّؤال عنه.

للإسناد مكانة وأهمية في الإسلام فقد تلقّى الصّحابةُ الدّين عن النّبيّ ﷺ، وعنهم تلقّى التّابعون، وعن التّابعين تلقى أتباعهم، مصداقاً لقوله ﷺ: «**تسمعون ويُسْمَع منكم، ويُسْمع ممَّن يَسْمع منكم**». أخرجه أبو داود وأحمد[١].

وقد كان السّلف يحرصون على طلب الإسناد لَما يسمعون، ويحثون على طلبه، قال الشّافعيّ: «مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل، يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى وهو لا يدري»[٢].

وقال سفيان بن عيينة: «حدّث الزّهريّ يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أترقى السّطح بلا سُلَّم؟!»[٣].

وقال بقية بن الوليد: «ذاكرتُ حماد بن زيد بأحاديث، فقال: ما أجْوَدَها لو كان لها أجنحة -يعني إسناد-»[٤].

وما ذكر من حرص السلف على الإسناد وتطلبهم له لعلمهم بأهميته في بيان حال الرواية؛ قال القاضي عياض: "فاعلم أولا أن مدار الحديث على الإسناد فيه، فبه تتبيّن صحته ويظهر اتصاله"[٥].

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٨/٤) رقم (٣٦٥٩)، وأحمد في المسند (٣٢١/١) وسنده صحيح.

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوي (٥/٣).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٩٦/٥)، وشرح العلل لابن رجب (٣٦١/١).

(٤) انظر: شرح العلل (٣٦١/١).

(٥) انظر: الإلماع (ص١٩٤).

وممّا روي عن السّلف في بيان أهميّة الإسناد:

١– قال ابن المبارك: «الإسناد من الدّين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[١].

٢– قال سفيان الثوريّ: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن سلاح فبأيّ شيء يقاتل؟!»[٢].

٣– وقال شعبة بن الحجّاج: «كلّ حديث ليس فيه حدّثنا وأخبرنا، فهو خلّ وبقل»[٣].

٤– وقال الأوزاعيّ: «ما ذهاب العلم إلاّ ذهاب الإسناد»[٤].

وقد عدّ جماعة من أهل العلم الإسناد من خصائص هذه الأمّة:

١ – قال محمد بن حاتم بن المظفر: «إن الله أكرم هذه الأمّة وشرّفها وفضّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنّما هي صحف في أيديهم...»[٥].

٢ – وقال أبو حاتم الرّازيّ: «لم يكن في أمّة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرّسل إلاّ في هذه الأمّة»[٦].

---

(١) رواه مسلم في المقدمة، باب في أن الإسناد من الدّين رقم (٣٣).

(٢) انظر: المجروحين لابن حبان (١/٢٧).

(٣) انظر: المحدّث الفاصل (ص٥١٧).

(٤) انظر: شرح العلل لابن رجب (١/٣٦).

(٥) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٨٥).

(٦) انظر: شرف أصحاب الحديث (٨٧ – ٨٨).

٣ – وقال محمد بن أحمد: ((بلغني أنّ الله خصّ هذه الأمّة بثلاثة أشياء، لم يعطها مَنْ قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب))(١).

٤ – وقال ابن حزم: ((نقل الثّقة عن الثّقة يبلغ به النبيّ ﷺ مع الاتصال نقل خصّ اللهُ –عزّ وجلّ– به المسلمين دون سائر أهل الملل كلّها...))(٢).

٥ – وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((علم الإسناد والرّواية مما خصّ اللهُ به أمّة محمّد ﷺ وجعله سلّماً إلى الدّراية))(٣).

(١) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٨٥).

(٢) انظر: الفصل (٢١٩/٢).

(٣) انظر:مجموع الفتاوى (٩/١).

المطلب الثالث: متى بدأ السّؤال عن الإسناد؟

تقدّم أنّ التثبت والتوقي بدأ في فترة مبكرة[١] لكن كثرة السّؤال عن الإسناد والتفتيش عنه ازداد بعد وقوع فتنة عبدالله بن سبأ في آخر خلافة عثمان بن عفّان ﷺ، ولم يزل استعمال الإسناد منتشراً ويزداد السّؤال عنه مع انتشار أصحاب الأهواء بين المسلمين وكثرة الفتن.

ومن الأدلة على ذلك:

١- قول مجاهد: جاء بُشير العدويّ إلى ابن عباس فجعل يحدّث، ويقول: قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنّا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما رَكِب الناسُ الصّعب والذّلول لم نأخذ من النّاس إلاّ ما نعرف»[٢].

٢ – وقال محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر لأهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[٣].

---

(١) انظر: (ص ١٨٣).

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء رقم (٢٢).

(٣) المصدر السابق.

٣ - وروى الرّامهرمزيّ في المحدث الفاصل[1]، عن يحيى بن سعيد القطّان: أنّ الشّعبيّ أوّل من فتّش عن الإسناد.

والأثر السابق عن ابن سيرين يدل على مدى اهتمام الصّحابة والتابعين بالإسناد في ذلك الزّمن المبكّر، إذ الفتنة قد حدثت في حدود سنة خمس وثلاثين، وفي تلك الفترة كان كثير من كبار الصّحابة أحياء وقد تأخّرت وفيات كثير من الصّحابة الذين شاهدوا الفتن.

وبداية السؤال عن الإسناد من مداخل أعداء السنة وبخاصة المستشرقين في الطعن فيها ولذا قالوا بتأخر السؤال عن الإسناد فقال (شاخت): إن الفتنة المذكورة في كلام محمد بن سيرين هي فتنة مقتل الوليد بن يزيد (سنة ١٢٦هـ) علماً بأنّ وفاة ابن سيرين كانت سنة (١١٠هـ)، ولو أنصف (شاخت) وفكّر بنزاهة وموضوعية لما قال: إنّ ابن سيرين يتحدّث عن فتنة وقعتْ بعد وفاته بست عشرة سنة، ومقصده من قوله هذا إثبات تأخير السؤال عن الإسناد ليطعن في السنة من هذا الباب.

وقال (رونبسون) إن المراد الفتنة التي وقعت في خلافة عبدالله بن الزبير واقتتاله مع الأمويين، وكان ذلك سنة (٧٥هـ)، وهذا بعيد - أيضاً - لأنّ عبارة ابن سيرين تقول: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد» ولم يقل: «كنا لا نسأل عن الإسناد». وهذه العبارة التي استخدمها تفيد أنّه يتكلّم عن شيوخه من الصّحابة، ثم إنّ الفتنة إذا أطلقت فهي الفتنة الكبرى التي عمَ

---

(١) (ص٢٠٨).

ضررها بلاد الإسلام، وإذا قيل الفتنة بالتعريف (بأل) التي هي للعهد فهي الفتنة المعهودة التي لا يجهلها أحد، والحقّ أنّ البحث عن الإسناد بدأ في زمن الصّحابة، ودليله سؤال عمر ﷺ أبا موسى الأشعريّ وغيره أن يأتوا بشاهد على صحة ما رووا من الأحاديث، وهذا طلب أشد من طلب عموم السّند؛ إذ هو طلب لإثبات نسبة الكلام إلى النبيّ ﷺ وكلام ابن سيرين دليل لهذا التقدم في طلب الإسناد.

أمّا قوله: «**لم يكونوا يسألون عن الإسناد**» فإنّ معناه يساوي كلام ابن عباس لبشير العدويّ الذي استنكر على ابن عباس عدم إصغائه لحديثه، فقال ابن عباس: «**إنّا كنّا مرّة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناسُ الصّعب والذّلول لم نأخذ من النّاس إلا بما نعرف**». وهذا مطابق لكلام ابن سيرين ومعنى: «**لما ركب الناس الصّعب والذلول**» أي أصابتهم الفتن فأصبحوا يتوسلون بكلّ وسيلة لتحقيق مآربهم(١).

(١) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص٤٤)، والفكر المنهجي عند المحدثين (ص٥٩).

المبحث الخامس: نقد الرّواة وكشف الكذّابين، وظهور علم المصطلح، وبخاصة علم الجرح والتعديل.

ويحوي تمهيداً ومطلبين:

المطلب الأول: نشأته وتطوره.

المطلب الثاني: ظهور المصنفات في الرّجال، والمصطلح.

تمهيد:

النّقد في اللّغة: تمييز الدّراهم وإخراج الزّيف منها، ومعرفة جيّدها من رديئها، ثم نقل هذا المعنى إلى تمييز وفحص كلّ جيد عن الردي[(١)].

والمراد بنقد الرّواة: الحكم عليهم توثيقاً وتجريحاً[(٢)].

الأصل الشّرعيّ في الكلام على الرّواة ونقدهم:

أثنى الله -جل وعلا- في القرآن الكريم على الصّحابة إجمالاً، وذمّ المنافقين إجمالاً، ووردت آيات في الثناء على أفراد معينين من الصّحابة، وآيات في التنبيه على نفاق أفراد معينين، وعلى جرح أفراد معينين، وأشهر ما جاء في هذا قوله تعالى: ﴿ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[(٣)]، نزلت في رجل بعينه، وهي مع ذلك قاعدة عامة.

وثبتت عن النّبيّ ﷺ أحاديث كثيرة في الثناء على أصحابه جملة، وعلى أفراد معينين منهم، وأخبار أُخَر في ذمّ بعض الفرق إجمالاً كالخوارج، وفي تعيين المنافقين، وذمّ أفراد مُعَيَّنين[(٤)].

---

(١) انظر: لسان العرب، والقاموس المحيط، مادة (نقد).

(٢) انظر: منهج النقد عند المحدثين للأعظميّ (ص٥).

(٣) سورة الحجرات: آية (٦).

(٤) انظر: علم الرجال وأهميته للمعلميّ (ص١٨)، وانظر أمثلة ذلك في رياض الصالحين، باب ما يجوز من الغيبة (ص٥٤٦).

الباعث على نقد الرّواة:

كان باعث الصّحابة والأئمّة من بعدهم على نقد الرّواة وكشف الضعفاء منهم حماية الدّين، والنّصيحة لرسول الله ﷺ وأداء الأمانة، وبيان الحق من الباطل.

ويبيّنه ما روي عنهم في ذلك:

١- ذكر ابن المبارك رجلاً، فقال: «يكذب، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن تغتاب؟ قال: اسكتْ! إذا لم نبيّن كيف يُعْرَف الحقّ من الباطل؟!»[(١)].

٢ – وروي عن ابن عليّة أنّه قال في الجرح: «إنّ هذا أمانة، وليس بغيبة»[(٢)].

٣ – وقال يحيى بن سعيد: سألت الثوريّ، وشعبة، ومالكاً، وسفيان بن عيينة عن الرّجل واهي الحديث، فأُسأل عنه؟ فأجمعوا أن أقول: ليس هو ثبتاً، وأن أبيّن أمره»[(٣)].

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٤٩/١).

(٢) انظر: شرح العلل لابن رجب (٣٤٩/١).

(٣) انظر: المحدث الفاصل (ص٥٩٤)، والجرح والتعديل (٢٤/٢)، والكامل (١١٣/١)، والأباطيل والمناكير (٨/١).

٤ – وقال ابن مهدي: «مررتُ مع سفيان الثوريّ برجل، فقال: كذّاب، واللهِ لولا أنّه لا يحل لي أن أسكتَ لسكتُّ»(١).

٥ – وقال محمد بن بندار الجرجانيّ: «قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبدالله: إنّه ليشتد عليّ أن أقول: فلان كذّاب، وفلان ضعيف؟ فقال لي: إذا سكتَّ أنتَ، وسكتُّ أنا، فمتى يَعرف الجاهلُ الصحيحَ من السّقيم؟!»(٢).

٦ – قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه(٣): «وإنّما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا عنه، لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدّين إنّما تأتي بتحليل، أو تحريم، أوأمر أونهي، أوترغيب أوترهيب، فإذا كان الرّاوي لها ليس بمعدن للصّدق والأمانة، ثم أقدم على الرّواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين...».

٧ – وقال ابن الأثير في جامع الأصول: «قد عاب بعضُ من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرّجال؛ لأنّهم لم يقفوا على الغرض من ذلك، ولا أدركوا المقصد فيه، وإنّما حمل أصحاب الحديث على الكلام في

(١) انظر: الأباطيل (١/٩).
(٢) المصدر السّابق (١/١٠).
(٣) (١/٢٨).

الرّجال وتعديل من عدّلوا، وجرح من جرحوا، الاحتياط في أمور الدّين، وحراسة ما دونوه، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنى الإسلام وأساس الشّريعة...»[١].

٨ – وقال النّووي في "رياض الصّالحين"[٢]: باب ما يباح من الغيبة: اعلم أنّ الغيبة تباح لغرض صحيح شرعيّ لا يمكن الوصول إليه إلاّ بها وهي ستة أسباب، وذكر منها السّبب الرّابع فقال: تحذير المسلمين من الشّر ونصيحتهم وذلك من وجوه منها: جرح المجروحين من الرواة والشّهود وذلك جائز **بإجماع** المسلمين، بل **واجب** للحاجة».

٩ – وقال ابن حجر في مقدمة اللّسان[٣]: «فأقام الله طائفة كثيرة من هذه الأمّة للذّب عن سنّة نبيّه ﷺ فتكلّموا في الرّواة على قصد النّصيحة، ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة، بل كان ذلك واجباً عليهم وجوب كفاية».

---

(١) انظر جامع الأصول: (١٣٠/١ – ١٣١).

(٢) (ص٥٤٦).

(٣) (٩/١).

المطلب الأول: **نشأته وتطوره**.

كانت البدايات الأولى للنّقد في تحري الصّحابة ﷺ، واستيثاقهم فيما يروى عن النّبيّ ﷺ وتشدّدهم في ذلك، قال البراء بن عازب: «ما كلّ الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ كان يحدّثنا أصحابنا، وكنّا مشتغلين في رعاية الإبل» أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث[1]، وقال بعده: "وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم وممن هو أحفظ منهم، **وكانوا يشدّدون على من يسمعون منه**".

وليس تشدّدهم اتهاماً لمن يسمعون منه، فلم يثبت أنّ واحداً من الصّحابة رَمَى أخاه بالكذب على رسول الله ﷺ وإنّما كانوا يخشون أن يخطئوا في نقل الحديث فلا يؤدُّونه على وجهه، **ثم بعد فتنة مقتل عثمان** ازدادت الحاجة للسؤال عن الإسناد،وتمحيصه لكثرة الفتن التي قد تَحْمِل على الكذب.

وقد عدّ علماء الجرح والتعديل الصّحابة في الطّبقة الأولى من المزكّين للرّواة، ونقّادهم.

قال الحاكم: «ذكرتُ في كتاب المزكّين لرواة الأخبار أنّهم على عشر طبقات في كلّ عصر منهم أربع، وهم أربعون رجلاً، فالطّبقة الأولى منهم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وزيد بن ثابت، فإنّهم قد جرّحوا، وعدّلوا، وبحثوا في صحة الرّوايات وسقيمها...»[2].

وقال ابن عدي: «ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة

---

(١) (ص١٣٠).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث النوع الثامن عشر (ص٢٢٥ - ٢٢٨).

والتابعين، وتابعي التابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا رجلاً رجلاً»(١).

واهتم التّابعون بدراسة الرّجال والبحث عمّا إذا كانوا عدولاً فينقل حديثهم، أو مجروحين فلا ينقل حديثهم، وممن اشتهر بذلك منهم: الشّعبيّ، وابن سيرين، وسعيد بن جبير(٢)، وكان كلامهم قليلاً بالنسبة لمن جاء بعدهم؛ لأنّ أكثر التابعين عدول، ولا يكاد يوجد في القرن الأوّل ضعيف إلاّ الواحد بعد الواحد، وذلك لقرب العهد من رسول الله ﷺ وشيوع التّقوى والورع(٣).

ثم كانت المائة الثانية: وظهر في أوائلها جماعة من الضّعفاء إمّا من قبل حفظهم أو بدعتهم، وكان التابعون يبيّنون حالهم، فلما انقرض عامة التابعين في حدود سنة مائة وخمسين تكلّم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف من أشهرهم: شعبة، ومالك، ويحيى بن سعيد القطّان، وعبدالرحمن بن مهدي، **ثم أخذ عن هؤلاء تلاميذهم وتوسّعوا فيه لشدّة الحاجة** إليه كالإمام أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وزهير بن حرب، ثم من أخذ عن هؤلاء كالدّارميّ عبدالله بن عبدالرحمن، والبخاريّ، ومسلم وطبقتهم.

وقد ذكر الأئمّة طبقات النّقاد: من عهد الصّحابة إلى أعصارهم؛ وممن عني بذكرهم: ابن حبان، وابن عدي، والحاكم، والذّهبيّ.

---

(١) انظر: الكامل لابن عدي (٤٧/١).

(٢) المصدر السّابق.

(٣) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص١٧٣ – ١٧٥).

فابن حبان ذكرهم في مقدمة المجروحين، وقَسَّمهم ابنُ عدي إلى سبع طبقات في مقدمة الكامل، وذكر الحاكم في النوع الثامن من علوم الحديث أنّهم عشر طبقات وأحال على كتاب له صنّفه فيهم، وصنّف الذّهبيّ رسالة "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" فبلغ بهم ثنتين وعشرين طبقة، آخرهم طبقة شيوخه وأقرانه.

وسأنقل كلام الحافظ ابن حبان في مقدمة المجروحين إذ فيه بيان نشأة الجرح والتعديل وأشهر علماء الحديث ونقاد الرجال:

قال -رحمه الله- بعد أن ذكر تفتيش الصّحابة عن الرّجال: «... ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب (ت٩٣هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت١٠٦هـ)، وسالم بن عبدالله بن عمر (ت١٠٦هـ)، وعلي بن الحسين بن علي (ت٩٣هـ)، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف (ت٩٤هـ)، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة (ت٩٨هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت٩٩هـ)، وعروة بن الزبير بن العوّام (ت٩٤هـ)، وأبو بكر عبدالرحمن بن الحارث بن هشام (ت٩٤هـ)، وسليمان بن يسار (ت بعد سنة مائة).

فجدُّوا في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقه فيها، ولزموا الدين ودعوة المسلمين.

ثم أخذ عنهم العلم وتتبّع الطرق وانتقاء الرّجال، ورحل في جمع السنن جماعةٌ بعدهم منهم: الزّهريّ (ت١٢٤هـ)، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ (ت١٤٤هـ)، وهشام بن عروة بن الزبير (ت١٤٥هـ)، وسعد بن إبراهيم (ت١٢٥هـ)، في جماعة معهم من أهل المدينة، إلاّ أنّ أكثرهم تيقظاً وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همّة الزّهريّ –رحمة الله عليه–».

ثم قال: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن والقدح في الضّعفاء، جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدّين منهم: سفيان بن سعيد الثوريّ (ت١٦١هـ)، ومالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، وشعبة بن الحجّاج (ت١٦٠هـ)، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعيّ (ت١٥٦هـ)، وحماد بن سلمة (ت١٦٧هـ)، واللّيث ابن سعد (ت١٧٥هـ)، وحماد بن زيد (ت١٧٩هـ)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) في جماعة معهم، إلاّ أنّ من أشدّهم انتقاء للسنن وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة: مالك، والثوريّ، وشعبة».

وقال: «ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرّسم في الحديث، والتنقير عن الرّجال والتفتيش عن الضّعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم: عبدالله بن المبارك (ت١٨١هـ)، ويحيى بن سعيد القطّان (ت١٩٨هـ)، ووكيع بن الجرّاح (ت١٩٧هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ)، ومحمد بن إدريس الشّافعيّ (ت٢٠٤هـ) في جماعة معهم، إلاّ أنّ من أكثرهم

تنقيراً عن شأن المحدّثين وأتركهم للضّعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم، لم يتعدوها إلى غيرها، مع لزوم الدّين والورع الشّديد، والتفقه في السّنن رجلان: يحي بن سعيد القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي».

وقال: «...ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختيار وانتقاء الرّجال في الآثار حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتّشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضّعفاء القدح، وبيّنوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار، وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار، جماعة منهم: أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وعلي بن المدينيّ (ت٢٣٤هـ)، وأبو بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وإسحاق بن إبراهيم الحنظليّ (ت٢٣٨هـ)، وعبيد الله بن عمر القواريريّ (ت٢٣٥هـ)، وزهير بن حرب أبو خيثمة (ت٢٣٤هـ) في جماعة من أقرانهم. إلاّ أنّ من أورعهم في الدّين وأكثرهم تفتيشاً عن المتروكين، وألزمهم لهذه الصّناعة على دوام الأوقات: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني -رحمة الله عليهم أجمعين-».

ثم قال: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرّجال في الآثار، جماعة منهم: محمد بن يحيى الذّهليّ (ت٢٥٨هـ)، وعبد الله بن عبدالرحمن الدّارميّ (ت٢٥٥هـ)، وأبو زرعة عبيد الله بن

عبدالكريم الرّازيّ (ت٢٦٤هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاريّ (ت٢٥٦هـ)، ومسلم بن الحجّاج (ت٢٦١هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ) في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرّحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة، والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضّلال والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون، بالسّنن شأنهم دامغون»[1].

(١) مقدمة المجروحين لابن حبان (١/٣٨ – ٥٨).

المطلب الثاني: ظهور المصنفات في الرّجال، والمصطلح.

لم تظهر المصنفات في الرّجال إلاّ في النّصف الثاني من القرن الثاني، ومن أوائل من صنّف فيها اللّيث بن سعد فصنّف كتاب التأريخ(١)، وعبدالله بن المبارك صنّف كتاب التأريخ(٢)، والوليد بن مسلم صنّف التأريخ أيضاً(٣).

ثم تتابعتْ التصانيف في الرّجال، واختلفت أنواعها: فمنهم من صنّف في الطّبقات، ومنهم من صنّف في الضّعفاء، ومنهم من صنّف في الثّقات، ومنهم من جمع بينهما، ثم ظهرتْ تواريخ البلدان المحلية، ثم الكتب الخاصة برجال كتب مخصوصة(٤).

أمّا التّصنيف في اصطلاح المحدّثين فتأخّر، فلم يظهر التّصنيف المستقل فيه إلاّ في القرن الرّابع وقبل ذلك كانت الكتابة في اصطلاح المحدّثين ضمنية في بعض كتبهم مثل: الرّسالة للشافعيّ، ومقدمة صحيح مسلم، وكتابه التمييز، والعلل الصغير للترمذيّ.

ومن أوائل من صنّف في المصطلح: أبو محمد بن خلاد الرّامهرمزيّ (ت٣٦٠هـ) في "المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعيّ"، وأبو عبدالله الحاكم

(١) انظر: التحبير للسّمعانيّ (٢/٣٨١) ترجمة (١٠٤).

(٢) انظر: الفهرست لابن النّديم (ص٣١٩).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (١/٣٠٣).

(٤) انظر: بحوث في تاريخ لسنة للدكتور/ أكرم العمريّ (ص٦١ - ٢٢٠).

(ت٤٠٥هـ) في "معرفة علوم الحديث"، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في "الكفاية في أصول الرّواية".

أمّا قواعد الجرح والتعديل فأوّل من ذكرها ضمن أنواع علوم الحديث الحاكم[١]، وتبعه من صنف بعده في مصطلح الحديث[٢].

(١) انظر: النوع الثامن عشر من معرفة علوم الحديث (ص٢٢٥).

(٢) انظر: بحوث في تاريخ السنة لأكرم (ص٩٦ – ٩٧).

الفصل الثالث: أهم مزايا السنة النّبويّة.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأوَّل: بيان أنَّ السنة وَحيٌ.

المبحث الثاني: بيان أنّ السّنة مفسرة للقرآن، وذِكْر منزلتها منه.

المبحث الثالث: بيان أنَّ السّنة شاملة لجميع أحكام الدّين.

المبحث الرّابع: بيان أنَّ السّنة مُحْكَمَة؛ ليس فيها ما يعارض النّقل الصّحيح، ولا العقل الصّريح.

المبحث الخامس: بيان أنَّ النبيّ ﷺ أُوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً.

المبحث الأوّل: بيان أنّ السّنة وحْيٌ.

دلّت نصوص الشّرع على أنّ السّنة وحيٌّ كان ينزل على النّبيّ ﷺ.

ومن تلك النّصوص الدّالة على ذلك:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[(١)].

قال ابن كثير: ((أيّ ما يقول قولاً عن هوى وغرض، إنّما يقول ما أمر به يبلّغه إلى النّاس كاملاً موفراً، من غير زيادة ولا نقصان))[(٢)].

٢ - وقوله جلّ شأنه: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[(٤)].

قال الشّافعيّ: ((فذكر اللهُ الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة فسمعتُ من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنّة رسول الله))[(٥)].

وقد أخبر -جلّ وعلا- في الآيتين السّابقتين أنّها منزّلة، وأنّها تتلى.

---

(١) سورة النّجم: آية (٣ - ٤).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤١٨/٧).

(٣) سورة الأحزاب: آية (٣٤).

(٤) سورة النساء: آية (١١٣).

(٥) انظر: الرّسالة (ص١١١).

٣ – وعن المقدام بن معديكرب، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**ألا إنّي أوتيتُ الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته، يقول: عليكم بكتاب الله، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا لا يَحل لكم الحمار الأهلي، ولا كلّ ذي ناب من السّباع**» أخرجه أبو داود وغيره[1].

٤ – وعن ابن مسعود أنّ رسول الله ﷺ قال: «**ليس من عمل يقرب إلى الجنة إلاّ قد أمرتكم به، ولا عمل يقرّب من النّار إلاّ قد نهيتكم عنه، لا يستبطئن أحدٌ منكم رزقه، إنّ جبريل ألقى في رُوعي: إنّ أحدا منكم لن يخرج من الدّنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيّها النّاس، وأجملوا في الطّلب، فإن استبطأ أحدكم رزقه فلا يطلبه بمعصية الله، فإن الله لا ينال فضله بمعصية**». أخرجه ابن أبي شيبة وغيره[2].

قال الشّافعيّ: «فكان مما أُلقي في روعه سنته، وهي الحكمة التي

(١) تقدم تخريجه (ص١١١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/١٦٠)، رقم (٣٥٣٣٥)، والحاكم في المستدرك (٢/٤)، وابن أبي الدنيا في القناعة (ص٣٩)، والبغوي في شرح السنة برقم (٤١١١–٤١١٢)، وسنده ضعيف، ويتقوى بشواهد كثيرة منها: حديث المطلب بن حنطب عند الشافعي في الرسالة (ص ١٢٣)، وحديث جابر عند الحاكم (٢/٤)، وحديث الحسن بن علي عند ابن ماجه (٢١٤٤)، وحديث حذيفة عند البزار (٢٩١٤)، انظر: الرسالة للشافعي بتحقيق د.ماهر الفحل (١٢٣) والسلسلة الصحيحة (٨٩٨).

ذكر الله، وما نزل به عليه كتابٌ فهو كتاب الله، وكلٌ جاءه من نعم الله كما أراد الله...»[١].

وقال البغوي: قوله "في روعي " أي: في خلدي ونفسي ومعناه: أوحي إلي[٢].

٥ - عن عبدالله بن عمرو قال: «**كنتُ أكتب كلّ شيء سمعته من رسول الله ﷺ وأريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كلّ شيء سمعته من رسول الله ﷺ ورسول الله بشر يتكلّم في الرّضا والغضب، قال: فأمسكت، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: اكتبْ فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلاّ حقّ -وأشار بيده إلى فمه-**». أخرجه أبو داود، وأحمد، والحاكم[٣].

٦ - عن أبي هريرة ﷺ قال: «إنّ النّاس يقولون: أكثر أبو هريرة ولولا آيتان من كتاب الله عزّ وجلّ ما حدّثتُ حديثاً، ثم تلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾الآية[٤]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ الآية[٥] ثم قال: إنّ إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصّفق بالأسواق، وإنّ إخواننا من الأنصار كان

(١) انظر: الرّسالة (ص١٣٦).
(٢) انظر: شرح السنة (١٤/٣٠٥)، والنهاية (٢/٢٧٧).
(٣) تقدّم تخريجه ص (٣٤).
(٤) سورة البقرة: آية (١٧٤).
(٥) سورة البقرة: آية (١٥٩).

يشغلهم العمل في أموالهم، وإنّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ لشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون» رواه البخاري [١].

وذلك أنّ أبا هريرة جعل ما يحدِّثُ به من أحاديثَ بمنزلة الكتاب، فاستدل على تحريم كتمانه بقوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ الآية.

وممّا جاء عن السّلف في ذلك:

١ – ما رواه سعيد بن المسيب، عن ابن عباس قال: قال سعد بن معاذ: «ثلاث أنا فيهن رجل –يعني كما ينبغي– وما سوى ذلك فأنا رجل من النّاس؛ ما سمعتُ من رسول الله ﷺ حديثاً إلاّ علمتُ أنّه حقّ من الله، ولا كنتُ في صلاة قط فشغلتُ نفسي بغيرها حتى أقضيها، ولا كنتُ في جنازة قطّ فحدثت نفسي بغيرها، ما تقول، وما يقال لها، حتى ينصرف عنها».

قال سعيد بن المسيب: «هذه الخصال ما كنتُ أحسبها إلاّ في نبيّ» [٢].

٢– قال حسّان بن عطيّة: «كان جبريل ينزل على النّبيّ ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن» أخرجه الدّارميّ، والمروزيّ وغيرهما [٣].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم (١١٨).

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١١٩٨/٢).

(٣) أخرجه الدارميّ في السنن (٤٧٤/١)، والمروزي في السنن (ص٣٢)، وابن بطة في الإبانة (٣٤٦/١) رقم (٢٢٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٩٣/١)، (٩٩)، وحسان بن عطية تابعي ثقة والسند إليه صحيح.

وإثبات أنّ السنة وحي لا يعارض اجتهاده ﷺ، فاجتهاده إما أن يُقرّ عليه أو يصوَّب، فإن أقر عليه فهو وحي مآلا، وإن صوب فما أخطأ ﷺ فيه ليس بوحي وتصويبه وحي.

مرتبة السنّة من الكتاب:

إذا تقرّر ما دلّت عليه النّصوص السّابقة من أنّ السّنة وحيّ، فلا نزاع أنّ القرآن الكريم يمتاز عن السنة ويفضل عليها بأنّ لفظه منزّل من عند الله سبحانه وتعالى، متعبّد بتلاوته، معجز للبشر أن يأتوا بمثله، أمّا السنة فليست كذلك في ذلك كلّه.

واختلف في مسألة وهي مرتبة السنَّة من الكتاب في الاعتبار والاحتجاج، هل هي مساوية له أو أنّ الكتاب مقدّم عليها.

فقال طائفة من أهل العلم: إنّ السّنة مساوية للكتاب في الاعتبار والاحتجاج.

وقالت طائفة أخرى: إنّ الكتاب مقدّم على السّنة في ذلك.

وانتصر الشّاطبيّ في الموافقات[1] للقول الثاني وأيّده بأمور منها:

أ - أنّ الكتاب مقطوع به، والسنة مظنونة، والقطع فيها في الجملة لا في التفصيل بخلاف الكتاب فإنّه مقطوع به في الجملة والتفصيل.

ب - أنّ السنَّة إمّا مبيّنة للكتاب أو زيادة عليه، فإن كانت بياناً فهو ثان على المبيَّن في الاعتبار، وإن لم تكن بياناً فلا يعتبر إلاّ بعد أن لا يوجد في الكتاب، وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب.

---

(١) (٤/٧).

جـ – حديث معاذ بن جبل: «**أنّ النّبيّ ﷺ سأله كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: أقضي بسنة رسول الله ﷺ. قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي**...» أخرجه أبو داود والترمذيّ[(١)].

وأما القول الأول القائل بأنّ السّنة مساوية للقرآن في الاحتجاج والاعتبار فيفهم من كلام الخطيب في الكفاية[(٢)] وابن عبدالبر في الجامع[(٣)]، وانتصر له من المتأخرين الشيخ عبدالغني عبدالخالق في "حجيّة السنة"[(٤)].

واستدل له بأدلة منها:

١ – أنّ السنة وحي مثل الكتاب، فلا وجه لتأخرها عنه في الاحتجاج.

٢ – أنّها مبيّنة لكتاب الله، ولا يكون البيان أدنى من مرتبة النّص الأصلي.

---

(١) أخرجه أبو داود في الأقضية، باب اجتهاد الرّأي في القضاء رقم (٣٥٩٢)، والترمذي في الأحكام، باب ما جاء في القضاء كيف يكون رقم (١٣٢٧)، والحديث ضعيف، وممن ضعفه البخاري والترمذي وابن الجوزي وابن طاهر، انظر: التلخيص الحبير (١٨٢/٤).

(٢) (٥٩/١) حيث قال: "باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله وحكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف "

(٣) (٤٠٩/١) حيث قال: "الحديث عن رسول الله حكمه حكم كتاب الله المنزل "

(٤) (ص٥١٣).

٣ - أنّ تأخير السّنة عن الكتاب في الاحتجاج يوجب ترك الأخذ بالآيات التي نصّت على الاحتجاج بالسّنة.

٤ - أنّ الآيات التي نصّت على حجيّة السنة ليس فيها ذكر لتأخر حجيتها عنه[١].

والذي يظهر أنّ ثمرة المسألة تقديم الكتاب عند تعارضه مع السنة عند من يرى تقديمه في الاحتجاج وعدم ذلك عند من يرى تساويهما.

فإن كان كذلك فإنّ الخلاف فيها قليل الجدوى إذ لا يمكن أن تتعارض سنة صحيحة مع كتاب الله، وإن وجد ذلك فهو في الظاهر لا في الواقع كما سيأتي بيانه في المبحث الرّابع.

---

(١) انظر: حجية السنة (ص٥١٣-٥١٩)، والسنة النبوية ومكانتها في التشريع (ص١٨٨)، ومنزلة السنة من الكتاب (ص٤٧١)، وبحوث في السنة المشرفة (ص٢٥-٣٠).

المبحث الثاني: بيان أنّ السنّة مفسرة للكتاب، وذكر منزلتها منه.

إنّ السّنة تفسّر القرآن، وتبيّنه، وتدل عليه، وتعبّر عنه[١]، ولا يستغنى عن السّنة في بيان كتاب الله وفهمه.

روي عن مكحول والأوزاعيّ أنهما قالا: «الكتاب أحوج إلى السّنة من السّنة إلى الكتاب»[٢].

وقال يحيى بن أبي كثير: «السنة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاضٍ على السّنة»[٣].

ومرادهم من ذلك: أنّ السّنة تقضي على الكتاب ببيان المراد منه[٤]. فإذا جاء الكتاب محتملاً لأمرين فأكثر، فإنّه يرجع للسنة لبيان الكتاب والحكم في المراد من الآية.

فمعنى قول بعض السلف: «السّنة قاضية على كتاب الله» صحيح كما تقدّم، وإن كان بعض الأئمّة رأوا أنّ التعبير بالبيان والتفسير أولى من التعبير بقضاء السنة على الكتاب؛ قال الفضيل بن زياد: سمعتُ أبا عبدالله

(١) انظر: العقيدة الواسطيّة (ص٢٥).

(٢) انظر: الإبانة لابن بطّة (٣٤٥/١)، والسّنة للمروزيّ (ص٣٣)، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر (١١٩٤/٢).

(٣) أخرجه الدّارميّ (٤٧٤/١)، والسنة للمروزيّ (٣٣)، وسنده صحيح.

(٤) انظر: جامع بيان العلم (١١٩٤/١)، والموافقات (٨/٤).

-يعني أحمد بن حنبل- وسئل عن الحديث الذي روي: إنّ السّنة قاضية على الكتاب؟ فقال: «ما أجْسُرُ على هذا أن أقوله، ولكني أقول: إنّ السّنة تفسّر الكتاب وتبيّنه»[1].

وللسّنة مع كتاب الله ثلاثة أوجه:

أحدها: أن توافقه من كلّ وجه، فيكون من توارد الأدلة، وتكون مؤكّدة له.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن.

الثالث: أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن.

وهذه الأوجه اتفق أهل العلم على قبولها والاحتجاج بها، وإن اختلفوا في الوجه الثالث من حيث مصدره ومأخذه، هل هو من عند النبيّ ﷺ استقلالاً، أو هو بيان للكتاب وراجع لنصّ القرآن، أو هو وحي أوحي إليه.

قال الشّافعيّ في الرّسالة[2]: «فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنّ سنن النّبيّ ﷺ من ثلاثة أوجه، فاجتمعوا منها على وجهين، والوجهان يجتمعان ويتفرعان؛ **أحدهما**: ما أنزل الله فيه نصّ كتابٍ، فبيّن رسول الله مثل ما نصّ الكتاب، **والآخر**: مما أنزل الله جملة كتاب، فبيّن عن الله معنى ما أراد، وهذان الوجهان اللّذان لم يختلفوا فيهما.

(١) انظر: جامع بيان العلم (١١٩٤/٢).

(٢) (ص١٢١ - ١٢٢).

والوجه الثالث: ما سنّ رسول الله فيما ليس فيه نَصُّ كتابٍ، **فمنهم** من قال: جعل الله له بما افترض من طاعته، وسَبَق في علمه من توفيقه لرضاه: أن يسن فيما ليس فيه نَصُّ كتاب.

ومنهم من قال: لم يسن سنة قط إلاّ ولها أصل في الكتاب، كما كانت سنته لتبيين عدد الصّلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة...

ومنهم من قال: بل جاءته به رسالة الله، فأُثبتَتْ سنته بفرض الله.

ومنهم من قال: أُلقي في روعه كلّ ما سنَّ، وسنّته الحكمة الذي ألقي في روعه من الله، فكان ما ألقي في روعه سنَّته».

وظاهر من كلام الشّافعيّ –رحمه الله– أنّ مراده بالاختلاف في الوجه الثالث ليس الاختلاف على قبوله وحجيته، بل الخلاف في مصدره ومأخذه هل هو راجع للكتاب بوجه، أو اجتهاد منه ﷺ أو وحي غير القرآن.

ولهذا قال بعد كلامه السّابق: «وأيُّ هذا كان فقد بيّن الله أنّه فرض فيه طاعة رسوله، ولم يجعل لأحد من خلقه عذراً بخلاف أمرٍ عرفه من أمر رسول الله، وأنْ قد جعل الله بالناس كلهم الحاجة إليه في دينهم، وأقام عليهم حجّته بما دلّهم عليه من سنن رسول الله ﷺ معاني ما أراد الله بفرائضه في كتابه ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سُنّته ﷺ إذا كانت سنّة مبيِّنة عن الله معنى ما أراد من فروضه فيما فيه كتاب يتلونه، وفيما ليس فيه نص كتاب أخرى، فهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله بل هو لازم بكل حال»[1].

---

(١) الرسالة (ص١٣١).

قال ابن القيم: «ولو كان رسول الله ﷺ لايطاع في هذا القسم -أي القسم الثالث- لم يكن لطاعته معنى وسقطت طاعته المختصة به، وأنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[1]»[2].

وقد تابع الشّافعيَّ على ذكر أوجه السنَّة مع كتاب الله كثير من أهل العلم منهم: محمد بن نصر المروزيّ[3]، وابن القيم، قال في الطّرق الحكمية[4]: «بل السنَّة مع كتاب الله على ثلاث منازل:

المنزلة الأولى: سُنّة موافقة شاهدة بنفس ما شهدت به الكتب المنزّلة.

المنزلة الثانية: سُنّة تفسر الكتاب وتبيّن مراد الله منه، وتقيّد مطلقه.

المنزلة الثالثة: سُنّة متضمّنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبيّنه بياناً مبتدأ، ولا يجوز ردّ واحد من هذه الأقسام الثّلاثة، وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة» اهـ.

ومن أهل العلم من رأى: أنّ السنّة راجعة إلى كتاب الله تفصّل مجمله، وتبيّن مشكله، وليس في السنة أمر إلاّ وقد دلّ القرآن على معناه، وفي كلام الشّافعي – المتقدّم – ذكر لهذا القول.

---

(١) سورة النساء: آية (٨٠).

(٢) انظر: أعلام الموقعين (٣٢٣/٢).

(٣) انظر: السنة له (ص٣٥).

(٤) (ص٩٢)، وانظر أعلام الموقعين (٣٢٣/٢).

فالقسم الثالث عند هؤلاء داخل في القسم الثاني، وممن نصر هذا القول وأيّده الشّاطبيّ في الموافقات[١]، فقال: «السنة راجعة في معناها إلى الكتاب فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره، وذلك لأنّها بيان له وهو الذي دلّ عليه قوله تعالى: ﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[٢] فلا تجد في السنّة أمراً إلاّ والقرآن قد دلّ على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية. وأيضاً فكلّ ما دلّ على أنّ القرآن هو كُلِّية الشريعة وينبوع لها فهو دليل على ذلك لأنّ الله قال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[٣]. وفسّرتْ عائشةُ ذلك بأن خلقه القرآن، واقتصرتْ في خلقه على ذلك، فدل على أنّ قوله وفعله وإقراره راجع إلى القرآن لأنّ الخلق محصور في هذه الأشياء، ولأنّ الله جعل القرآن تبياناً لكلّ شيء، فيلزم من ذلك أن تكون السنة حاصلة فيه في الجملة...».

وزاد بعضُ المتأخرين[٤] قسماً رابعاً، فقال معترضاً على حصر منازل السنّة من القرآن أنّها ثلاثة: إنّ هناك منزلة رابعة وهي السنّة الناسخة للكتاب، المتواترة على رأي الجمهور أو الآحاد على القول بأنها تنسخ القرآن، وذكر أنّ ابن القيم استدرك هذا القسم في أعلام الموقعين[٥].

---

(١) (١٠/٤).

(٢) سورة النحل: آية (٤٤).

(٣) سورة القلم: آية (٤).

(٤) وهو صاحب الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (١/٣٣ – ٣٤).

(٥) (٣٢٤/٢).

وردّ ذلك الشيخ عبدالغني عبدالخالق في كتابه بحوث في السنة[١]، وقال: إن كلام ابن القيم –وإن كان موهما– لكنه لا يدل على ما قصد.

ومما يردّ به هذا القول: أنّ الزيادة إن كانت صحيحة فلا تخرج عن كونها ناسخة أو مخصصة، وكل منهما لا يخرج عن كونها بياناً للكتاب، أو مستقلة أفادت حكماً سكت عنه الكتاب.

وما تقدم نقله عن ابن القيم يدل على ذلك، فإنه قال بعد ذكر المنازل الثلاث للسنة مع الكتاب: " وليس للسنّة مع كتاب الله منزلة رابعة".

أمثلة تبين أوجه السّنة مع الكتاب:

الوجه الأوّل: السّنة الموافقة لما في الكتاب المؤكّدة له.

مثالها: قوله ﷺ: «**بني الإسلامُ على خمس...**» الحديث[٢].

فهو موافق لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٥].

---

(١) (ص٣٤ – ٣٧).

(٢) أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب دعاؤكم إيمانكم رقم (٨) ومسلم كتاب الإيمان رقم (١٦).

(٣) سورة البقرة: آية (٤٣).

(٤) سورة البقرة: آية (١٨٣).

(٥) سورة آل عمران: آية (٩٧).

ومثل قوله ﷺ: «**اتقوا الله في النساء، فإنّهن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله**»[١].

فإنّه موافق لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[٢].

وتوارد النصوص الشرعية وتوافقها كثير مستفيض، وبخاصة في أصول الإسلام ومبانيه، وكُلَّما عَظُم الأمر الشرعي كثر توارد الأدلة عليه من الكتاب والسنة.

الوجه الثاني: السنة المبيّنة للكتاب.

قال محمّد بن نصر المروزيّ في السنة[٣]: «وجدت أصول الفرائض كلّها لا يعرف تفسيرها ولا يمكن تأديتها ولا العمل بها إلاّ بترجمة من النبي ﷺ وتفسير منه، من ذلك: الصّلاة، والزّكاة، والصّيام، والحج، والجهاد، قال الله – عزّ وجلّ–: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾[٤].

فأجمل فرضها في كتابه ولم يفسرها، ولم يخبر بعددها وأوقاتها فجعل رسوله هو المفسِّر لها والمبيّن عن خصوصها وعمومها وعددها وأوقاتها

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ رقم (١٢١٨).

(٢) سورة النساء: آية (١٩).

(٣) (ص٣٦).

(٤) سورة النساء: آية (١٠٣).

وحدودها، وأخبر النبي ﷺ: أنّ الصلاة التي افترضها الله هي خمس صلوات في اليوم والليلة في الأوقات التي بيّنها وحدّدها، فجعل صلاة الغداة ركعتين، والظّهر، والعصر، والعشاء أربعاً أربعاً، والمغرب ثلاثا. وأخبر أنّها على العقلاء البالغين من الأحرار والعبيد، ذكورهم وإناثهم، إلاّ الحُيّض فإنّه لا صلاة عليهن، وفرّق بين صلاة الحضر والسفر، وفسّر عدد الرّكوع والسّجود، والقراءة وما يعمل فيها من التحريم بها، وهو التكبير إلى التحليل منها، وهو التسليم.

وكذلك فسّر النبي ﷺ الزكاة بسنّته فأخبر أنّ الزّكاة إنّما تجب في بعض الأموال دون بعض على الأوقات والحدود التي حدّها وبيّنها، فأوجب الزّكاة في العين من الذهب والفضة والمواشي من الإبل والغنم والبقر السّائمة، وفي بعض ما أخرجت الأرض دون بعض وعفا عن سائر الأموال، فلم يوجب فيها الزكاة...)).

الوجه الثالث: السّنة المتضمّنة لحكم سكت عنه القرآن، فلم ينص عليه ولم يخالفه:

ومن أمثلته تحريم الجمع بين المرأة وعمّتها، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمّتها، والمرأة على خالتها**». متفق عليه[1].

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح: باب لا تنكح المرأة على عمّتها (٥١٠٩)، ومسلم في النكاح: باب تحريم الجمع بين المرأة وعمّتها وخالتها (١٤٠٨).

وتحريم كلّ ذي ناب من السّباع، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «**نهى رسول الله ﷺ عن كلّ ذي ناب من السّباع، وكلّ ذي مخلب من الطّير**» رواه مسلم(١).

---

(١) الصحيح: كتاب الصيد باب تحريم كلّ ناب من السباع رقم (١٩٣٤).

المبحث الثالث: بيان أنّ السّنة شاملة لأحكام الدّين.

إنّ الله -جلّ وعلا- قد جعل الشّريعة التي بعث بها نبيّه محمداً ﷺ خاتمة الشّرائع، ومهيمنة على ما تقدمها منها، وفضّلها عليها، وجعلها باقية إلى قيام السّاعة، وهي عامة لكلّ مكلّف، وعامة في كلّ شيء من الدين أصوله وفروعه دقيقه وجليله، وكما لا يخرج أحد عن رسالته فكذلك لا يخرج حكم تحتاجه الأمة عنها[١].

ومعلوم أنّ هذه الشّريعة الكاملة الشاملة بيانها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وسنته ﷺ موافقة لكتاب الله، ومبينة له وزائدة عليه.

فالسنة شاملة للدين كله، ففيها بيان أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات ربّ العالمين، والأخبار عن الجنة والنار، وما أعدّ الله للمتقين، والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسموات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة ونعتهم، وفيها قصص الأنبياء وأحكام النبيّ ﷺ وقضاياه، وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وذكر أصحابه وفضائلهم، وأزواجه ومناقبهن، وفيها تفسير القرآن وبيان ما فيه من النّبأ والذّكر الحكيم[٢].

---

(١) انظر: أعلام الموقعين (٤٣٢/١).

(٢) انظر: شرف أصحاب الحديث (ص٣٧).

الأدلة على شمول السّنة لأحكام الدّين:

١ – قال الله تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾[١].

قال ابن كثير: «هذه أكبر نعم الله تعالى على هذه الأمّة حيث أكمل تعالى لهم دينه فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبيٍّ غير نبيّهم – صلوات الله وسلامه عليه– ولهذا جعله الله تعالى خاتم الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلاّ ما أحلّه، ولا حرام إلاّ ما حرّمه، ولا دين إلاّ ما شرعه، كلّ شيء أخبر به فهو حقّ وصدق، لا كذب فيه ولا خُلف، كما قال تعالى: ﴿ وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗا ﴾[٢]. أي صدقاً في الأخبار، وعدلاً في الأوامر والنواهي»[٣].

والآية فيها بيان كمال الدين، وكماله بكمال مصادره التي يؤخذ منها وهي الكتاب والسنّة.

٢ – وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ﴾[٤].

---

(١) سورة المائدة: آية (٣).

(٢) سورة الأنعام: آية (١١٥).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (١٢/٢).

(٤) سورة النحل: آية (٨٩).

قال الطّبريّ: «نزّل عليك يا محمد هذا القرآن بياناً لكلّ ما بالناس إليه حاجة من معرفة الحلال والحرام والثواب والعقاب»[(١)].

وبيان كتاب الله لكلّ شيء أظهره لنا رسول الله ﷺ في سننه.

٣ - عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: «**تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يقلّبُ جناحيه في الهواء إلاّ وهو يذكر لنا منه علماً. قال: فقال رسول الله ﷺ: ما بقي شيءٌ يقرّب من الجنة ويباعد من النّار إلاّ وقد بُيّن لكم**». أخرجه الطبرانيّ [(٢)].

٤ - عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّي قد تركتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليَّ الحوض**» أخرجه الحاكم[(٣)].

٥ - عن ابن مسعود رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: «**ليس من عمل يقرّب من الجنّة إلاّ قد أمرتكم به، ولا عمل يقرّب من النّار إلاّ قد نهيتكم عنه**». أخرجه ابن أبي شيبة[(٤)].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٤/١٦١).

(٢) المعجم الكبير (٢/١٦٤٧)، وقال الهيثمي في المجمع (٨/٢٦٤): رجاله رجال الصحيح غير محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ وهو ثقة. وصحّحه الألباني في الصحيحة (١٨٠٣).

(٣) تقدم تخريجه ص (١١٣).

(٤) تقدم تخريجه في المبحث الأول من هذا الفصل ص (٢١٠).

٦ – حديث سلمان ﷺ: «**قيل له: لقد علّمكم نبيُّكم كلّ شيء حتى الخراءة؟! قال سلمان: أجل نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، وأن نستنجي باليمين...**» الحديث. رواه مسلم[1].

٧ –وعن أبي ذر ﷺ أنَ رسول الله ﷺ قال: «**وأيم الله لقد تركتكم على البيضاء ليلها ونهارها سواء** » أخرجه ابن ماجه. [2]

قال ابن القيّم في بيان شمول السنة: «وقد تُوفِّ رسول الله ﷺ وما طائر يقلّب جناحيه في السّماء إلا ذكر للأمّة منه علماً، وعلّمهم كلَّ شئ حتى آداب التخلي، وآداب الجماع، والنّوم، والقيام والقعود، والأكل والشرب، والرّكوب والنزول، والسّفر والإقامة، والصّمت والكلام، والعزلة والخلطة، والغنى والفقر، والصّحة والمرض، وجميع أحكام الحياة والموت، ووصف لهم العرش والكرسي، والملائكة والجنّ، والنّار والجنّة، ويوم القيامة وما فيه، حتى كأنّه رأي العين، وعرّفهم معبودَهم وإلههم أتم تعريف، حتى كأنّهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كماله ونعوت جلاله، وعرّفهم الأنبياء وأممهم، وما جرى لهم، وما جرى عليهم معهم، حتى كانوا كأنهم بينهم، وعرّفهم من طرق الخير والشّر دقيقها وجليلها ما لم يعرّفه نبيٌّ لأمّته قبله، وعرّفهم ﷺ من أحوال الموت وما يكون بعده في البرزخ، وما يحصل فيه من

(١) الصّحيح: كتاب الطّهارة، باب الاستطابة (٢٦٢).

(٢) السنن: المقدمة رقم (٥) وإسناده حسن، وروى نحوه العرباض بن سارية عند ابن ماجه (٤٣) وأحمد (١٢٦/٤)، والحاكم (٩٦/١) وإسناده صحيح، انظر :السلسلة الصحيحة رقم (٩٣٧) و(٦٦٨)

النّعيم والعذاب للروح والبدن ما لم يعرِّف به نبيٌّ غيره، وكذلك عرّفهم ﷺ من أدلة التّوحيد والنّبوة والمعاد والرّد على جميع فرق أهل الكفر والضّلال ما ليس لمن عرفه حاجة من بعده اللهم إلاّ إلى من يبلغه إياه ويبينه ويوضح منه ما خفي عليه. وكذلك عرّفهم ﷺ من مكايد الحروب، ولقاء العدو، وطرق النّصر، والظفر ما لو علموه وعقلوه ورعوه حق رعايته لم يقم لهم عدو أبداً، وكذلك عرّفهم ﷺ من مكايد إبليس، وطرقه التي يأتيهم منها، وما يتحرزون به من كيده ومكره وما يدفعون به شرّه ما لا مزيد عليه، وكذلك عرّفهم ﷺ من أحوال نفوسهم وأوصافها ودسائسها وكمائنها ما لا حاجة لهم معه إلى سواه، وكذلك عرّفهم ﷺ من أمور معايشهم ما لو علموه وعملوه لاستقامت لهم دنياهم أعظم استقامة.

وبالجملة فجاءهم بخير الدّنيا والآخرة برمته، ولم يحوجهم الله إلى أحد سواه، فكيف يظن أنّ شريعته الكاملة التي ما طرق العالم شريعة أكمل منها ناقصة تحتاج الى سياسة خارجة عنها تكملها؟! أو إلى قياس أوحقيقة أومعقول خارج عنها؟!.

ومن ظن ذلك فهو كمن ظنّ أنّ بالناس حاجة إلى رسول آخر بعده.

وسبب هذا كلّه خفاء ما جاء به على من ظَنَّ ذلك، وقلّة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له أصحاب نبيّه الذين اكتفوا بما جاء به، واستغنوا به عما سواه، وفتحوا به القلوب، والبلاد. وقالوا: هذا عهد نبيّنا إلينا، وهو عهدنا إليكم»[(١)].

(١) انظر: أعلام الموقعين (٤/٤٥٤ - ٤٥٦).

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- عمن يقول إن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة هل قوله صواب؟ فأجاب: "هذا قول قاله طائفة من أهل الكلام والرأي كأبي المعالي وغيره، وهو خطأ، بل الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد، ومنهم من يقول: إنها وافية بجميع ذلك، وإنما أنكره من أنكره؛ لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد، وذلك أن الله بعث محمدا ﷺ بجوامع الكلم فيَتَكلّم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كُليّة وقاعدة عامة تتناول أنواعا كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعيانا لا تحصى فبهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد"(١).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٠).

المبحث الرّابع: بيان أنّ السنّة الثابتة مُحْكَمة ليس فيها ما يعارض النّقل الصّحيح، ولا العقل الصّريح.

السّنة محكمة لا يمكن أن يكون فيها ما يعارض كتاب الله، ولا يمكن أن تتعارض سنتان صحيحتان، وذلك أنّ سنة رسول الله ﷺ من عند الله، وهي من علمه، ويمتنع أن يخبر تعالى بنقيض علمه.

فيستحيل أن يقع تعارض بين السنة، وبين كتاب الله، أو ما صح من السنن في نفس الأمر وواقعه، أمّا من جهة نظر المجتهد فممكن، ويكون سببه القصور في فهم السنة والتأليف بين النصوص.

قال الشّافعي: «وأحكام الله وأحكام رسوله لا تختلف وهي تجري على مثال واحد»(١).

وقال ابن خزيمة: "لا أعرف أنَه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما"(٢).

وقال ابن القيم: «لم تأت سنة صحيحة واحدة عن رسول الله تناقض كتاب الله وتخالفه البتة، كيف ورسول الله ﷺ هو المبَيِّن لكتاب الله، وعليه أنزل، وبه هداه الله، وهو مأمور باتباعه، وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده، ولو ساغ ردّ سنن رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك أكثر السنن وبطلت بالكلية، فما من أحد يُحْتَج عليه بسنة صحيحة يخالف

---

(١) انظر: الرسالة (ص١٨٧).

(٢) انظر: الكفاية (٢/٥٥٨).

مذهبه ونحلته، إلاّ ويمكن أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها ويقول: هذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق فلا تقبل...»[١].

وقال أيضاً: «ونحن نقول قولاً كلياً نشهد الله عليه وملائكته أنّه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن، ولا ما يخالف العقل الصّريح، بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له، وتفصيل لما أجمله، وكلّ حديث ردّه من ردّ الحديث لزعمه أنّه يخالف القرآن، فهو موافق للقرآن مطابق له»[٢].

الأدلة على أنّ السّنة محكمة:

١ – أنّ ما جاء به الرسول ﷺ هو من علم الله، فما أخبر به فالله أخبر به، وهو سبحانه يخبر بعلمه يمتنع أن يخبر بنقيض علمه [٣].

قال تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾[٤].

فنفى أن يقع فيما كان من عند الله الاختلاف البتة، ولو كان فيه ما يقتضي قولين مختلفين لم يصدق عليه هذا الكلام على كلّ حال[٥].

(١) انظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (ص٩٢).

(٢) انظر: مختصر الصواعق (ص٥٠٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٦٤).

(٤) سورة النساء: آية (٨٢).

(٥) انظر: الموافقات (٤/٧٠).

٢ - قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ الآية [(١)].

والآية صريحة في رفع الكتاب والسنة للتنازع والاختلاف، فإنّه ردّ المتنازعين إليهما، وليس ذلك إلاّ ليرتفع الاختلاف، ولا يرتفع الاختلاف إلاّ بالرّجوع إلى شيء واحد، ولو كان فيه ما يقتضي الاختلاف لم يكن في الرّجوع إليه رفع التنازع.

وكذلك جميع الآيات الواردة في ذم الاختلاف، والأمر بالرّجوع إلى الكتاب والسنّة كلّها قاطعة في أنّه لا يمكن أن يكون في الكتاب والسنة تعارض واختلاف، وإنّما هي على مأخذ واحد وقول واحد[(٢)].

٣ - أنّ عامة أهل الشّريعة أثبتوا في القرآن والسنة الناسخ والمنسوخ على الجملة، وحذروا من الجهل به ومن الخطأ فيه، ومعلوم أنّ النّاسخ والمنسوخ إنّما هو فيما بين دليلين يتعارضان بحيث لا يصح اجتماعهما بحال، وإلاّ لما كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً.

ولو كان الاختلاف في النصوص من الدين لما كان لإثبات الناسخ والمنسوخ فائدة، ولكان الكلام في ذلك كلاماً فيما لا يجني ثمرة إذا كان يصح العمل بهما ابتداء ودواماً استناداً إلى أن الاختلاف في النّصوص واقع وجائز.

---

(١) سورة النساء: آية (٥٩).

(٢) انظر: الموافقات (٤/٧٠).

٤ – أنّه لو كان في الشّريعة مساغ للخلاف لأدى إلى تكليف ما لا يطاق؛ لأنّ الدليلين إذا فرضنا تعارضهما، وفرضنا أنّهما مقصودان للشارع، فإمّا أن يقال: إنّ المكلّف مطلوب بمقتضاها، أو لا، أو مطلوب بأحدهما دون الآخر.

فالأول: يقتضي افعل لا تفعل، لمكلف واحد، من وجه واحد، وهو عين التكليف بما لا يطاق.

والثاني: باطل لأنّه خلاف الفرض.

وكذلك الثالث: إذا كان الفرض توجه الطلب بهما، فلم يبق إلاّ الأوّل فيلزم منه ما تقدم.

وإن قيل: ينظر في كل دليل إلى حالة دون الأخرى، أو شخص دون الآخر، فلا يكون حينئذ خلاف، وهذا هو المطلوب.

٥ – اتفاق العلماء على إثبات الترجيح بين الأدلة المتعارضة إذا لم يمكن الجمع، وأنه لا يصح إعمال أحد الدليلين المتعارضين جزافاً من غير نظر. والقول بوقوع الخلاف بين الأدلة يرفع باب الترجيح جملة، إذ لا فائدة فيه، ولا حاجة إليه على فرض ثبوت الخلاف.

٦ – أنّه شيء لا يتصور؛ لأنّ الدليلين المتعارضين إذا قصدهما الشارع مثلاً لم يتحصل مقصوده؛ لأنّه إذا قال في الشيء الواحد: افعل لا تفعل، لا يمكن أن يكون المفهوم منه طلب الفعل ولا تركه، فلا يتحصل للمكلف فهم التكليف(١).

---

(١) انظر: هذه الأدلة في الكفاية للخطيب (٢/٥٥٨)، والموافقات للشاطبي (٤/٧٠-٧٢).

والسّنة لا تنافي العقل الصّريح ومن قال: إنّ العقل يخالف النّقل الصحيح أخطأ في خمسة أصول: أحدها: أنّ العقل الصّريح لا يناقضه، الثاني: أنه يوافقه، الثالث: أن ما يدعونه العقل المعارض ليس بصحيح، الرابع: أنّ ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصّريح، الخامس: أنّ ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتها بل يناقضها[1].

ومن الأدلة على أنّ السنّة لا تنافي العقل:

١ – أنّ الأدلة نصبت في الشّريعة لتتلقاها عقول المكلفين حتى يعملوا بمقتضاها من الدّخول تحت أحكام التكليف، ولو عارضت هذه الأدلة العقل ونافته لم تتلقها، فضلاً عن أن تعمل بمقتضاها.

٢ – أنّها لو عارضت العقل لكان التكليف بمقتضاها تكليفاً بما لا يطاق، وذلك من جهة التكليف بتصديق ما لايصدقه العقل ولا يتصوره بل يتصور خلافه ويصدقه.

٣ – أنّ مورد التكليف هو العقل فإذا فقد ارتفع التكليف، وَعُدّ فاقده كالبهيمة المهملة، فلو جاءت على خلاف ما تقتضيه لكان لزوم التكليف على العاقل أشدَّ من لزومه على المعتوه والصّبي والنائم، إذ لا عقل لهؤلاء يصدق أو لا يصدق، بخلاف العاقل الذي يأتيه ما لا يمكن تصديقه.

ولما كان التكليف ساقطاً عن هؤلاء لزم أن يكون ساقطاً عن العقلاء أيضاً وذلك مناف لوضع الشّريعة فكان ما يؤدي إليه باطلاً.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٦٣/١٦).

٤ – لو كان كذلك لكان الكفّار أَوْلى مَنْ ردّ الشّريعة به؛ لأنّهم كانوا في غاية الحرص على رَدِّ ما جاء به رسول الله ﷺ حتى كانوا يفترون عليه، فيقولون: ساحر، ومجنون، ولو كانت سنته تخالف العقل لكان أَوَّل ما يقولون: إنّ هذا مخالف للعقول أو ما أشبه ذلك، فلما لم يكن من ذلك شيء دلّ على أنّهم عقلوا ما فيه، وعرفوا جريانه على مقتضى العقول.

٥ – أنّ الاستقراء دلّ على جريانها على مقتضى العقول بحيث تصدقها العقول الرّاجحة، وتنقاد لها طائعة أو كارهة، ولا كلام في عناد معاند، ولا في تجاهل متعالم(١).

(١) انظر هذه الأدلة في الموافقات للشاطبي (١٤/٣ – ١٥).

المبحث الخامس: بيان أنّ النّبيّ ﷺ أوتي جوامع الكلم، واختُصر له الكلام اختصاراً.

من خصائص النّبيّ ﷺ أنّه أُوتي جوامع الكلم واختُصر له الكلام اختصاراً، ومِمَّنْ ذكر ذلك: ابن دحية الكلبيّ(١)، والنوويّ(٢)، والخيضريّ(٣)، وغيرهم.

ومن الأدلة على أنّه ﷺ أُوتي جوامع الكلم:

١- عن أبي هريرة، أنّ رسول الله ﷺ قال: «**بعثتُ بجوامع الكلم، ونصرتُ بالرّعب، وبينما أنا نائم أُتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي**». أخرجه البخاريّ(٤)، ومسلم(٥).

٢ - عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن جدّه، أنّ النّبيّ ﷺ سئل عن البِتْع والمِزْر، قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه، فقال: «**أنهى عن كلّ مسكر أسكر عن الصّلاة**». أخرجه مسلم(٦).

---

(١) انظر: نهاية السّول في خصائص الرّسول (ص٨٦).

(٢) انظر: الرّوضة (٧/١٦).

(٣) انظر: اللفظ المكرم (٢/١٨١ - ١٨٤).

(٤) أخرجه في مواضع من صحيحه منها في الجهاد: باب قول النبي ﷺ: نصرتُ بالرّعب (٢٩٧٧)، وفي التعبير: باب رؤيا الليل (٦٩٩٨)، وفيه: «**مفاتيح الكلم**»، وفي التعبير: باب المفاتيح في اليد (٧٠١٣)، وفي الاعتصام: باب بعثت بجوامع الكلم (٧٢٧٣).

(٥) كتاب المساجد في أوله رقم (٥٢٤) بلفظ: «**فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم**... »، وفي لفظ: «**بعثت بجوامع الكلم** ».

(٦) الصحيح، كتاب الأشربة: باب بيان أنّ كل مسكر خمر (٥٢٦٤).

٣ – عن عمرو بن العاص قال: «**خرج علينا رسول الله ﷺ كالمودّع فقال: أنا محمد النبي الأمي –قال ذلك ثلاث مرات– ولا نبي بعدي، أوتيت فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه...**» الحديث. رواه أحمد[١].

٤ – وفي حديث الحسن بن علي بن أبي طالب عن خاله هند بن أبي هالة في وصف النبي ﷺ أنه كان يتكلّم بجوامع الكلم». أخرجه الترمذي في الشمائل[٢].

٥ – عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قال: قال – ﷺ –: «**إنّي أُوتيتُ جوامع الكلم وخواتمه، واختُصر لي الكلام اختصاراً**» رواه عبدالرزاق في المصنف[٣].

معنى جوامع الكلم:

بيّن أهل العلم معنى جوامع الكلم بمعانٍ متقاربة ومن ذلك:

١ – قال الزهريّ: «بلغني أنّ جوامع الكلم أن يجمع الله له الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد...» أخرجه البخاريّ[٤].

---

(١) (١٧٢/٢) وفيه: ابن لهيعة وهو ضعيف، وأحاديث الباب تقوي الشاهد منه.

(٢) (ص ١٣٣) وفي إسناده: سفيان بن وكيع، وشيخه: جميع بن عبدالرحمن، وهما ضعيفان، وأحاديث الباب تقويه.

(٣) (١١٢/٦ – ١١٣)، قال الهيثمي في المجمع (١٧٣/١، ١٨٢): فيه عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي اهـ. وهو ضعيف – التقريب (ص٥٧٠) –.

(٤) في الصحيح كتاب التعبير، بعد حديث (٧٠١٣).

٢ – قال الهروي: ((جوامع الكلم: القرآن؛ جمع الله بلطفه في الألفاظ اليسيرة منه المعاني الكثيرة، ومنه ما جاء في صفته ﷺ "يتكلم بجوامع الكلم"))[(١)].

٣ – قال ابن الأثير: أي أنّه كان كثير المعنى قليل اللّفظ[(٢)].

٤ – قال شيخ الإسلام: ((الكلام الجامع هو الذي يستوفي الأقسام المختلفة والنظائر المتماثلة؛ جمعاً بين المتماثلين وتفريقا بين المختلفين بحيث يبقى محيطاً، وإلاّ فذكرُ أحد القسمين أو المثلين لا يفيد التمام ولا يكون الكلام محيطاً والكلم جوامع، وهو فعل غالب الناس...))[(٣)].

٥ – قال ابن القيم: ((الكلمة الجامعة: قاعدة عامة وقضية كُليّة تجمع أنواعاً وأفراداً، وتدل دلالتين، دلالة طرد ودلالة عكس))[(٤)].

٦– قال ابن رجب: ((فجوامع الكلم التي خصّ بها النبيّ ﷺ نوعان: **أحدهما**: ما هو في القرآن كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِ﴾[(٥)] الآية. قال الحسن: لم تترك هذه الآية خيراً إلاّ أمرتْ به ولا

---

(١) انظر: الغريبين في القرآن والحديث (١/٣٦٥– ٣٦٦).

(٢) انظر: النهاية (١/٢٩٥).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (١٦/٥٢٤).

(٤) انظر: أعلام الموقعين (١/٤١٢).

(٥) سورة النحل: آية (٩٠).

شرّاً إلا نهتْ عنه. **الثاني**: ما هو كلامه ﷺ وهو منتشر موجود في السّنة المأثورة عنه ﷺ))[١].

٧ – قال ابن حجر: ((وحاصله أنّه كان يتكلّم بالقول الموجز القليل اللّفظ الكثير المعاني))[٢].

وهذه الأقوال متقاربة المعنى في بيان جوامع الكلم، وأنّه يشمل القرآن ويشمل ما كان موجز اللّفظ كثير المعاني من السنّة.

ومن أهل العلم من خصَّ جوامع الكلم بالقرآن، **ورُدَّ** بأن دخول القرآن في الجوامع لا شك فيه، لكن المسألة هل يدخل غيره فيه أو لا؟[٣].

وهناك أقوال أخرى بعيدة عن المعاني المتقدمة كقول ابن حبيب: ((إنّ المراد بجوامع الكلم أنّه ﷺ كان يكلم كلّ قبيلة بلسانها، وإن لم يكن رآها قبل))[٤].

و قول ابن العربي: ((أنّ آدم عليه السلام حامل للأسماء، ومحمد ﷺ حامل لمعاني تلك الأسماء التي حملها آدم، وهو المراد بحديث: «**أوتيتُ جوامع الكلم**»[٥].

---

(١) انظر: جامع العلوم والحكم (ص١٧).

(٢) انظر: فتح الباري (١٤٩/٦) عند شرح حديث (٢٩٧٧).

(٣) انظر: الفتح (٢٦٢/١٣)؛ باب قول النبيّ ﷺ:«**بعثت بجوامع الكلم**» من كتاب الاعتصام، واللفظ المكرم (١٨٣/٢).

(٤) انظر: الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية (ص٢٨).

(٥) انظر: المصدر السّابق.

وهذان القولان بعيدان عن المعنى اللّغوي لجوامع الكلم؛ ولا دليل على أنهما مرادان منه.

عناية العلماء بجمع جوامع الكلم:

الأحاديث الجامعة منتشرة في كتب السنة من الصحاح والسنن والمصنفات وغيرها، ومن مظنتها الكتب الحديثية المصنفة في الحكم، والكتب التي قصد أصحابها جمع الأحاديث القصار الجامعة ومن ذلك:

١- "الإيجاز وجوامع الحكم من السنن المأثورة"(١)، تصنيف الحافظ أبي بكر بن السني.

٢ - "الشهاب في الحكم والآداب"، للقاضي أبي عبدالله القضاعيّ (ت٤٥٤هـ)، جمع فيه ألفاً ومائتي حديث(٢).

٣- "الفائق في الكلم الرائق" لجمال الدين عبدالله بن علي المشهور بابن غنائم (ت٧٤٤هـ)، جمع فيه عشرة آلاف حديث(٣).

٤ -"درّ البحار في الأحاديث القصار"للحافظ جلال الدين السيوطيّ (٤).

٥ - "كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق" لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) جمع فيه عشرة آلاف حديث(٥).

---

(١) ذكره ابن رجب في مقدمة جامع العلوم والحكم (ص١٧).

(٢) طبع الكتاب في مجلدين بتحقيق: حمدي عبدالمجيد.

(٣) انظر الرسالة المستطرفة (١٣٦).

(٤) انظر الرسالة المستطرفة (١٣٨).

(٥) والكتاب مطبوع.

وغلب على هذه المصنفات عدم التحرير والتهذيب، لهذا وُجد فيها الواهي والموضوع فضلاً عن الضّعيف؛ ومن أشهر ما جمع في جوامع الكلم الأحاديث التي أملاها ابن الصّلاح وبلغتْ سبعةً وعشرين حديثاً، فزاد عليها النووي إلى تمام اثنين وأربعين حديثاً، وسمّى كتابه بالأربعين، واشتهر منسوباً إليه باسم "الأربعون النّووية" ثم زاد عليها الحافظ ابن رجب فبلغت خمسين حديثاً وشرحها في كتابه المشهور "جامع العلوم والحكم".

فائدة:

قال الحافظ ابن حجر: " وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه لتوارد الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به "(١)

من أمثلة جوامع الكلم:

١ – حديث عائشة، أنّه ﷺ قال: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ**» متفق عليه(٢).

٢ – حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**» متفق عليه(٣).

---

(١) انظر فتح الباري (١٣/٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصّلح مردود (٢٦٩٧)، ومسلم: الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة (١٧١٨) وهذا لفظه.

(٣) أخرجه البخاريّ في الاعتصام، باب الاقتداء لسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٨)، ومسلم في الفضائل، باب توقيره ﷺ (١٣٣٧).

٣ - وحديث عمر أنّه ﷺ قال: «**إنّما الأعمال بالنّيّات**» متفق عليه[١].

٤ - وحديث المقدام أن رسول الله ﷺ قال: «**ما ملأ ابن آدم وعاء شرّاً من بطنٍ**» رواه أحمد والترمذي والحاكم[٢].

٥ - وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «**كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه**». رواه مسلم[٣].

---

(١) أخرجه البخاريّ في بدء الوحي رقم (١)، ومسلم في الإيمان رقم (٥٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٣٢/٤)، والترمذي (٢٣٨٠)، والحاكم (٣٣١/٤).

(٣) في البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم رقم (٢٥٦٤).

الفصل الرّابع: الرد على منكري الاحتجاج بالسّنة النّبويّة والطاعنين فيها.

ويحوي تمهيداً ومبحثين:

التّمهيد: وفيه بيان منهج التلقي عند أهل السنة والجماعة، ومخالفته لمناهج التلقي عند غيرهم.

المبحث الأوّل: إنكار الاحتجاج بالسّنة مطلقاً.

المبحث الثاني: إنكار الاحتجاج بأخبار الآحاد.

التمهيد: بيان منهج التلقِّي عند أهل السنّة والجماعة، ومخالفته مناهج التلقِّي عند غيرهم.

العقيدة الصّحيحة تشمل أصولاً متعددة، **منها**: ما يتعلق بالتوحيد بإفراد الله بالعبادة والربوبية والإقرار بأسمائه وصفاته، وهو أشرف مباني العقيدة الصّحيحة.

ومنها: ما يتعلّق بالإيمان، وأركانه ومسائله، وما يترتب على ذلك من أسماء وأحكام.

ومنها: ما يتعلّق بمنهج التعامل مع الناس من المسلمين على اختلاف أنواعهم من الأبرار والفساق والمبتدعة، ومن العامة والخاصة، ومن غير المسلمين على اختلاف أحوالهم من حربي وذمِّي، ومعاهد، ومستأمن، **ومن أهم أصول العقيدة**: ما يتعلق بمصادر التلقي ومنهج الاستدلال بها، إذ إنّ الانحراف في هذا الأصل يؤدي إلى الانحراف في الأصول الأخرى.

ولما كان ما يتضمنه هذا الفصل متعلقا بهذا الأصل، يحسن التمهيد له ببيان إجمالي لمصادر التلقي عند أهل السنة، ومنهجهم في الاستدلال، ومخالفته لمناهج غيرهم.

مصادر التلقِّي عند أهل السنة والجماعة:

تنقسم مصادر التلقِّي عند أهل السنة إلى قسمين:

الأوّل: مصادر رئيسة، وهي الكتاب والسنة والإجماع.

الثاني: مصادر ثانوية، وهي العقل والفطرة السليمة.

أمّا المصادر الرّئيسة: فالكتاب والسنة أصلان متفق عليهما عند الصّحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، فقد ثبت عندهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أنّ الرّسول ﷺ جاء بالهدى ودين الحقّ، وأنّ القرآن يهدي للتي هي أقوم،ويعتقدون أن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ولا يوجد في كلام أحد من السّلف معارضة القرآن والسنة بعقل أو رأي أو ذوق أو وجد أو مكاشفة(١).

والأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين: **الإجماع**.

«والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السّلف الصّالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشر في الأمّة»(٢).

فأهل السّنة يعتمدون على هذه المصادر ويتبعونها، "ويزنون بها جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة وظاهرة مما له تعلّق بالدّين"(٣).

أما المصادر الثانوية: فأولها: **العقل** والمراد به: الغريزة المدركة في الإنسان التي بها يعلم وهي فيه كقوة البصر في العين، والذّوق في اللّسان، وهي مناط التكليف، وبها يتميّز الإنسان عن الحيوان(٤).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٨ – ٢٩).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية (ص٦٠).

(٣) المصدر السابق (ص٦٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨ – ٣٣٩).

والعقل الصحيح يوافق ما جاءت به النّصوص، ويمكن أن يستدل به على بعض أمور الدين ومسائله، كوجود الله، وتوحيده وعلوه على خلقه، لكن لا يدرك تفصيل هذه المسائل مما جاء الوحي ببيانها، فالعقل مصدر لكنه ليس مصدراً مستقلاً، بل يحتاج إلى تنبيه الشرع وإرشاده للأدلة؛ لأن الاعتماد على محض العقل سبيل للتفرق والتنازع(١).

ومن المصادر الثانوية: **الفطرة** والمراد بها هنا: الحقيقة التي خُلِقُوا عليها.

قال ابن القيم: «فقد تبين من دلالة الكتاب والسنة واتفاق السّلف على أن الخلق مفطورون على دين الله، الذي هو معرفته والإقرار به ومحبته والخضوع له، وأنّ ذلك موجب فطرتهم ومقتضاها، يجب حصوله فيها إن لم يحصل ما يعارضه ويقتضي حصول ضده...»(٢).

وقد دلت الفطرة على بعض المطالب الدينية، كدلالتها على علو الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما كونه عاليا على مخلوقاته بائناً عنهم، فهذا أمر معلوم بالفطرة الضرورية التي يشترك فيها جميع بني آدم»(٣).

كذلك دلت الفطرة على توحيد الرّبوبية، قال ابن أبي العزّ: «فإن توحيد الرّبوبية لا يحتاج إلى دليل فإنّه مركوز في الفطرة»(٤).

---

(١) انظر: منهج الاستدلال (١/١٨٠).

(٢) انظر: شفاء العليل (٢/٨٢٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٤٥).

(٤) انظر: شرح الطحاوية (ص٧٩).

منهج السّلف في أخذ نصوص الشّرع والاستدلال بها وفهمها:

تميّز أهل السنة والجماعة من الصّحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان بطريقة أخذهم للنصوص، واستدلالهم بها، ومن أهمّ ما تميّزوا به في ذلك:

١ – تعظيمهم لنصوص الشرع بالتسليم، والقبول، والانقياد لها والتحذير من مخالفتها.

فلا يعارضون النصوص بالآراء والاجتهادات، أو يترددون في الأخذ بها، بل يسلمون لها ويعتقدون أن في تركها زيغاً وهلاكاً.

سأل رجل الشافعيَّ عن مسألة فقال: «قضى رسول الله ﷺ كذا كذا، فقال الرجل: ما تقول أنت؟ قال: سبحان الله! أتراني في كنيسة؟! أتراني في بيعة؟! ترى على وسطي زناراً؟! أقول قضى رسول الله ﷺ كذا كذا وأنت تقول: ما تقول أنت»[١].

قال ابن أبي العزّ: «فالواجب كمال التسليم للنبيّ ﷺ والانقياد لأمره، وتلقى خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً أو يحمله شبهة، أو شكا، أو يُقَدّم آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان»[٢].

قال شيخ الإسلام: «فطريقة السلف اتباع آثار النبيّ ﷺ باطناً وظاهراً؛.. ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كلّ أحد، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنّة»[٣].

---

(١) انظر: الحلية لأبي نعيم (١٠٦/٩).

(٢) انظر: شرح الطحاوية (٢٢٨/١).

(٣) انظر: العقيدة الواسطية (ص٥٩).

٢ – التزامهم بفهم سلف الأمّة وإجماعهم وعدم الخروج عنه:

فمن طريقة أهل السنة اتباع سبيل المؤمنين من السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصيته ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**»(١).

ومن الأدلة على وجوب اتباع الصحابة في فهم النصوص:

أ – قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾(٢).

قال ابن كثير: «أيُّ ومن سلك غير طريق الشريعة التي جاء بها الرّسول ﷺ فصار في شقّ والشّرع في شقّ، وذلك عن عمد منه بعد ما ظهر له الحق وتبيّن واتضح، ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ هذا ملازم للصفة الأولى، ولكن قد تكون المخالفة لنص الشّرع، وقد تكون لما اجتمعت عليه الأمّة المحمديّة فيما علم اتفاقهم عليه تحقيقاً، فإنّه قد ضمنت لهم العصمة في اجتماعهم في الخطأ تشريفاً لهم وتعظيماً لنبيّهم»(٣).

---

(١) أخرجه أبو داود رقم (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد (١٢٦/٤)، وهو صحيح.

(٢) سورة النساء: آية (١١٥).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٣٦٥/٢).

ب – قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[١].

استدل ابن القيم –رحمه الله– بهذه الآية على وجوب اتباع الصحابة قال: ((ووجه الاستدلال بالآية أنّه تعالى أخبر أنّه جعلهم أمّة خياراً عدولاً، هذا حقيقة الوسط، فهم خير الأمّة وأعدلها في أقوالهم وأفعالهم وإراداتهم ونياتهم، وبهذا استحقوا أن يكونوا شهداء الرسل على أممهم يوم القيامة، والله تعالى يقبل شهادتهم يوم القيامة)).

ثم قال ما معناه: ويستحيل أن يفتي أحدهم بفتوى وتكون خطأ مخالفة لحكم الله ورسوله، ويسكتون عنه؛ لأنّه يؤدي إلى إطباقهم على خلاف الحقّ، وهذا باطل فإنّ الحقّ لا يعدوهم ويخرج عنهم إلى من بعدهم قطعاً[٢].

ج – قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[٣].

---

(١) سورة البقرة: آية (١٤٣).

(٢) انظر: أعلام الموقعين (٤/١٦٧).

(٣) سورة التوبة: آية (١٠٠).

فأخبر عزّ وجلّ أنّ أهل الرِّضَى من هذه الأمّة هم الصحابة والتابعون لهم بإحسان.

د - قال ﷺ لمن سأله عن الفرقة الناجية: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». أخرجه الترمذي (١).

هـ - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: ((من كان متأسيّاً فليتأسَّ بأصحاب رسول الله ﷺ فإنّهم كانوا أبرّ هذه الأمّة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقْوَمها هدياً، وأحسنها حالاً؛ قوم اختارهم الله لصحبة نبيّه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوا آثارهم، فإنّهم كانوا على الهدى المستقيم)). أخرجه ابن عبدالبر في بيان جامع العلم (٢).

قال ابن القيم: ((فمن المحال أن يُحْرِمِ اللهُ أبرَّ هذه الأمّة قلوباً وأعمقها علماً وأقلّها تكلفاً الصّوابَ في أحكامه ويوفق له من بعدهم))(٣).

ولأهمية هذا المنهج وهو اتباع أصحاب النبيّ ﷺ وعدم الخروج عنهم في فهم النصوص نصّ عليه الأئمة في كتب الاعتقاد:

قال الإمام أحمد: ((أصول السّنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم...))(٤).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٢٠٣، ٤١٩).

(٢) (٩٤٧/٢)، وفي إسناده ضعف وله متابعات وشواهد يتقوى بها، انظر: مسند أحمد (٣٧٩/١)، وشرح السنة (٢١٤/١-٢١٥)، والحلية لأبي نعيم (٢١٤/١-٢١٥).

(٣) انظر: أعلام الموقعين (١٧٥/٤).

(٤) انظر: أصول السنة للإمام أحمد (ص١٤).

وقال البربهاريّ: «اعلم –رحمك الله– أنّه لا يتم إسلام عبد حتى يكون متبعاً مصدّقاً ومسلماً، فمن زعم أنه بقي شيء من أمر الإسلام لم يكفوناه أصحاب محمد ﷺ فقد كذّبهم وكفى به فرية وطعناً عليهم، وهو مبتدع ضال مُحدِث في الإسلام ما ليس فيه»[(١)].

٣ – **ومن منهج أهل السنة في الاستدلال أنّهم يقدّمون الشّرع على العقل**، ويرون أنّ كلّ ما خالف الشّرع فهو خيال وأوهام لا حقائق، فما ثبت في الشّرع لا يمكن أن يكون فيه خطأ بخلاف عقول النّاس وآرائهم فهي معرّضة للخطأ والهوى والجهل[(٢)].

٤ – **أخذهم بما صحّ عن رسول الله ﷺ** سواء كان متواتراً أم آحاداً في الاعتقاد أو غيره علماً وعملاً، وهذا أمرٌ مجمع عليه عندهم[(٣)].

٥ – **الإيمان المطلق بما جاء عن الله ورسوله** وإن لم تدركه العقول وتحيط به الأفهام؛ لأنّ عقول البشر قاصرة عن إدراك جميع المعاني والإحاطة بها، فإذا جاء الخبر عن الله وعن رسوله لم نحتج في إيماننا أن نحيط بمعناه، بل نؤمن ونصدِّق.

---

(١) انظر: شرح السنة (ص٧)، وانظر أعلام الموقعين (٤/١٥٥–١٨٨) فقد عقد ابن القيم فصلا نفيسا في الأدلة على وجوب اتباع الصحابة.

(٢) انظر: درء التعارض (٥/٢٥٥)، ومجموع الفتاوى (١٣/٢٨)، والصواعق المرسلة (٢/٧٤١).

(٣) انظر: التمهيد (١/٢)، ومجموع الفتاوى (٢٠/٢٥٩ – ٢٦٣).

٦ - **الأخذ بظاهر النّصوص**، وليس هناك باطن يخالف ظاهرها، وكلّ باطن يخالف ظاهر الكتاب والسنة فهو خيال وجهل(١).

وقد كان لهذا المنهج آثارٌ وثمرات حميدة منها: قوّة اليقين وعدم تطرّق الشّك إلى القلب، والنّجاة من الانحراف، والترفع عن البدعة، والبعد عن أهلها، وسلامة القلب لأهل السنة، والاتفاق، والبعد عن الفرقة والخلاف.

وقد خالف أهل السنة في هذا الباب طوائف وفرق:

▪ **منهم الخوارج:** وهم وإن كانوا يعظمون القرآن، ويطلبون اتباعه(٢)، لكنهم ضلوا في فهمه على وجهه، فلم يأخذوا فهمه من أصحاب رسول الله ﷺ، بل تتبعوا المتشابه منه، وتأوّلوه على غير معرفة بمعناه، ولا رسوخ في العلم، ولا اتباع للسنة ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن(٣).

أمّا السنة فهم يردُّون السّنة التي تخالف ما يظهر لهم من القرآن كالرّجم، ونصاب السرقة، وغير ذلك(٤).

وأما الإجماع فمنهم مَنْ ينكره(٥)، ومنهم من يعتبر الإجماع قبل حدوث الفرقة، وأما بعدها فلا إجماع إلاّ إجماع طائفتهم فقط(٦).

---

(١) انظر: درء التعارض (٥/٨٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٠٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢١٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٠٨).

(٥) انظر: الإحكام للآمدي (١/٢٨٦).

(٦) انظر: حجية الإجماع وموقف العلماء منه (ص١٢٤).

▪ **ومنهم الشّيعة:** وهم أشدّ الفرق مخالفة لأهل السنة وأبعدهم عن طريق الحقّ في الاعتقاد عامة، وفي هذا الباب خاصة.

فالقرآن يرونه محرّفاً، وصنّف بعضهم "فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب" جمع فيه نصوص مجتهديهم في تقرير تحريف القرآن.

وأما السنَّة: فهم لا يعتدون بمرويات أهل السنة لمجيئها من طريق الصّحابة، ولم يسلم من طعن الرّافضة إلاّ أفرادٌ قلائل من الصّحابة(١).

وأمّا الإجماع: فأكثرهم يحيله، ومن يثبته فإنما يقصد إجماع الشيعة دون غيرهم(٢).

وأجلّ مصادرهم ما جاءهم عن الأئّمة المعصومين –عندهم– إذ يعتقدون أن كلّ ما يتكلّم به هؤلاء الأئمة دين يدان الله به وشريعة يجب اتباعها(٣).

▪ **ومنهم المعتزلة:** فالعقل عندهم أساس المعرفة ومصدر التلقّي الأوّل(٤)، والقرآن والسنة وإن عدّوهما من جملة الأدلة الشّرعية فالعقل هو القاضي وهي خاضعة لسلطان العقل، فيستحسن العقل ما رآه حسناً، ويستقبح ما رآه قبيحاً، وينكرون كثيراً من مرويات الصحابة والتابعين لاعتقادهم بفسقهم(٥).

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (٥٢٥/٢)، ومنهاج السنة (٦٤٣/١)، (٤٦٣/٣).

(٢) انظر: أوائل المقالات (ص١٥٣).

(٣) انظر: منهاج السنة (٤٥٢/٢).

(٤) انظر: المغني في باب التوحيد للقاضي عبدالجبّار (ص٦، ٥٢).

(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبّار (ص٨٨).

▪ **وممن خالف أهل السّنة في هذا الباب الأشاعرة:** وهم وإن قالوا بحجية القرآن والسنّة فقد صرّح أئمّتهم بتقديم البراهين العقلية على الظواهر النقلية(١)، كما أنّهم لا يعتدون بأخبار الآحاد في العقائد، وأما الإجماع فيقولون بحجيته، لكن كثيراً من الإجماعات التي يحكيها المتكلمون باطلة(٢).

▪ **وممن خالف في هذا الباب – أيضاً –: المتصوفة:** ولهم مقالات شنيعة فيها عدم تعظيم نصوص الكتاب والسنة، ومما يعتمدونه في التلقي: الكشف، وهو جنس تحته أنواع، كالأخذ عن النبيّ ﷺ يقظة أو الخضر، أو الإلهام، والهواتف.

ومن مصادرهم: الذوق ويرتبط عندهم بالتجلي الإلهي وهو إشراق أنوار إقبال الحقّ على قلوب المقبلين عليه.

ومن مصادرهم الوجد ويرجع في معناه إلى المكاشفات والمشاهدات، والمشاهدة عندهم رؤية الحقّ ببصر القلب من غير شبهة كأنه رآه بالعين(٣).

ونتيجة للبعد عن تقديم الوحي وتعظيمه، وتقديمهم للعقل وتقديسه اضطرب مخالفو أهل السنة في اعتقادهم، وكثرت اختلافاتهم، وعظم شكهم، وكثر تنقلهم، ونقل عن كثير منهم النّدم على ما دخلوا فيه والرّجوع عنه(٤).

---

(١) انظر: المواقف للإيجي (٢٩/١)، ومعالم أصول الدين للرّازيّ (ص٢٤).

(٢) انظر: نقض التأسيس (٨٦/١).

(٣) انظر: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضاً ونقداً لصادق سليم.

(٤) انظر: درء التعارض (١٦٠/١ – ١٦٢)، ومجموع الفتاوى (٧٣/٤).

المبحث الأوّل: إنكار الاحتجاج بالسّنة مطلقًا.

وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بداية ظهوره، وأشهر القائلين به.

المطلب الثاني: ذكر أشهر شبههم، والرد عليها.

المطلب الثالث: أشهر المصنفات في الرد عليهم.

تمهيد:

إنّ ظهور القول بإنكار السنة علم من أعلام النّبوة إذْ وردت الإشارة إليه في حديثين هما:

- حديث المقدام بن معديكرب قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا إني أوتيتُ الكتاب ومثله معه، ألا إنّي أوتيتُ القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ ينثني شبعانَ على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه**». رواه أبو داود(١).

- وحديث أبي رافع، عن النبيّ ﷺ قال: «**لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**». أخرجه أبو داود والترمذي(٢).

---

(١) تقدم تخريجه ص (١١١).

(٢) تقدم تخريجه ص (١١٥).

المطلب الأول: بداية ظهوره، وأشهر القائلين به.

بدأ ظهور ردّ السنّة مبكّراً، فالخوارج الذين خرجوا على عليٍّ ﵁ لقبوله التحكيم، لهم نصيب من ردّ السنّة إذْ إنّهم ردّوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمّة الجور –كما زعموا –.

وغلتْ طائفة ممن تشيّع لعليّ ﵁ فأصبحوا يطعنون في الشّيخين، ويجرحون أكثر الصحابة ولا يقبلون أحاديثهم، وكان جمهور المسلمين وعامتهم على الجادة التي سلكها من قبلهم من الصّحابة من التزام السنن ولزوم طريقة النبي ﷺ.

وفي القرن الثاني: دخل على المسلمين المنطق والفلسفة من خلال ترجمة كتبها من اللغة اليونانية والفارسية.

ودخل بترجمتها بلاء عظيم على المسلمين؛ إذ تبنّى ما فيها طائفة ممَّن يدعون الحكمة والفلسفة، وأخذوا يوردون الشبه على النصوص النبوية، بل والآيات القرآنية، وعُرف غلاة هؤلاء بِرقّة الدّيانة، والاستهزاء بالدّين ونقلة الأخبار كالنّظّام، وأبي الهذيل العلاّف، وعبيد الله بن الحسن، وهشام بن الحكم، ومحمد بن الجهم البرمكيّ.

وقد ذكر أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة في مقدمة تأويل مختلف الحديث(١) شيئاً من استهزاء هؤلاء بالدين وتجنيهم عليه(٢).

---

(١) (ص١٥ – ٥٤).

(٢) استظهر بعضُ الباحثين كالدكتور محمد مصطفى الأعظمي – في دراسات في الحديث (١/٥) – أن الأمّة مجمعةٌ على الأخذ بالسنة وأنّ ردّها في القرون الأولى حصل من أفراد فقط وانتهى ذلك بنهاية القرن الثاني أو على الأكثر الثالث. =

ولم يزل القول برد السّنة يظهر في أزمان متفاوتة فيتصدّى له أهل العلم بتفنيد شبهه وبيان عواقبه الوخيمة، حتى ظهرت في القرن الماضي سنة (١٩٠٢م) فرقة تسمى: "فرقة أهل القرآن" بلاهور، عاصمة إقليم البنجاب، ومؤسّسها: عبدالله جكرَ ألوي، فأظهرت القول بإنكار حجية السنة واختلقت الشّبهات حولها[١].

= ونحوه رأي الشيخ عبدالغني عبدالخالق في حجية السنة (ص٢٤٨)، حيث قال: ((إنّ الأمّة متفقة على الاحتجاج بالسنة في الجملة))ولم يستثن، وقال: ((إنّه لا يتصور فيها نزاع بين المسلمين))، وأيّد قوله بأنّ الأصوليين لم يذكروا خلافاً في الاحتجاج بالسنة، وأن العلماء نصّوا على كفر من أنكر حُجّيتها.

وفي بعض ما قالاه نظر، فأما القول بأن ردّها لم يشتهر في القرون الأولى فنعم، لغلبة السنة وقوّة أهلها، وأما القول بنفي وجود من ينكرها أو انقراضه فلا، ولا يصح الاستدلال بأن علماء الأصول لم يذكروا خلافاً؛ لأنّ عادة العلماء ألا يذكروا إلا خلاف من يعتدّ به، ولا يصح الاستدلال بحكم أهل العلم بردة من أنكرها على عدم وجوده.

(١) وقد نشأت فرق أخرى تفرعت من هذه الفرقة الضالة منها: فرقة "أمت مسلم أهل الذكر والقرآن" أسّسها "محمد رمضان"،ومقرّها لاهور، وله مراكز متعددة في الباكستان.

وفرقة: "أمّة مسلمة" أسّسها "أحمد الدين بن الخواجة ميان"،في "أمر تسر" بالهند، ثم انتقلت إلى لاهور، وفرقة "طلوع إسلام" وتعرف بالبرويزية نسبة إلى مؤسِّسها "غلام أحمد برويز" في الهند، ثم انتقلت إلى لاهور بباكستان، ولها فروع كثيرة في الباكستان ثم في أوربا، وفرقة "تحريك تعمير انسانيت" بلاهور، مؤسّسها "القاضي كفاية الله" انظر: القرآنيون (٥٧-٦٤).

وكما ظهرت في الهند هذه الفرق، ظهر في مصر مَن ينادي بالاكتفاء بالقرآن وحده، فمن أوائل من مهّد لذلك محمد عبده، حيث كان يقول في كتاباته وخطبه: إنّ المسلمين ليس لهم إمام غير القرآن، وأنّ ما عداه حجاب قائم بينه وبين العلم والعمل(١).

وهو وإن لم يصرّح برد المتواتر لكن كانت التربية التي يُرَبِّي عليها أتباعه تثمر ثماراً سيئة من الإقلال من شأن السنّة، وعدم التوقف عندها، فظهر ممن تأثّر به من رَدَّ السنّة مطلقا ولم ير أن الدين محتاج إليها، منهم: توفيق صدقي، وكتب مقالات بعنوان "الإسلام هو القرآن وحده" في مجلة المنار(٢).

وأيّده إلى حدّ كبير رشيد رضا(٣)، وكتب عددٌ ممن ينتسب للأدب والثقافة كتابات في ذلك كإسماعيل أدهم، وأبو رية، وهؤلاء وإن لم يكونوا من أهل العلم والإنصاف إلاّ أنّهم وجدوا في كلام محمد عبده ومنهجه العقلاني ما يستندون إليه ويعولون عليه في ردّهم السنّة.

---

(١) انظر: دراسات في الحديث النبوي (٢٦/١).

(٢) السنة التاسعة العدد (١٢٢٧) كما في دراسات في الحديث النبوي (٢٧/١).

(٣) المجلد العاشر (ص٥١١)، وانظر: دراسات في الحديث النبوي (٢٧/١)، ونقل السباعي في مكانة السنة (ص٤٢) رجوعه عن ذلك في آخر عمره.

المطلب الثاني: ذكر أشهر شُبَه من ردّ السّنة، والجواب عنها.

كلّ قول باطل، ورأي فاسد، يسعى منتحلوه لنشره بزخرف من القول، وأباطيل من الشّبه، تلبيساً وتغريراً، ولو نشرت الأقوال الباطلة والآراء الفاسدة على حقيقتها لنفر منها أصحاب الفطر السّليمة، والعقول المستقيمة، ولكان في حكايتها على حقيقتها غنى عن تكلُّف الرّد عليها؛ ولذا جرت عادة أهل العلم على أن الأقوال الباطلة لا يُعنى بذكرها وبيان بطلانها إلاّ إذا دعتْ الحاجةُ لذلك من وجود من ينشرها ويلبّس بها، أو في مقام التعليم، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وقد تكلّم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد، وتسقيمها بقول لوضربنا عن حكايته وذكر فساده صفحاً لكان رأياً متيناً ومذهباً صحيحاً إذ الإعراض عن القول المطّرح أحرى لإماتته، وإخماد ذكر قائله، وأجدر ألا يكون ذلك تنبيهاً للجهال عليه...»[1].

وقال السّيوطيّ في مقدمة مفتاح الجنة[2] الذي صنّفه في الرّد على من أنكر السنّة:" اعلموا -رحمكم الله- أن من العلم كهيئة الدّواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء، لا تذكر إلاّ عند داعية الضّرورة، وإنّ مما فاح ريحه في هذا الزمان وكان دارساً -بحمد الله- منذ أزمان وهو أنّ قائلاً رافضياً زنديقاً أكثر في كلامه أنّ السنة النبوية والأحاديث المروية زادها الله علواً وشرفاً لا يحتج بها وأن الحجّة في القرآن خاصة...".

---

(١) (١/٢٨ - ٢٩).

(٢) (ص١٥).

ومن شبه منكري السّنة مطلقاً:

١ – ما روي أن النبي ﷺ قال: «**وما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله، وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله**» أخرجه الدّارقطنيّ، والبيهقي[(١)].

وجه الاستدلال به عندهم: أنه لا وجه للاحتجاج بالسنة مادام الاحتجاج بها متوقِّفًا على العرض على كتاب الله، فالحجّة قائمة بالقرآن إن وافقته، وإن خالفته ردّت.

والجوا ب عن هذه الشبهة من وجهين:

الأول: أنّ الحديث ضعيف جدا، ونقل ابن عبدالبر عن ابن مهدي: «أنّ الزنادقة والخوارج وضعوه»، وممن جزم بضعفه ابن حزم، والبيهقيّ، وابن عبدالبر، والسيوطيّ[(٢)].

الثاني: أنّ متنه منكر، قال البيهقيّ: «وهو منعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن»[(٣)].

وقال ابن عبدالبر: «وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم فقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كلّ شيء، ونعتمد على

(١) انظر: السنن للدارقطني (٢٨/٤)، والمعرفة للبيهقي (٢٣/١).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٧٩/٢)، وجامع بيان العلم (١١٩١/٢)، ومفتاح الجنة للسيوطي (ص٤٩).

(٣) انظر: المدخل إلى دلائل النبوة (٢٧/١).

ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله، لأنّا لم نجد في كتاب الله ألاّ نقبل من حديث رسول الله إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به والأمر بطاعته والحذر من المخالفة عن أمره جملة على كلّ حال»(١).

٢ - قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾(٢).

وجه الدلالة: عموم كلمة (شيء)؛ لأنّها نكرة في سياق النفي فتفيد شمول الكتاب لكلّ شيء، وذلك يفيد الاستغناء به عما سواه.

والجواب: أنّ المراد بالآية اللّوح المحفوظ بدلالة سياقها، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ الآية(٣).

٣ - قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾(٤).

وجه استدلالهم بها: أنّ الآية تنص على أنّ الكتاب قد بيّن أحكام الدّين بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر مثل السنّة(٥).

---

(١) انظر: جامع بيان العلم (١١٩١/٢)، وانظر الإحكام لابن حزم (٧٩/٢).

(٢) سورة الأنعام: آية (٣٨).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (١٤٨/٣).

(٤) سورة النحل: آية (٨٩).

(٥) انظر: حجية السنة (ص٣٨٤).

والجواب: أنّ بيان الكتاب على نوعين إما بيان بطريق النّص مثل بيان كثير من أصول الدين ووجوب الصّلاة والزّكاة وحلّ البيع والنكاح، وإما بيان بطريق الإحالة على دليل من الأدلة الأخرى التي اعتبرها الشارع في كتابه، فكلّ حكم بينته السنة أو الإجماع فالقرآن مبين له لأنه بيّن مدركه ووجّهنا نحوه.

ثم إنّ تبيان الكتاب لكل شيء أظهره لنا رسول الله ﷺ في سنته بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[١].

٤ – قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٢].

وجه استدلالهم بها: إنّ السنَّة لو كانت حجّة لتكفل الله بحفظها كما تكفَّل بحفظ القرآن[٣].

والجواب: أنّ الذّكر شامل للوحي كتاباً وسنة، ولو قيل بأنّه خاص بالقرآن فإن حفظ القرآن شامل لحروفه ومعانيه، وقد أوكل الله بيان معانيه لنبيه، فحفظ القرآن شامل لحفظ السنة لأنّ فيها بيان معانيه.

٥ – من شبههم أنّ السنة دخلها الضعف والوضع وتعرضت للنّقد في الإسناد والمتن[٤].

---

(١) سورة النحل: آية (٤٤).

(٢) سورة الحجر: آية (٩).

(٣) انظر: حجية السنة (ص٣٩٠).

(٤) انظر: القرآنيون وشبهاتهم (ص٢٣٣).

والجواب: أنّ أهل العلم قد مَحَّصوا السنة وبيّنوا ضعيفها من صحيحها ومقبولها من مردودها، وهذا من دلائل كونها مصدراً يتلقى منه الدين أنّ الله هيأ لها أئمّة يحفظونها ويفنِّدون شبه أهل الباطل حولها.

٦ - من شبههم أنّ السنة مروية بالمعنى، وتغيير اللّفظ يفضي لتغيير المعنى.

والجواب: أنّ أهل العلم اشترطوا للرواية بالمعنى شروطاً ولم يقبلوها على إطلاقها، بل لا بد أن يكون الراوي عالماً بمدلولات الألفاظ، وبما يحيل عن المعنى المراد[1]، ولو أخطأ الرّاوي بالمعنى فإنّ خطأه يظهر من خلال مقارنة ما رواه بما رواه الثّقات.

(١) انظر: الجامع للخطيب (٢/٢٥-٢٦)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٤)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/٤٢٧).

المطلب الثالث: المصنفات في الرّد عليهم:

كان الغالب في الصدر الأوّل والقرون المفضّلة قيام السنّة وارتفاع أعلامها، ورفعة أصحابها، ولا يجرؤ مخالفها على الجهر بقوله، فكيف بمنكرها مطلقاً، ومع ذلك كان أهل العلم يحذّرون ممن يرد السنّة، قال أيوب السختياني (ت١٣١هـ): «إذا حدّثت الرّجل بالسنّة، فقال: دعنا من هذا وحدثنا بالقرآن، فاعلم أنّه ضال مُضِلّ». أخرجه الخطيب في الكفاية[1].

ولمّا ظهرت التصانيف وانتشرت التآليف ردّ أهل العلم على من يكون في أزمانهم ممن يقول برد السنة وممّن اعتنى بذلك:

١ – الإمام الشافعي، فعقد في كتابه جماع العلم "الباب الأوّل بعنوان: باب حكاية قول الطائفة التي ردّت الأخبار كلّها".

٢ – والإمام محمد بن نصر المروزيّ، صنّف "كتاب السنة"، وفي الكتاب بيان تعظيم السنة وأوجه تصرفها.

٣ – وشيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنّة"، عني بالرّد على الرّافضة خاصة في بيان مصادرهم ومخالفتهم لأهل السنّة فيها.

٤ – والسيوطيّ في رسالته: "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة"، وهي ردّ على رافضي ظهر في زمنه طعن في السّنة وردّها.

---

(١) (١/٨٥ –٨٦)، رقم (٢٦).

ومن الكتب المعاصرة التي عُنيت بهذا الباب:

٥- "الأنوار الكاشفة لما في كتاب أبي رية من الأكاذيب والأباطيل والمجازفة" للعلاّمة عبدالرحمن المعلمي.

٦ - "حجية السّنة" للشيخ الدكتور عبدالغني عبدالخالق.

٧ - "فرقة أهل القرآن بباكستان وموقف الإسلام منها" رسالة علمية بجامعة أمّ القرى (١٤٠٠ - ١٤٠١هـ) أعدّها: خادم حسين إلهي بخش، عُنى الباحث فيها ببيان نشأة الفرقة وأشهر زعمائها ومؤلفاتهم، وعرض لشبهاتهم مقرونة بالجواب عنها، وأهم المؤلفات التي صدرت للرّد على تلك الفرقة.

وقد طبعت الرسالة بعنوان "القرآنيون وشبهاتهم حول السنة"(١).

٨ - "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" لمصطفى السّباعيّ.

٩ - "مكانة السنة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين" لمحمد لقمان السّلفيّ.

---

(١) ط الأولى نشر مكتبة الصديق، الطائف.

المبحث الثاني: **إنكار الاحتجاج بأخبار الآحاد**.

وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في بيان ما يفيده خبر الآحاد.

المطلب الثاني: القائلون برد خبر الآحاد، والرد على أشهر شبههم.

المطلب الثالث: أشهر المصنفات في الرد عليهم.

المبحث الثاني: إنكار الاحتجاج بأخبار الآحاد.

تمهيد:

اشتهر في كتب الأصول ومصطلح الحديث تقسيم الأحاديث باعتبار طرقها إلى متواتر، وآحاد.

ويعرف المتواتر: بأنّه ما رواه عددٌ كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، ويكون منتهى خبرهم الحسّ.

والآحاد: ما لم يبلغ حدّ التواتر ويقسمونه إلى مشهور، وعزيز، وغريب(١).

وهذا التقسيم للأحاديث لم يكن معروفاً في الصّدر الأوّل، وأوّل من أدخله في كتب المصطلح الخطيب في الكفاية(٢).

وذكر ابن الصّلاح أنّ الخطيب تبع فيه غير أهل الحديث(٣). -ويعني الأصوليين-، وقد يذكر التواتر في كلام من سبق الخطيب لكن لا يريدون هذا المعنى الخاص وإنّما يريدون المعنى اللّغويّ المقارب للاستفاضة والاشتهار.

وقد أشار ابن أبي العزّ في شرح الطّحاوية(٤) عند شرحه قول الطّحاويّ: «وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كلّه حقّ». أشار إلى أنّ هذا التقسيم مبدؤه من الجهمية والمعتزلة فقال: «يشير الشيخ -رحمه الله-

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٧٢)، والنزهة لابن حجر في (ص ٤١).

(٢) (٨٨/١).

(٣) انظر: علوم الحديث (ص٣٧٢).

(٤) (ص٣٥٤).

بذلك إلى الرّد على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة القائلين بأنّ الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر وإن كان قطعي السّند، لكن غير قطعي الدّلالة، فإنّ الأدلة اللّفظية لا تفيد اليقين؛ ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصّفات، قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها، فسدّوا على القلوب معرفة الرّب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرّسول، وأحالوا إلى قضايا وهمية، ومقدمات خيالية سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية وهي في التحقيق كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً».

وانتقد شيخ الإسلام ابن تيمية المتواتر بالمعنى الذي يذكره الأصوليون، وقال: إنّ المتواتر ليس له عدد محصور بل إذا حصل العلم عن أخبار المخبرين كان الخبر متواتراً، والعلم يختلف باختلاف حال المخبرين، فربّ عدد قليل أفاد خبرهم العلم بما يوجب صدقهم، وأضعافهم لا يفيد خبرهم العلم، ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم، وعلى هذا فكثير من متون الصّحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث وإن لم يعرف غيرهم أنّه متواتر[١].

وقد جرّ تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد بالمعنى الذي يذكره الأصوليون آثاراً وخيمة من أخطرها التفريق بين الأحاديث الصحيحة في القبول والعمل بناء على النظر فيما تفيده هذه الأحاديث، وهذه المسألة ظهرت مع ظهور هذا التقسيم، واستخدم فيها مصطلحات لم تكن

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/٤٠ – ٤١، ٤٩).

تستخدم في كتب الحديث واصطلاحه، ولم تذكر في الصّدر الأوّل؛مثل العلم بالمعنى المنطقي[١]، وتقسيم الشريعة إلى أصول يُعنى بها المسائل العلمية، وفروع يقصد بها المسائل العملية[٢].

و هذه اصطلاحات وعبارات منطقية دخلت في علم المصطلح والأصول ولم تكن تعرف في الصّدر الأوّل، سئل الإمام أحمد: «هاهنا إنسان يقول: إنّ الخبر يوجب عملاً ولا يوجب علماً؟ **فعابه،** وقال: **ما أدري ما هذا؟!**»[٣].

---

(١) وهم يختلفون في حدّه، والمشهور عندهم: أنّه الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، ويقال العلم القطعي: للعلم الذي لا يحتمل الشّك أو التردّد.والعلم الضروري: الذي يضطر إليه الإنسان دون استدلال.والعلم النظري: الذي يحصل بعد نظر وتأمل لمن يقدر على الاستدلال.والعلم الظاهر: يريدون به غلبة الظّن. انظر: التعريفات للجرجاني (ص ١٥٧)، وخبر الواحد في التشريع الإسلامي (٢/٢٧٤ - ٢٧٦)

(٢) ونشأ عن هذا التقسيم قولهم: إنّ الحقّ في مسائل الأصول واحد من خالفه فقد كفر أو فسق، وأمّا الفروع فالحقّ متعدد، وكلّ مجتهد مصيب. قالوا: والأصول لا تثبت إلاّ بالمتواتر، أمّا الفروع فتثبت حتى بالآحاد.

وهذا التقسيم للدّين بهذا الفرق أصل من أصول الضّلال -كما قال ابن القيم-. انظر: مختصر الصواعق (ص٤٦٤) وقال شيخ الإسلام: «والفرق بين مسائل الأصول والفروع إنّما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم، وانتقل هذا القول إلى أقوام فتكلموا بذلك في أصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غَوْره...» انظر: منهاج السنة (٥/٨١).

(٣) انظر: العدة لأبي يعلى (٣/٨٩٩).

المطلب الأول: في بيان ما يفيده خبر الآحاد ؟

اختلف في ذلك على أقوال ثلاثة:

الأول: أنّه يفيد العِلْم، وهي رواية عن أحمد، واختارها جمعٌ من أصحابه كابن أبي موسى، ورواية عن مالك اختارها ابن خويز منداد من المالكية، وهو قول الظاهرية، والحارث المحاسبي، والكرابيسي، وجمهور أهل الحديث(١).

الثاني: أنه يوجب العِلْم ويقطع به إذا احتفت به القرائن مثل كونه مشهوراً، أو مسلسلا بالأئمة، أو متلقى بالقبول كأحاديث الصحيحين.

وهو قول كثير من الأصوليين كالرّازيّ في المحصول(٢)، والغزالي في المنخول(٣)، وقال ابن تيمية: وهو قول جمهور أصحاب المذاهب(٤).

الثالث: أنّه يفيد الظنّ، وهو قول كثير من المتكلمين، وقال النووي: إنّه قول محقّقيهم(٥).

---

(١) انظر: الأحكام لابن حزم (١/١٦٣)، ومختصر الصواعق (ص٤٦٤)، والمسودة (١/٤٩١).

(٢) (٢/٤٠١).

(٣) (ص٢٤٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٨/٤١).

(٥) انظر: شرح مسلم (١/١٢٨).

أدلة هذه الأقوال:

من قال إنّه يفيد العلم، استدل بأدلة منها:

١) أنّ العمل به واجب بإجماع السّلف، والعمل ملازم للعلم؛ لأنّ الظّن لا يغني من الحقّ شيئاً[(١)].

٢) قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ الآية[(٢)].

والطّائفة تتناول الواحد فما فوقه، والآية تقتضي وجوب قبول إنذارها، والإنذار الإخبار بما يفيد العلم.

٣) قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾[(٣)].

قالوا: ضد الجهالة العِلم، وضد الفسق العدالة، ففي الآية بيان أنّ العلم لا يقع بخبر الفاسق، ويفهم منها أنه يثبت بخبر العَدْل.

٤) ما ورد من نصوص الشّرع في تبليغ العلم ونشره كقوله ﷺ: «**نَضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأدها كما سمعها...**»[(٤)].

فلو كانت الحجّة لا تقوم به ما أمره بالإبلاغ، ولا تقوم الحجّة إلاّ بما يفيد العلم.

---

(١) انظر: أصول السرخسي (٣٢٩/١)، والمسودة (٤٩٢/١).

(٢) سورة التوبة: آية (١٢٢).

(٣) سورة الحجرات: آية (٦).

(٤) تقدم تخريجه (ص ٧٨).

٥) ما تواتر من بعث النبيّ ﷺ الرسل والأمراء والسّعاة إلى البلدان للتعليم، وأخذ الزكاة ولو لم تقم به حجة لما اكتفى بهم.

وقد استدلوا بأدلة أخرى كثيرة بلغت واحدا وعشرين دليلا جمعها ابن القيم في الصواعق المرسلة [١]، وهي ترجع إلى ما تقدم.

واعتُرِض على أصحاب هذا القول القائلين بإفادة خبر الواحد للعلم:

أنّك لو سُئلتَ عن أعدل رواة خبر الواحد أيمكن أن يقع منه الغلط والكذب؟ لقلت: نعم، فقطعك بصدقه مع تجويزك عليه الغلط والكذب لا معنى له[٢].

وأجيب: بأنّا وإن كنّا لا ندعي العصمة للرّواة إلاّ أنّا نقول: إذا كذب الراوي أو غلط أو سها فلا بد أن يكون في الأمّة من يكشف غلطه وكذبه وسهوه، فالأمّة لا تجتمع على ضلالة، وقد قيّض الله للسّنة جهابذة ذوي صدق وتحري وورع يبينونها ويميزونها، وصنّفوا في رواتها ومتونها ما يمكن من معرفة السنن والتمييز بين مقبولها ومردودها ومن وقف على أحوالهم في ذلك من البحث عن الرّواة وتمييز المرويات، وبذلهم أعمارهم في ذلك واهتمامهم بهذا الشأن وخبر أمانتهم فيه ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه[٣].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص٤٧٧ – ٤٨٤).

(٢) انظر: مذكرة الشنقيطيّ (ص١٢٤).

(٣) انظر: مختصر الصّواعق (ص٤٨٧).

أدلة من قال بإفادة خبر الواحد العلم إذا احتفت به القرائن:

١ - إذا احتفت القرائن بالخبر ارتفع احتمال الخطأ؛ وذلك أن القرينة تفيد الظنّ مجردة عن الخبر، فإذا اقترن بالخبر المفيد للظن قرينة مفيدة للظن، فإنّها تقوم مقام خبر آخر، ثم لا يزال التزايد في الظن بزيادة اقتران القرائن بالخبر إلى أن يحصل العِلم كما حصل في خبر التواتر.

٢ - ومن أدلتهم على أن خبر المتلقّى بالقبول -كأحاديث الصحيحين- مفيد للعلم؛ أنّ ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمّة معصومة من الخطأ[1].

واعترض على أدلتهم باعتراضات منها:

أ - أن العِلم حاصل بالقرائن لا بالخبر.

وأُجيب: بأنّ العِلم إنّما حصل بالخبر مع ضميمة القرائن.

ب - أنّكم تقولون أنه لا يفيد العلم إذا خلا من القرائن، وتستدلون على ذلك بأدلة، هذه الأدلة تأبى كونه مفيداً له بقرينة، للزوم الاطراد، وتناقض المعلومين، والقطع بتخطئة مخالفه.

وأُجيب: أنّها لا تتأتى في الخبر مع القرائن، أمّا الاطراد فلأنّه ملتزم في مثله، فإنه لا يخلو عن العلم، أما تناقض المعلومين فلأنّ ذلك إذا حصل في قضية امتنع أن يحصل مثله في نقيضها عادة، وأما تخطئة المخالف قطعاً فلأنه ملتزم، ولو وقع لم تجز مخالفته بالاجتهاد إلاّ أنّه لم يقع في الشّرعيات[2].

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٧٣)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤١/١٨).

(٢) انظر: العضد على المختصر (٥٦/٢ - ٥٧).

جـ – اعترض عليهم أصحاب القول الأوّل القائلون بإفادة العلم مطلقاً أنّ ما يشترطه المحدثون لقبول الحديث من انتفاء العلة والشّذوذ والتحرز في إثبات اتصال السّند، والتأكّد من ضبط رواته هي قرائن توجب العلم، فإذا توافرت في الحديث شروط القبول فإن القرائن محتفة به، فلا داعي لهذا القيد في إفادته للعلم.

ويجاب: بأن المراد قرائن خارجة عن حدّ القبول المجرد.

قال ابن القيم: وأهل الحديث لا يجعلون حصول العلم بمخبر هذه الأخبار الثابتة من جهة العادة المطّردة في حقّ سائر المخبرين، بل يقولون ذلك لأمر يرجع إلى المخبر، وأمر يرجع إلى المخبر عنه، وأمر يرجع إلى المخبر به، وأمر يرجع إلى المخبر المبلّغ.

فأمّا ما يرجع إلى المخبر: فإنّ الصحابة الذين بلّغوا الأمّة سنّة نبيّهم كانوا أصدق الخلق لهجة وأعظمهم أمانة وأحفظهم لما يسمعون، خصّهم الله بذلك ما لم يخص غيرهم، فقياس خبر الصديق رضي الله عنه على خبر آحاد المخبرين من أفسد قياس في العالم، كذلك ما روي عن الصحابة أنهم أهل صدق وتحري وضبط لا يُعرف في جميع طوائف بني آدم أصدق لهجة وأعظم تحريّاً منهم، والمتكلمون أهل ظلم وجهل يقيسون خبر الصّديق والفاروق بأخبار آحاد الناس.

وأمّا ما يرجع إلى المخبر عنه: فإنّ الله تكفّل لرسوله ﷺ بأن يظهر دينه على الدّين كلّه، وأن يحفظه؛ ولهذا فضح الله من كذب في حديث رسول الله ﷺ.

وأمّا ما يرجع إلى المخبر به: فإنّه الحقّ المحض وهو كلام رسول الله ﷺ الذي كلامه وحي وحقّ، فلا يشتبه بالكذب والباطل على ذي عقل صحيح، بل عليه نور وجلالة وبرهان يشهد له، وكلام النبوة متميز بنفسه عن غيره من الكلام الصدق فكيف نسبته للكذب؟ فإذا قال المتكلمون بأن أحاديثه ﷺ لا تفيد العلم فهم مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم وصَدَقوا فيما أخبروا به عن أنفسهم، وهم كاذبون في إخبارهم أنها لا تفيد العلم لأهل السنّة.

وأمّا ما يرجع إلى المخبِر: فالمخبِر نوعان: نوع له علم ومعرفة بأحوال الرجال وعدالتهم وتجريحهم، ونوع لا علم له بذلك، وشتان بين ما يفيده الخبر للأوّل وما يفيده للثاني[1].

أدلة من قال إنّه يفيد الظنّ:

١) أنّ الرّاوي لا يؤمن خطؤه وغلطه مهما بلغ من الضّبط، فإن وُجد هذا الاحتمال فالنّفس لا تجزم بصحة الخبر.

٢) لو أفاد العلم لأدى إلى تناقض المعلومين فيما لو أخبر ثقة بخبر وأخبر ثقة آخر بضده.

٣) أنّا نعلم ضرورة أنا لا نصدّق كلّ خبر.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص٤٦٦ – ٤٦٨) باختصار.

وأجيب على هذه الأدلة:

أمّا الأوّل: فأجيب بأنّ خبر العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يترجّح فيه جانب الصّدق، لما علم من أنّ الله هيّأ للسنة من يحفظها ويقوم بها ويحملها ممن أفنوا أعمارهم، وأمضوا أيامهم في البحث عنه وعن سير نقلته(١).

وكذلك لا يمكن أن ينسب للنبيّ ﷺ حديث موضوع ويختلط بالصحيح ويخفى على الأمّة؛ لأنّها معصومة من الاجتماع على ضلالة(٢).

وأمّا الثاني: فيجاب عنه بأنّه يستحيل أن يوجد في الشّرع خبران متناقضان، فلا يرد هذا علينا.

وأمّا الثالث: فجوابه أن يقال: من قال لكم إنّ كل خبر يفيد العِلم؟ بل المراد خبر العدل الضابط عن مثله ينتهي به إلى النبيّ ﷺ، ولا يعرف أنّ فيه علة أو شذوذاً، هذا الذي قلنا إنّه يصدق ويقبل ويفيد العِلم، فكيف يساوى بين خبر يشترط فيه هذه الشروط وغيره من الأخبار حتى يقال ما قلتم؟.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص٤٦٩).

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم (١/١١٠).

المطلب الثاني: القائلون بردّ خبر الآحاد، والرّد على أشهر شبههم.

وفيه تمهيد، وفرعان:

الفرع الأول: من رد خبر الآحاد مطلقاً.

الفرع الثاني: من رد خبر الآحاد في الاعتقاد.

تمهيد:

روى أصحاب النّبيّ ﷺ أحاديثه، وتلقَّوها بالقبول، ولم ينكروا شيئاً منها، ثم تلقَّاها عنهم التابعون وأخذوها بالقبول والتصديق والتسليم، ولا يعرف منهم من ردّ شيئاً من الأخبار الصحيحة في شيء من أمور الدّين.

قال الشافعيّ -بعد أن نقل الأدلة على تثبيت خبر الواحد وقبوله والانتهاء إليه، ونَقْل صنيع من سبقه من العلماء في ذلك-: «ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في عِلم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحدٌ إلاّ وقد ثبّته لجاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنّهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت من أنّ ذلك موجود على كلهم»(١).

قال الخطيب البغداديّ: «وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومَن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار ذلك ولا الاعتراض عليه، فثبت أن من دينهم جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه»(٢).

---

(١) انظر: الرسالة (ص٣٩٩) الفقرة (١٢٤٨ - ١٢٤٩).

(٢) انظر: الكفاية (١/١٢٩).

قال ابن القيم: ((وأما المقام الثامن: وهو انعقاد الإجماع المعلوم المتيقن على قبول هذه الأحاديث، وإثبات صفات الله بها، فهذا لا يشك فيه من له أقلّ خِبرة بالمنقول، فإنّ الصّحابة هم الذين رووا هذه الأحاديث وتلقاها بعضهم عن بعض بالقبول ولم ينكرها أحد منهم على مَن رواها، ثم تلقّاها عنهم جميع التابعين من أولهم إلى آخرهم ومن سمعها منهم تلقّاها بالقبول والتصديق لهم، ومَن لم يسمعها منهم وتلقاها عن التابعين كذلك، وكذلك تابع التابعين مع التابعين، وهذا أمر يعلمه ضرورة أهل الحديث))(١).

ثم ظهر بعد القرون المفضّلة فرق وطوائف لم تقدر السنّة حقّ قدرها ولم تتبع سبيل المؤمنين في قبولها والتسليم لها، فردّوها أو أكثرها، وما قبلوه عارضوه وسلّطوا عليه عقولهم تحرفه عن موضعه، وتنزله غير منزلته وكانوا على ذلك طوائف ومذاهب، ومقصدنا هنا منهم طائفتان الأولى: من رد خبر الآحاد مطلقاً، والثانية: من ردّه في العقائد وقبله في الأحكام؛ وسنذكر مع كلّ طائفة ما اشتهر من شبههم فيما ذهبوا إليه، وردّ أهل العِلم عليها.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص٥٠٢).

الفرع الأول: من ردّ خبر الآحاد مطلقاً.

وهذا القول ذهب إليه النظامية من المعتزلة(١)، وأبو بكر بن داود والقاشاني(٢)، وحُكِيَ عن بعضهم كإبراهيم بن إسماعيل بن عُلَيّة اشتراطه أن يَردَ خبر الآحاد من طريق رجلين عن رجلين ليعمل به(٣).

ذكر أشهر شبههم:

الشبهة الأولى: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾(٤) قالوا: خبر الآحاد ظني الثبوت فلا يعقل أن تؤسس عليه التكاليف الشّرعيّة.

والجواب عن هذه الشّبهة:

أ – أن أهل العلم لا يقبلون خبر الآحاد مطلقاً بل يشترطون شروطاً معلومة مشتهرة، هذه الشّروط ترفع من شأن الخبر من جهة ثبوته.

ب – أنّه قد تواتر العمل بغير المتواتر من الأحاديث، كما هو ظاهر في ماثبت من وقائع متعددة عن النّبيّ ﷺ وعن أصحابه بما لا يسع أحدا إنكاره(٥).

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق (١٣٢).

(٢) انظر: المسودة (٤٧٧/١).

(٣) انظر: النكت لابن حجر (٢٤١/١)، والمسودة (٤٧٧/١).

(٤) سورة يونس: آية (٣٦).

(٥) وقد ذكر كثيراً من هذه الوقائع الشّافعي في الرّسالة (ص٣٦٠-٤٠٠)، والإمام البخاري في الصحيح في كتاب أخبار الآحاد، وابن القيم كما في مختصر الصواعق (٤٨٣).

جـ – أن العمل بخبر الآحاد في الأحاديث له نظائر في الشّريعة، كما هو الشّأن في وجوب الحكم بشهادة الشهود، والاعتماد على خبر الواحد في إثبات الصيام.

الشبهة الثانية: قالوا: لو جاز التعبّد به في الفروع لجاز في الأصول وهو خلاف ما تقولون.

وجوابها: أنّ هذا التفريق غير صحيح فالكتاب والسنة والإجماع على العمل بالخبر مطلقاً إذا صحّ وتوفرت شروط قبوله.

الشبهة الثالثة: ويذكرها من يقبله إذا روي من طريقين فأكثر قالوا: قد ورد عن عدد من الصّحابة ردّ خبر الآحاد ويذكرون قصة ذي اليدين حين توقّف النّبيّ ﷺ في خبره حتى سأل الناس، وقصة أبي بكر وردّه خبر المغيرة في ميراث الجدة حتى شهد معه محمد بن مسلمة، وخبر عمر وردّه لرواية أبي موسى في الاستئذان.

والجواب عن هذه الشبهة: أنّ كلّ واحدة من هذه الوقائع فيها ما يدعو إلى التريث بخلاف ورود الخبر مطلقاً[(١)]. وتفصيل ذلك:

أ – أمّا قصة ذي اليدين فموجب توقف النبيّ ﷺ وسؤاله أصحابه: «**أصدق ذو اليدين**»؟ أنّ ذا اليدين يخبر النبيّ ﷺ عن فعل نفسه، ومثل هذا إنما يرجع فيه الإنسان إلى علمه بما حصل منه، أو إلى غلبة ظنّه بما وقع حتى يظهر له من الدّلائل الصّحيحة ما يدفع ذلك ويؤكّد صحة الخبر، كما أن

---

(١) انظر: المسودة (٤٨٨/١).

تلك الصّلاة حضرها جمعٌ من النّاس وخرج سرعانهم، فيبعد أن ينفرد أحدهم بإدراك ما حصل دون الباقين مع أدائهم لفعل واحد[١].

ب – أمّا قصة أبي بكر وردّه خبر المغيرة في ميراث الجدّة فهو طلب التثبت؛ لأنّ الميراث أمر مشهور يبعد أن ينفرد به واحد دون سائر النّاس، ثم إنّ أبا بكر قبل الخبر بعد شهادة محمد بن مسلمة ولا يخرجه ذلك عن كونه خبر آحاد، ثم إن كان مقصدكم اتباع أبي بكر فقد ثبت عنه قبول خبر الواحد دون طلب تثبت في وقائع كثيرة منها سؤاله عائشة –رضي الله عنها– في كم دفنتم رسول الله ﷺ؟ قالت: "في ثلاثة أثواب سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة"[٢].

جـ – أمّا توقف عمر في قبول خبر أبي موسى فقد تقدّم بيان أن عمر –رضي الله عنهم جميعاً– أراد الاحتياط للسنة، وقال لأبي موسى: «أما أنّي لم أتهمك ولكني أردت ألا يتقوّل النّاسُ على رسول الله ﷺ»[٣].

قال الشّوكانيّ: «وعلى الجملة فلم يأتِ مَن خالف في العمل بخبر الواحد بشيء يصلح للتمسّك به، ومن تتبّع عمل الصّحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التّابعين وتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له مصنّف بسيط، وإذا وقع من بعضهم التردّد في العمل به في بعض الأحوال فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد من ريبة في الصّحة، أو تهمة في الرّاوي، أو وجود معارض راجح ونحو ذلك»[٤].

---

(١) انظر: النكت لابن حجر (٢٤٥/١)، وإحكام الآمدي (٦٢/٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب موت يوم الاثنين (١٣٨٧).

(٣) تقدم تخريجه ص (١٨٤)

(٤) انظر: إرشاد الفحول (٢٥٣/١).

الفرع الثاني: **من ردّ خبر الآحاد في الاعتقاد**.

وهذا قول كثير من المتكلمين والأصوليين من المعتزلة والأشاعرة.

وشبهتهم التي عليها يُعَوّلون ولها يرددون: أنّ خبر الآحاد يفيد الظنّ، والعقيدة لا بد أن تكون مطابقة للواقع، فلا يقبل فيها إلاّ النّص القطعي من القرآن أو السنة المتواترة.

الرّد على هذه الشبهة:

أولاً: أنا نطالبهم بفرق صحيح بين ما يجوز إثباته بخبر الواحد من الدين وما لا يجوز، ولن يجدوا إلى الفرق سبيلا إلاّ بدعاوي باطلة، ثم نطالبهم بالفرق بين مسائل الأصول والفروع، وما ضابط ذلك؟ وما الفرق بين ما يأثم جاحده، وما لا يأثم جاحده؟ وما الفرق بين المطلوب منه القطع اليقيني وما يكتفي فيه بالظن ولا سبيل لهم إلى تقرير شيء من ذلك البتة[1].

ثانياً: نصوص القرآن في وجوب اتباع النبي ﷺ في أوامره ونواهيه والانقياد لأمره، والحذر من مخالفته مطلقة لم تفرّق بين ما ثبت بالتواتر والآحاد.

ثالثاً: إن قلتم لا يعمل إلاّ بالمتواتر في الأصول فنقول: قد تواترت السنة في وقائع كثيرة على قبول خبر الآحاد والعمل به دون تفريق بين أصول وفروع، **فما يمنعكم من العمل بهذا التواتر؟!**.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص٤٨٩، ٤٩٢).

رابعاً: اتفاق الصّحابة والتابعين على العمل بالأحاديث من دون تفريق بينها حتى عند من يرى أنّ خبر الآحاد يفيد الظن، وقد تقدّم في أوّل المسألة نقل الإجماع على ذلك.

قال ابن عبدالبر – بعد أن نقل الخلاف فيما يفيده خبر الآحاد العلم أم الظن – قال: «وكلّهم يروي خبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده على ذلك جماعة أهل السنة والجماعة» [1].

---

(١) انظر: التمهيد (١/٨).

المطلب الثالث: أشهر المصنفات التي عُنيت ببيان قبول خبر الواحد، والرّد على شبه منكريه:

١ – **جماع العلم** للإمام محمد بن إدريس الشّافعيّ.

بدأه بمقدمة نقل فيها الإجماع على وجوب اتباع أمر رسول الله ﷺ، ثم عقد الباب الأوّل في حكاية قول الطّائفة التي ردّت الأخبار كلّها، وذكر مناظراته معهم، ثم الباب الثاني: في حكاية قول من ردّ خبر الخاصة[1].

٢ – **الرّسالة:** له –أيضاً–، بدأه بتعريف البيان، وبيان أنه اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع، وهي بيان لمن خوطب بها، ممّن نزل القرآن بلسانه، وهي متقاربة الاستواء عنده وإن كان بعضها أشدّ تأكيداً وهي مختلفة عند من يجهل لسان العرب ومن ذلك: ما أبانه الله لخلقه نصّاً كجُمَل الفرائض من صلاة وصيام وزكاة وحج وصوم وتحريم للفواحش، وبعض المطعومات، ثم بيّن على لسان رسوله عدد الصلوات ونصاب الزكاة ووقتيهما ومن ذلك: ما فرض الله جلّ ثناؤه على خلقه الاجتهاد في طلبه...

ثم بيّن أن جهة العلم بالحكم إما الكتاب، وإمّا السنة، وإمّا الإجماع، وإمّا القياس.

---

(١) انظر: (٤٦ – ١٠٢).

ثم تكلّم على هذه الأدلة واحداً واحداً، بدأ بالكتاب فأبان أنّه نزل بلسان العرب، وأنّ على كلّ مسلم أن يتعلّم من لسان العرب ما يبلغه جهده، وبين أن في كتاب الله ما هو عام ظاهر يراد به العام الظاهر، ومنها ما هو عام ظاهر، يراد به العام ويدخله الخاص، وظاهر يعرف من سياقه أنه يراد به غير ظاهره، ومن هذا يتبين ما لعلوم اللغة في فهم كتاب الله، وأحكام الدين من صلة وثيقة وعلاقة أكيدة.

ثم تكلّم عن السنة وأنّ الله أمر باتباع رسوله ﷺ.

ثم ذكر النّاسخ والمنسوخ ووقوع ذلك في الكتاب والسنة.

ثم تكلّم على خبر الواحد، وما تقوم به الحجّة منه، والأدلة على حجيته.

ثم تكلّم على الإجماع وحجيته ودليله ثم بسط الكلام في الاجتهاد، وقفاه بالكلام على القياس والاستحسان وما قيل فيه.

هذه خلاصة كتاب الرّسالة التي صنفها الشّافعي لأهل الحديث وتلقوها بالقبول والاستحسان لما فيها من تعظيم للكتاب والسنة، وبيان للأدلة الشّرعية، وكيفية تناول الأحكام منها.

والمقصود منها هنا: البابان اللذان عقدهما في خبر الأحاد: ما تقوم به الحجة منه، والأدلة على حجيته الذي ساق فيه وقائع كثيرة عن النبي ﷺ وعن أصحابه ومن بعدهم من الفقهاء تبيِّن العمل به وجريان أهل العلم على ذلك.

٣ – كتاب أخبار الآحاد: من صحيح الإمام البخاريّ، ذكر فيه اثنين وعشرين حديثاً، تبين حجية خبر الآحاد في مسائل الدّين عقيدة وأحكاماً.

٤ – الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم.

عُني فيه بالأخبار عامة وخصّ خبر الواحد بالدّراسة والبحث، وردّ فيه على من يرده بحجّة أنّه لا يفيد علماً[١]، واستفاد منه من جاء بعده كابن القيم في الصواعق المرسلة.

٥ – لشيخ الإسلام ابن تيمية: بحوث متفرقة في كتبه في خبر الواحد في مجموع الفتاوى (١٨/٤٠ – ٥٢)، (٢٠/٢٥٧)، وفي الفتاوى الكبرى (١/٤٨٧)، وجمع بعض ذلك في المسودة (١/٤٩٠ – ٤٩٥).

٦ – الصواعق المرسلة: لابن القيم عقد فيه فصلاً في الاحتجاج بالأحاديث النبوية[٢]، وقد انتظم ردّه على المخالفين في هذا الفصل في عشر مقامات.

الأوّل: في بيان إفادة النصوص الدلالة القاطعة على مراد المتكلم.

الثاني: أن هذه الأخبار التي زعموا أنّها آحاد موافقة للقرآن مفسّرة له مفصّلة لما أجمله وموافقة للمتواتر منها.

الثالث: بيان وجوب تلقيها بالقبول.

---

(١) انظره: (١/١٦٣ – ٢٠٠).

(٢) انظره (٤٣٨/٤٣٩).

الرابع: إفادتها للعلم واليقين.

الخامس: بيان أنّها لو لم تفد اليقين، فأقل درجاتها أن تفيد الظنّ الرّاجح، ولا يمتنع إثبات بعض الصّفات والأفعال به.

السادس: أنّ الظنّ الحاصل بها أقوى من الجزم المستند إلى تلك القضايا الوهمية الخيالية.

السابع: بيان أن كون الشيء قطعياً أو ظنياً أمر نسبي إضافي لا يجب الاشتراك فيه، فهذه الأخبار تفيد العلم عند من له عناية بمعرفة ما جاء به الرّسول ﷺ ومعرفة أحواله ودعوته على التفصيل دون غيرهم.

الثامن: بيان الإجماع المعلوم على قبولها وإثبات الصفات بها.

التاسع: بيان أن قولهم: خبر الواحد لا يفيد العِلم قضية كاذبة باتفاق العقلاء إن أخذت عامة كُلِّية، وإن أخذت خاصة جزئية لم تقدح في الاستدلال بجملة أخبار الآحاد على الصّفات.

العاشر: جواز الشّهادة لله سبحانه وتعالى بما دلت عليه هذه الأخبار والشهادة على رسوله ﷺ أنّه أخبر بها عن الله.

وقد استفاد من ابن القيم في تحريره هذا من جاء بعده منهم ابن أبي العزّ في شرح الطحاوية في مواضع متعددة، منها ما ذكره عند شرح قول الطّحاوي: «وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشّرع والبيان حقّ»[١] فإنّه شرحه في أربع صفحات جمعها من مواضع متفرقة من كلام ابن القيم.

---

(١) انظر: شرح الطحاوية (ص٣٥٤).

٧ – **موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النّبويّ**: للشيخ محمد بن إسماعيل السّلفي الباكستانيّ (ت١٣٨٧هـ) عرَّبه وعلّق عليه صلاح الدين مقبول أحمد وهو دراسة نقدية لمسلك بعض الجماعات التي عاصرته.

وقد ضمّن هذه الدّراسة الكلام عن خبر الآحاد في قرابة ثلاثين صفحة اعتمد فيها على ابن حزم، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم.

٨ – **الحديث حجّة بنفسه في العقائد والأحكام**: للشيخ محمد ناصر الدين الألبانيّ، وأصل هذا الكتاب محاضرة ألقاها في دمشق، ثم أضاف إليها، وأخرجها في هذه الرسالة، وهي خطوط عريضة ومعالم شاملة في إفادة الحديث للعلم والعمل.

٩ – **خبر الواحد وحجيته**: للشيخ الدكتور أحمد محمد عبدالوهاب الشنقيطي، وهو رسالة ماجستير جمع فيها كلام الأصوليين حول خبر الآحاد، واستفاد كثيراً من دراسة ابن القيم في الصّواعق المرسلة.

١٠ – **خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته** للقاضي برهون.

وهو رسالة علمية جمعت كثيرا مما في الكتب المتقدمة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الكتابة في بعض أبواب العلم تتطلب الأخذ من علوم متعددة، وهذا يجعل البحث متنوع المباحث متعدد الفصول، ومن ذلك موضوع هذا البحث: "مكانة السنة النبوية" فقد تضمنت الكتابة فيه علوما مختلفة؛ كعلم التفسير، وعلم الحديث بفرعيه الرواية والدراية وما تفرع منهما من علوم: كعلم الجرح والتعديل، وتاريخ الرواة، وتاريخ السنة وتدوينها، وعلم أصول الدين، وأصول الفقه.

وقد تيسر بحمد الله جمع مادة البحث وترتيبها وعرضها على وجه يخدم المقصد منه، وهو تأصيل مكانة السنة وإبراز ما تميزت به.

وهذا عرض موجز لأهم نتائج البحث:

١- تعدد معنى السنّة في اللغة، وفي اصطلاح أهل العلم، وفي إطلاق السلف لها، فمنهم من يريد المعنى الشرعي العام الشامل لهدي النبي ﷺ، ومنهم من يريد بها الاعتقاد خاصة، ومنهم من يطلقها على أصل من أصول الاعتقاد لتميز أهل السنّة به.

٢- مما يبين مكانة السنة معرفة حقوق النبي ﷺ والقيام بها، ومن هذه الحقوق إثبات عصمته، ووجوب محبته، وتعظيمه ﷺ وتوقيره.

٣- من تعظيم النبي ﷺ تعظيم سنَّته؛ وهذا التعظيم للسنَّة يظهر في أوجه متعددة، من أهمها عدم التقدُّم بين يدي الله ورسوله.

٤- شرف علم الحديث، ومكانة المحدثين العالية في الأمة.

٥- دلالة الكتاب على مكانة السنَّة من أوجه كثيرة متعددة، وعناية أهل العلم ببيان ذلك.

٦- استفاضة الأحاديث التي تبين مكانة السنَّة.

٧- بيان الصحابة والتابعين وأئمة الدين لمكانة السنة وتربيتهم طلابهم وأتباعهم عليها.

٨- معرفة السلف بمكانة السنَّة جعلهم يبذلون النفوس والمهج في حفظها ونقلها وحمايتها، ومن جهودهم في ذلك: جهودهم في تدوينها، والرحلة في طلبها، ومذاكرتها وحفظها، والكشف عن الكذَّابين، وجرح المجروحين نصيحة لرسول الله ﷺ وتعظيما لسنته.

٩- تميُّز السنة بميزات كثيرة من أهمها: أنها وحي، مفسِّر لكتاب الله، شامل لأحكام الدين، مُحْكَم لا يتعارض، وأنها من جوامع الكلم الذي أوتيه النبي ﷺ.

١٠-السنّة عند سلف الأمة مصدر رئيسٌ لتلقِّي الدين، استدلوا بها على مسائل الديانة كلها، أصولها وفروعها، وكان لهذا الاستدلال منهج اقتفاه السلف ومن تبعهم بإحسان، ومن أهم معالم هذا المنهج أن يكون فهم السنَّة مقيداً بفهم أصحاب النبي ﷺ، فلا يخالف ما اتفقوا عليه، وأن تُجَل السنَّة أن تعارض بالآراء والأمثال والأذواق، وأن يقبل ما صح منها مطلقاً في جميع مسائل الدين.

١١-وُجد في الأمة من لم يقدِّر السنَّة حقَّ قَدْرِها، فمنهم من ردَّها مطلقا، ومنهم من ردَّ خبر الآحاد مطلقاً، ومنهم من ردَّ خبر الآحاد في الاعتقاد، وقد بين أهل العلم شبه هؤلاء جميعاً، وردُّوا عليها، فأظهروا زيفها، وبينوا عوارها.

١٢-كثرة المصنفات في حماية السنّة وتقرير الاحتجاج بها والردِّ على شبة المخالفين في ذلك.

وبعد فإن طالب العلم اليوم وبخاصة المتخصص في دراسة سنّة النبي ﷺ يحمل أمانة عظيمة لا ينبغي له أن يتخلى عنها أو يقصر فيها: من الاعتزاز بالسنَّة، والعمل بها، والدعوة إليها، وربط الناس بها، والسعي الجاد في إخراج تراثها المتفرق في بطون المكتبات، وتنقيحه وتصفيته، ومن هذه الأمانة الذبُّ عنها، ونفي تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين عنها.

والقيام بهذه الأمانة العظيمة يوجب على طلاب العلم التعاون على الحق والاجتماع عليه، والتواصي بذلك، وذلك من الأسباب العظيمة لنصرة دين الله وقوته.

والله أسأل أن ينصر دينه، ويُعلي كلمته، ويرفع راية السنَّة، ويرزقنا التمسك والاعتصام بها، والاجتماع عليها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبهم.

الفهارس

وتشمتل على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الآثار.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس المصادر.

٦- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ ﴾	النساء: ٢٦	١٩
﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ﴾	النساء: ٤٢	٩٨
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ﴾	النساء: ٥٩	٩٦، ٢٣٣
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾	النساء: ٦٤	٩٧
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ ﴾	النساء: ٦٥	٤٧، ٩٩
﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ﴾	النساء: ٦٩	٩٨
﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾	النساء: ٨٠	٩٦، ٢١٩
﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ﴾	النساء: ٨٢	٢٣٢
﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	النساء: ١٠٣	٢٢٢
﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾	النساء: ١١٣	٩٤، ٢٠٩
﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ ﴾	البقرة: ١١٥	٩٩، ٢٥١
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾	النساء: ١٣٦	٩٢
﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾	المائدة: ٠٣	٣١، ٢٢٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾	المائدة: ٦٧	٣٢
﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ﴾	المائدة: ٩٢	٩٦
﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾	الأنعام: ٣٨	٢٦٧
﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾	الأنعام: ١١٥	٢٢٦
﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ ﴾	الأعراف: ١٥٧	٤٢
﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾	الأعراف: ١٥٨	٩٣
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ ﴾	الأنفال: ٢٤	٩٦، ١٠٩

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾	التوبة: ٢٤	٣٩
﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾	التوبة: ٣٢	١٦٧
﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾	التوبة: ٧١	٩٨
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ﴾	التوبة: ١٠٠	٢٥٢
﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ﴾	التوبة: ١٢٢	١٥٣، ٢٧٩
﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾	يونس: ٣٦	٢٨٩
﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ ﴾	يونس: ٥٨	٥٧
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	الحجر: ٩	١٦٧، ٢٦٨
﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾	النحل: ٣٦	٢٩
﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ﴾	النحل: ٤٤	٩٤، ١٦٧، ٢٢٠، ٢٦٨
﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ ﴾	النحل: ٦٤	٩٥
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا ﴾	النحل: ٨٩	٢٢٦، ٢٦٧
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾	النحل: ٩٠	٢٣٩
﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ ﴾	الحج: ٢٩	١٢٠
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ ﴾	النور: ٥١	٤٨
﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ ﴾	النور: ٥٢	٩٨
﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ﴾	النور: ٥٤	٩٧
﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ ﴾	النور: ٥٥	٨٢
﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾	النور: ٦٢	٩٣

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ ﴾	النور: ٦٣	٤٣، ٤٩، ٩٩، ١٢٢
﴿ لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ ﴾	النور: ٦٣	٤٢
﴿ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ ﴾	الفتح: ٩	٦٣
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ ﴾	الحجرات: ٠١	٤٣، ٦٤
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ ﴾	الحجرات: ٠٢	١٩٥، ٢٧٩
﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾	الحجرات: ٠٦	٩٣
﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾	الحجرات: ١٥	١٨١
﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾	ق: ١٨	٢٩
﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾	الذاريات: ٥٦	٣٣، ٧١، ٩٤، ١٠٥، ١٦٧، ٢٠٩
﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾	النجم: ٣–٤	٧١، ١٢٠
﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾	الحشر: ٠٧	٩٢
﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ﴾	التغابن: ٠٨	٦٣
﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾	الملك: ٠٢	٥٤
﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾	القلم: ٤	٣٦، ٢٢٠
﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾	الحاقة: ٤٤–٤٧	٣٣
﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾	الانشقاق: ٠٨	١٧١

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار

فهرس الأشعار

الشعر			الصفحة
أهل الحديث هم أهل النّبيّ وإن		لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا	٧٣
رحلت أطلب أصل العلم مجتهداً		وزينة المرء في الدّنيا الأحاديث	٨٣
لا يطلب العلم إلا بازل ذكر		وليس يبغضه إلا المخانيث	
لا تعجبين بمال سوف تتركه		فإنما هذه الدنيا مواريث	
فلا تَجْزعَن من سيرة أنت سرتها		فأول راضٍ سنة من يسيرها	١٩
كأنّي سننت الحبّ أوّل عاشق		من الناس إذ أحببت من بينهم وحدي	٢٠
الله يعلم أنّا لا نحبّكم		ولا نلومكم إذ لا تحبونا	٩٠
واختلف الصحابُ والأتباعُ		في كتبة الحديث والإجماعُ	١٣٩
على الجواز بعدهم بالجزم		لقوله: "اكتُبوا" وكَتْب السَّهميّ	
وكم من عائب قولاً صحيحاً		وآفته من الفهم السّقيم	٥٢
ولكن تأخذ الأذهان منه		على قدر القرائح والفهوم	
ومنزلة السّفيه من الفقيه		كمنزلة الفقيه من السّفيه	٨٩
فهذا زاهد في قرب هذا		وهذا أزهد منه فيه	
يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به		سواك عند حلول الحادث العمم	٣٨
إن لم تكن في معادي آخذاً بيدي		فضلاً وإلا فقل يازلة القدم	

فهـرس المصادر والمراجع

١- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي ، دار الصيمعي، الرياض، الثالثة ١٤١٥هـ.

٢- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، لعبدالله بن محمد بن بطة (٣٧٨)هـ، تحقيق رضا نعْسان معطي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣- **الإتباع**، لأبن أبي العز الحنفي علي بن علي الصالحي الدمشقي (٧٩٢)هـ، تحقيق محمد عطا الله حنيف، المكتبة السلفية، لاهور، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٤- **اجتماع الجيوش الإسلامية**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي (ابن القيم) (٧٥١)هـ، تحقيق عواد المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٥- **الأحاديث المختارة**، للضياء أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد الحنبلي المقدسي (٦٤٣هـ)، تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة –مكة المكرمة– السعودية، ط١، ١٤١٠هـ.

٦- **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان** = انظر صحيح ابن حبان.

٧- **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم (٤٥٦هـ)، تحقيق: محمود حامد عثمان، دار الحديث، ط١، ١٤١٩، القاهرة.

٨- **الإحكام في أصول الأحكام**، لعلي بن أبي علي الآمدي، علق عليه الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٣هـ.

٩- **أدب الإملاء والاستملاء**، لعبد الكريم السمعاني (٥٦٢)هـ، تحقيق أحمد بن محمد عبدالرحمن، المكتبة المحمودية، ط١.

١٠- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٥هـ)، تحقيق سامي العربي، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ٤٢١هـ.

١١- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان ، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٢- **الاستذكار**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (٤٦٣هـ)، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، نشر مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤١٤هـ.

١٣- **أصول السرخسي**، لمحمد بن أحمد السرخسي (٤٩٠)هـ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤- **أصول السنة**، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق الوليد بن محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٥- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، عالم الكتب ، بيروت.

١٦- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، لأحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨)هـ، تحقيق عبدالله الدرويش، دار اليمامة، دمشق.

١٧- **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، لشمس الدين أبي عبدالله محمد ابن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق عبدالرحمن الوكيل ، مكتبة ابن تيمية القاهرة.

١٨- **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، تحقيق د/ ناصر العقل، دار العاصمة ط٦، ١٤١٩هـ.

١٩- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق د/ يحيى إسماعيل ، دار الوفاء المنصورة مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٠- **ألفية العراقي**، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦)هـ، تحقيق العربي الدائز، مكتبة دار المنهاج، الرياض ط١.

٢١- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤)هـ، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة.

٢٢- **الأمر بالاتباع**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق ذيب القحطاني، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٣- **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٧٢٨)هـ، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٢٤- **الأمصار ذوات الآثار،** لمحمد بن عثمان الذهبي(٧٤٨)هـ، تحقيق قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٥- **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء،** ليوسف بن عبدالبر (٤٦٣)هـ، عناية عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب.

٢٦- **الأنساب،**لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ)، اعتنى بتصحيح بعضه الناشر محمد أمين دمج ، بيروت ، لبنان.

٢٧- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة،** لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٣٨٦)هـ، المطبعة السلفية.

٢٨- **الاهتمام بالسنن النبوية،** لعبد السلام بن برجس آل عبدالكريم، (١٤٢٥)هـ، دار الصميعي، الرياض، ط٣، ١٤٢٥هـ.

٢٩- **إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار،** لصالح بن محمد الفلاَّني (١٢١٨)هـ، تحقيق أبي عماد السخاوي، دار الفتح الشارقة، ، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٠- **بحوث في السنة المشرفة،** لعبد الغني عبدالخالق، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٣١- **بحوث في تاريخ السنة المشرفة،** لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ١٤١٥هـ.

٣٢- **البدع والنهي عنها**، لمحمد بن وضاح القرطبي (٢٨٧)هـ، تحقيق عمرو عبدالمنعم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٣- **البرهان في أصول الفقه**، لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني (٤٧٨)هـ، تحقيق عبدالعظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٣٤- **تاريخ بغداد**،لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

٣٥- **تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود جرجيس**، لعبد الله بن عبدالرحمن أبي بطين، ط مصر، ١٣٤٤هـ.

٣٦- **تأسيس التقديس**، لعبد الله بن عبدالرحمن أبي بطين، ط مصرة ١٣٤٤هـ.

٣٧- **تأويل مختلف الحديث**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦)هـ تحقيق محمد محي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٨- **التحبير في المعجم الكبير**، لعبد الكريم السمعاني (٥٦٢)هـ، تحقيق منيرة ناجي، دار الأندلس، جدة، ط١.

٣٩- **التحرير في أصول الفقه**، لكمال الدين محمد بن عبدالواحد الشهير بابن همام الدين، (٨٦١)هـ، مصطفى الحلبي، مصر، ١٣٠١هـ.

٤٠- **تحقيق الأنام في العمل بحديث النبي ﷺ**، لمحمد حياة السندي (١١٦٣)هـ، تحقيق صلاح الدين مقبول، مكتبة المعلا، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤١- **تذكر الحفاظ**،لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي(٧٤٨هـ)، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي.

٤٢- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**،لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، نشر وزارة الأوقاف المغربية، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤٣- **التعريفات**، لعلي بن محمد الجرجاني(٨١٦)هـ مكتبة لبنان، بيروت.

٤٤- **تعظيم قدر الصلاة**، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق عبدالرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، ط١.

٤٥- **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**،لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق محمد عبدالله النمر وآخرين، دار طيبة الرياض، الثانية ١٤١٤هـ.

٤٦- **تفسير القرآن العظيم**،لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق عبدالعزيز غنيم وجماعة، دار الشعب، مصر، الأولى.

٤٧- **تقريب التهذيب،** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ، تحقيق صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

٤٨- **تقييد العلم،** لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (٤٦٣)هـ، تحقيق يوسف العش، دار الوعي، حلب، ط٣، ١٩٨٨.

٤٩- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تصحيح عبدالله هاشم يماني، مصورة عن الطبعة الأولى دار المعرفة بيروت.

٥٠- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،**لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (٤٦٣هـ)، تحقيق جماعة، نشر وزارة الأوقاف المغربية.

٥١- **التمييز** للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري(٢٦١)هـ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، ١٤١٠هـ.

٥٢- **تيسير التحرير شرح محمد عَليّ على التحرير** لكمال الدين محمد بن عبدالواحد الشهير بابن الهمام (٨٦١)هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٥١)هـ.

٥٣- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد،** لسليمان بن عبدالله، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٤- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، عناية سعد الصميل، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٦هـ.

٥٥- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**،لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الثالثة ١٣٨٨هـ.

٥٦- **جامع الترمذي**،لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة، دار الحديث القاهرة.

٥٧- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**،لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ط٧،١٤١٧هـ.

٥٨- **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، ط٣، ١٤١٨هـ.

٥٩- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله محمد أحمد الأنصاري القرطبي، دار السلام للتراث، بيروت.

٦٠- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣)هـ، تحقيق محمد عجاج الخطيب، موسسة الرسالة، بيروت ط ٢، ١٤٠٤هـ.

٦١- **الجامع لشعب الإيمان**،لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق د/ عبدالعلي عبدالحميد حامد، الناشر مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٢- **الجرح والتعديل** ،لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، مصورة عن الطبعة الأولى في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند.

٦٣- **جماع العلم**، لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)هـ، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٦٤- **جمع الجوامع مع حاشية العطار**، لأبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٠هـ.

٦٥- **جميع الرسل كان دينهم الإسلام**، لزين الدين عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (٧٩٥)هـ، دار الصحابة للتراث طنطا، ط١، ١٤١١هـ.

٦٦- **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (٧٢٨)هـ، تحقيق علي بن حسن بن ناصر وآخرين، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ.

٦٧- **حاشية الكمال ابن ابي الشريف على النزهة، لمحمد بن محمد المقدسي(٩٠٦)هـ تحقيق إبراهيم الناصر، دار الوطن.**

٦٨- **الحجة على تارك المحجة**، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (٤٩٠)هـ، تحقيق: محمد إبراهيم محمد هارون، المطبعة السلفية، بنارس الهند، ط١، ١٤١١هـ.

٦٩- **الحجة في بيان المحجة**، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني (٥٣٥)هـ، تحقيق محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٧٠- **حجية الإجماع**، لعدنان كامل، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٢٥هـ.

٧١- **حجية الحديث النبوي**، للعلامة محمد بن إسماعيل السلفي(١٣٧٨)هـ، دار عرائس الكويت، ط١.

٧٢- **حجية السنة**، لعبد الغني عبدالخالق، دار القرآن الكريم، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٧٣- **الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام**، لمحمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الرسائل الدعوة السلفية ٣.

٧٤- **الحطة في ذكر الصحاح الستة**،لصديق حسن خان (١٣٠٧هـ)، تحقيق علي حسن عبدالحميد، دار الجيل، بيرو الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٥- **حفظ الله السنة**، لأحمد فارس السلوم، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧٦- **حقوق النبي ﷺ** لمحمد بن خليفة التميمي، دار الفتح، الشارقة، ط١، ١٤١٦هـ.

٧٧- **الحكم الجدير بالإذاعة من قول النبي ﷺ "بعثت بين يدي الساعة"** لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي(٧٩٥)هـ تحقيق محمد لطفي الصباغ، دار الوراق، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧٨- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**،لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، الأولى .

٧٩- **خبر الواحد في التشريع الإسلامي**، لأبي عبدالرحمن القاضي برهون، أضواء السلف، ط٢، ١٤١٩هـ.

٨٠- **خبر الواحد، وحجيته**، لأحمد بن محمد بن عبدالوهاب، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ.

٨١- **خطبة الحاجة**، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٤، ١٤٠٠هـ.

٨٢- الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة، لمحب الدين الخطيب.

٨٣- **الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد**، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠)هـ، تحقيق رحاب عكاوي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٩٣هـ.

٨٤- **درء تعارض العقل والنقل،** لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية(٧٢٨)هـ، تحقيق، محمد رشاد سالم، الرياض، ١٣٩١هـ.

٨٥- **دراسات في الحديث النبوي،** لمحمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٨٦- **دراسة حديث: "نضر الله امرءا سمع مقالتي..."** لعبد المحسن حمد العباد، مطابع الرشد، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٨٧- **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث،** لامتياز أحمد، ط١، دار الوفاء، القاهرة.

٨٨- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة،**لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق د/ عبدالمعطي قلعه جي دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٨٩- **دليل الفالحين لطرق الصالحين،** لمحمد بن علان الصديقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩٠- **ديوان المعاني،** لأبي هلال العسكري، تحقيق: أحمد سليم، دار الغرب الإسلامي.

٩١- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل.** لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨)هـ، تحقيق عبدالفتاح أبي غدة، مكتبة الرشد، الرياض.

٩٢- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد الرياض، الخامسة ١٤٠٥هـ.

٩٣- **الرحلة في طلب الحديث**، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(٤٦٣)هـ، تحقيق نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ.

٩٤- **رد شبهات حول عصمة الرسول** ﷺ، لعماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٩٥- **الرد على البردة**، لعبد الله بن عبدالرحمن أبابطين(١٢٨٢)هـ تحقيق علي العجلان، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩٦- **الرسالة** ، لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق ماهر الفحل دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.

٩٧- **الرسالة المستطرفة** ،لمحمد بن جعفر الكتاني ، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط٥، ١٤١٤هـ.

٩٨- **روضة الطالبين**،لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي ط٣، ١٤١٢هـ.

٩٩- **روضة الناظر وجنة المناظر**،لموفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق عبدالكريم النملة، دار الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ.

١٠٠- **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين،** ليحيى بن شرف النووي(٦٧٦)هـ، تحقيق عامر علي ياسين، دار ابن خزيمة، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٠١- **زاد المعاد في هدي خير العباد،** لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، (٧٥١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١٤، ١٤٠٧هـ.

١٠٢- **الزهد،** لهناد بن السري، تحقيق نبيل صلاح، دار البصيرة، الاسكندرية.

١٠٣- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها،** لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ١٤١٥هـ.

١٠٤- **سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ على الأمة،** لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

١٠٥- **السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام،** لعماد السيد الشربيني، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٠٦- **السنة النبوية وبيانها للقرآن الكريم،** لمحمد أحمد حسين ، دار القبلة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٠٧- **السنة قبل التدوين،** لمحمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٠٨- **السنة ومكانتها في التشريع**، لصطفى السباعي، دار الوراق، ط٢، ٢٠٠٠م.

١٠٩- **السنة**، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ت (٢٨٧)ه تحقيق باسم الجوابرة، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٩ه.

١١٠- **السنة**، لمحمد بن نصر المروزي(٢٩٤)ه، تحقيق سالم بن أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه.

١١١- **سنن ابن ماجه**،لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه، (٢٧٥ه)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية بيروت.

١١٢- **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق عزت الدعاس، دار الحديث بيروت، ط١، ١٣٨٨ه.

١١٣- **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ه)، تصحيح عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة بيروت.

١١٤- **سنن الدارمي**، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (٢٥٥ه)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، الرياض، ط١، ١٤٢١ه.

١١٥- **السنن الكبرى**،لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ه)، دار المعرفة بيروت.

١١٦- **سنن النسائي** ،لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعب النسائي (٣٠٣هـ)، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه عبدالفتاح أبو غدة، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤٠٦هـ. مصورة عن طبعة مطبعة المصرية في القاهرة سنة ١٣٤٨هـ.

١١٧- **سير أعلام النبلاء** ،لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ، ط٩، ١٤١٣هـ.

١١٨- **السيرة النبوية،** لأبي محمد عبدالملك بن هشام المعافري تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط٢ مطبعة الحلبي .

١١٩- **شرح أشعار الهذليين،** لأبي سعيد، الحسن السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد، دار العروبة، القاهرة.

١٢٠- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة،** لهبة الله بن الحسن اللآلكائي (٤١٨)هـ، تحقيق أحمد سعد الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ.

١٢١- **شرح السنة،** للحسن بن علي البربهاري (١٣٢٩)، تحقيق خالد الردادي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١ ١٤١٤هـ.

١٢٢- **شرح العضد على مختصر ابن الحاجب،** لعضد الملة، عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٣هـ.

١٢٣- **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي، (٧٩٢)هـ تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ط٩، ١٤٠٨هـ.

١٢٤- **شرح المواقف**، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، مطعبة السعادة، مصر ١٣٢٥هـ

١٢٥- **شرح حديث أبي الدرداء**، للحافظ زين الدين ابن رجب عبدالرحمن بن علي الحنبلي ت (٧٩٥)هـ.

١٢٦- **شرح رياض الصالحين**، لمحمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٤هـ.

١٢٧- **شرح صحيح مسلم**، ليحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٧٦هـ)، دار القلم بيروت، ط٣.

١٢٨- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب(٧٩٥)هـ، تحقيق همام عبدالرحيم سعيد مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٢٩- **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٧هـ.

١٣٠- **شرف أصحاب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(٤٦٣)هـ، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي، نشريات كلية الإلهيات، جامعة أنقرة.

١٣١- **الشريعة،** لمحمد بن حسين الآجري، (٣٦٠هـ)، تحقيق عبدالله الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

١٣٢- **شعب الإيمان = الجامع لشعب الإيمان.**

١٣٣- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى،** للقاضي أبي الفضل عياض اليحصبي ت (٥٤٤هـ) تحقيق علي البجاوي دار الكتاب العربي بيروت.

١٣٤- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل،** لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، (٧٥١)هـ تحقيق عمر الخصيان، مكتبة العبيكان.

١٣٥- **الشمائل المحمدية،** لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، إخراج ماهر ياسين الفحل، دار العرب، ط١، ٢٠٠٠م.

١٣٦- **الشهاب**= انظر مسند الشهاب.

١٣٧- **الصارم المسلول على شاتم الرسول،** لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (٧٢٨)هـ، تحقيق محمد عبدالله، وآخرين، الرمادي، الدمام، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٣٨- **صحائف الصحابة وتدوين السنة النبوية،** لأحمد عبدالرحمن الصويان، ط١، ١٤١٠هـ.

١٣٩- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٤٠- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،** لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٤٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.

١٤١- **صحيح ابن خزيمة،**لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ، الثانية، ١٤١٢هـ.

١٤٢- **صحيح البخاري،** لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) مطبوع مع فتح الباري، الطبعة السلفية .

١٤٣- **صحيح الترغيب والترهيب،** لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف، ط٣، ١٤٠٩هـ.

١٤٤- **صحيح مسلم،** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، المكتبة الإسلامية، استنبول -تركيا، مصورة عن الطبعة الأولى.

١٤٥- **الصواعق المرسلة،** لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية(٧٥١)هـ تحقيق علي دخيل الله، دار العاصمة، الرياض.

١٤٦- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) ، دار الجيل ، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١٤٧- **طبقات الحنابلة**، لأبي الحسن محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة بيروت.

١٤٨- **طبقات الشافعية الكبرى**،لأبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق عبدالفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار هجر مصر الثانية ١٤١٣هـ.

١٤٩- **طبقات الشافعية**، لأبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن قاضي شهبة (٨٥١هـ)، اعتنى بتصحيحه عبدالعليم خان، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، الأولى ١٣٩٨هـ.

١٥٠- **الطبقات**،لمحمد بن سعد (٢٣٠هـ)، دار بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٥١- **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، لابن القيم الجوزية(٧٥١)هـ، تحقيق زهير شفيق، دار إحياء العلوم بيروت.

١٥٢- **العدة في أصول الفقه**،لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (٤٥٨هـ)، تحقيق د/ أحمد بن علي سير مباركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٥٣- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني ت (٤٤٩)هـ، تحقيق د. ناصر الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

١٥٤- **العقيدة الواسطية**، لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية(٧٢٨)هـ، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.

١٥٥- **العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبدالله**، تحقيق وصي الله محمد عباس ، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخانجي الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.

١٥٦- **علم الرجال وأهميته**، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي(١٣٨٦)هـ، تحقيق علي حسن الحلبي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

١٥٧- **العلو والنزول في الحديث**، لمحمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧)هـ. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة ابن تيمية الكويت.

١٥٨- **الغريبين في القرآن والحديث**، لأحمد بن محمد الهروي(٤٠١)هـ، تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.

١٥٩- **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون وجماعة، مجمع اللغة العربية مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٦٠- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، رقم أبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه محب الدين الخطيب، مصورة عن الطبعة السلفية، دار المعرفة بيروت.

١٦١- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية،** لمحمد بن علي الشوكاني. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٦٢- **فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد،** للشيخ عبدالرحمن بن حسن(١٢٨٥)هـ، تحقيق الوليد بن عبدالرحمن آل فريان، مكتبة المؤيد، ط٨ ١٤٢٣هـ.

١٦٣- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث،** لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٦٤- **الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية،** لإبراهيم بن مرعي ابن عطية، مكتبة مصطفى البابي، ط١، ١٣٧٤هـ.

١٦٥- **الفَرْق بين الفِرَق،** لعبد القاهر البغدادي(٤٢٩)، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت.

١٦٦- **الفصل في الملل والأهواء والنِّحل،** لعلي بن أحمد بن حزم(٤٥٦)هـ تحقيق محمد إبراهيم نصر، شكر مكتبات عكاظ، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٦٧- **الفقيه والمتفقه** ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق عاد يوسف العزازي، دار ابن الجوزي الدمام، ط١، ١٤١٧هـ.

١٦٨- **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، لمحمد بن الحسن الحجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١٦٩- **الفكر المنهجي عند المحدثين**، لهمام عبدالرحيم سعيد، سلسلة رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر.

١٧٠- **الفهرست**، لمحمد بن إسحاق النديم، تحقيق ناهد عباس، دار قطري بن الفجاءة، ط١، ١٩٨٥م.

١٧١- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لعبدالرؤوف المناوي ، دار الفكر ، ط٢، ١٣٩١هـ.

١٧٢- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لعبد الرؤوف المناوي (١٠٣١)هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٧٣- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة ، ط٢، ١٤٠٧هـ.

١٧٤- **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة**، لخادم حسين إلهي بخش، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤١٩هـ.

١٧٥- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، لجمال الدين القاسمي، (١٣٣٢)هـ، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٧٦- **الكامل في ضعفاء الرجال**،لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٧٧- **كشف الكربة في وصف أهل الغربة**، للحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تعليق فريد محمد، ط١، ١٤٢٣هـ، دار ابن رجب.

١٧٨- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**،لمصطفى بن عبدالله المشهور بحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧٩- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى الدمياطي، دار الهدى مصر، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٨٠- **كنوز الخلائق في حديث خير الخلائق**.

١٨١- **الكوكب المنير**، لمحمد بن أحمد الفتوحي(٩٧٢)هـ، تحقيق محمد الزُّحيلي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.

١٨٢- **لسان العرب**،لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور الإفريقي ، دار صادر بيروت، ط١.

١٨٣- **لسان الميزان**،لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٨٤- **اللفظ المكرم بخصائص النبي**ﷺ، لمحمد بن محمد الخيضري (٨٩٢هـ)، تحقيق د/ محمد أمين الجكني ،ط١، ١٤١٥هـ.

١٨٥- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٨٦- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، الناشر دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

١٨٧- **مجموع الرسائل والمسائل النجدية**، لبعض علماء نجد، دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٢هـ.

١٨٨- **المجموع شرح المهذب**،لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، حققه وأكمله محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد ، جدة، المملكة العربية السعودية،

١٨٩- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية** ، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد.

١٩٠- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للحسين بن عبدالرحمن الرامهرمزي(٣٦٠)هـ، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٩١- **المحصول في علم الأصول**،لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق د/ طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة ، الثالثة، ١٤١٨هـ.

١٩٢- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، اختصره محمد بن الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٣- **مدارج السالكين**، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١)هـ. تحقيق عامر علي ياسين، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٩٤- **المدخل إلى السنن الكبرى**، للحافظ أبي بكر البيهقي (٤٥٨)هـ، تحقيق محمد ضياء الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

١٩٥- **مذكرة أصول الفقه**، لمحمد أمين بن المختار الشنقيطي، تحقيق سامي العربي، دار اليقين مصر، الأولى ١٤١٩هـ.

١٩٦- **المستدرك** ،لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (٤٠٥هـ)، دار المعرفة بيروت.

١٩٧- **مسند أبي داود الطيالسي**، لسليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤هـ)، تحقيق محمد التركي ، دار هجر مصر، الأولى ١٤٢٠هـ.

١٩٨- **مسند أبي يعلى الموصلي**، لأبي يعلى أحمد بن علي التيمي (٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق ، ط١، ١٤١٢هـ.

١٩٩- **مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)**، إشراف سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٠٠- **مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)**، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٠١- **مسند الشهاب،** لمحمد بن سلامة القضاعي(٤٥٤)هـ، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٠٢- **المسودة في أصول الفقه،** لآل تيمية، جمعها شهاب الدين أبو العباس الحنبلي ، تحقيق أحمد بن إبراهيم عباس، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٠٣- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**،لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة.

٢٠٤- **المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضا ونقدا،** الصادق سليم صادق، مكتبة الرشد، الرياض ط٢، ١٤١٥هـ.

٢٠٥- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه،** لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق موسى علي وعزت عطية، دار الكتب الحديثة، مصر.

٢٠٦- **المصنف في الأحاديث والآثار،** لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق حمد الجمعة، محمد اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٠٧- **المصنف،** لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٠٨- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية،**لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق جماعة، تنسيق د/ سعد الشثري، دار العاصمة ودار الغيب الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٠٩- **معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها النبي ﷺ،** لتقي الدين أحمد بن تيمية (٧٢٨)هـ، نشر قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٢١٠- **معالم أصول الدين،** لمحمد بن عمر الرازي.

٢١١- **معالم السنن** ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت ١٤٠٠هـ.

٢١٢- **المعتمد،** لمحمد بن علي الطيب البصري، ت (٤٣٦)هـ، تحقيق محمد حميد الله ط ١٩٦٤هـ.

٢١٣- **المعجم الصغير**،لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار ، عمّان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢١٤- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي ، الثانية، العراق.

٢١٥- **معجم مقاييس اللغة،** لأبي الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل بيروت.

٢١٦- **معرفة الثقات،** لأبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي(٢٦١هـ)، بترتيب الهيثمي والسبكي ، تحقيق عبدالحليم بن عبدالعظيم البستوي ، مكتبة الدار المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢١٧- **معرفة السنن والآثار**،لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق سيد كسروي ، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٢هـ.

٢١٨- **معرفة أنواع علم الحديث،** لابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن (٦٤٣)هـ، تحقيق ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢١٩- **معرفة علوم الحديث،** لمحمد بن عبدالله الحاكم (٤٠٥)هـ، تحقيق أحمد السلوم، دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٢٠- **معرفة النسخ والصحف الحديثية،** لبكر عبدالله أبو زيد، دار الراية، الرياض.

٢٢١- **المعرفة والتاريخ**، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٢٢- **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، للقاضي عبدالجبار (٤١٥هـ).

٢٢٣- **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٩١١)هـ تحقيق بدر بن عبدالله البدر، مؤسسة الرياض، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٢٤- **مفردات ألفاظ القرآن**، للراغب الأصبهاني، تحقيق، صفوان الداوودي، دار القلم، دمشق.

٢٢٥- **المقدمات المهمات**، لمحمد بن أحمد بن رشد،(٥٢٠)هـ، تحقيق محمد حجي، دار العرب.

٢٢٦- **مكانة السنة في التشريع الإسلامي**، لمحمد لقمان السلفي، دار الداعي، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٢٢٧- **منزلة السنة من الكتاب**، لمحمد سعيد منصور، مكتبة وهبة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٢٨- **منهاج التأسيس التقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس** لعبد اللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٢٩- **منهاج السنة النبوية**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق د/ محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٣٠- **المنهاج في شعب الإيمان**، للحسين الحليمي، تحقيق حلمي محمد مون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩١هـ.

٢٣١- **منهج الإستدلال عل مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة**، لعثمان علي حسن، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٣٢- **منهج النقد عند المحدثين**، لمحمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر ط٣، ١٤١٠هـ.

٢٣٣- **الموافقات في أصول الشريعة**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق خالد عبدالفتاح شبل، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٣٤- **المواقف في علم الكلام**، لعبد الرحمن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب بيروت.

٢٣٥- **الموضوعات**،لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق نور الدين بويا جيلار أضواء السلف الرياض، الأولى ١٤١٨هـ.

٢٣٦- **الموطأ**،لمالك بن أنس الأصبحي (١٧٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ، مصر الأولى .

٢٣٧- **موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي،** للعلامة محمد إسماعيل السلفي، تقديم صلاح الدين مقبول، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٣٨- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق علي البجاوي، دار الفكر العربي، بيروت.

٢٣٩- **ناسخ الحديث ومنسوخه،** لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، تحقيق عبدالله المنصور الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٤٠- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي الثانية ١٤١٤هـ.

٢٤١- **نسيم الرياض، في شرح الشفاء للقاضي عياض،** لأحمد شهاب الدين الخفاجي، دار الفكر، بيروت.

٢٤٢- **النكت على كتاب ابن الصلاح،** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق د/ ربيع هادي عمير، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٤٣- **نهاية السول في خصائص الرسول**، لأبي الخطاب بن دحية، تحقيق مأمون صاغوجي، دار البشائر ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٤٤- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن محمد الجزري المشهور بابن الأثير (٦٠٦هـ)، دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ.

فهرس الموضوعات